وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

تخصص: "مدن، ثقافات ومجتمع في الجزائر".

مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لثقافة "الحرقة" في المجتمع الجزائري.

مدينتا "وهران" و"سيق" نموذجاً.

من إعداد الطالبة:

جروان خديجة.

تحت إشراف الأستاذ:

د. لقجع عبد القادر.

لجنة المناقشة:

سلاك بونوة	أستاذ لتعليم العالي	رئيسا
لقجع عبدالقادر	أستاذ محاضر أ	مقررا
مهدي العربي	أستاذ محاضر أ	مناقشا
الزاوي مصطفى	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة 2012- 2013

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الإجتماعية **قسم علم الإجتماع**

في إطار تحضير مذكرة نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

تخصص:" مدن، ثقافات ومجتمع في الجزائر".

استمارة حول موضوع

مقاربة سوسيوأنثروبولوجية لثقافة "الحرقة" في المجتمع الجزائري.

مدينتا "وهران" و"سيق" نموذجاً.

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

جروان خديجة. د. لقجع عبد القادر.

وعليه نطلب منكم المساهمة في إنجاز هذا البحث بملء الاستمارة المرافقة بكل اهتمام وذلك بوضع علامة (x)في المكان المناسب والإجابة المناسبة فيما يخص الأسئلة المقترحة ،علما أن المعلومات التي سترد ضمن هذه الاستمارة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط وشكرا على المساعدة.

الفـــهرس

العنـــــــــــــــــــــــــوان الصفحة

كلمة شكر.

الإهداء.

مقدمة عامة..... 09

1) الإشكالية 12

2) الفرضيات 23

3) منهجية البحث 24

الفصل الأول:الهجرة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال

مقدمة الفصل..... 32

1- مفهوم الهجرة وتصنيفاتها..... 34

2- ابرز المحطات التاريخية للهجرة..... 40

2-1- الهجرة نهاية القرن 19وبداية القرن الـــ20..... 40

2-2- الهجرة في النصف الثاني من القرن الـــ20..... 40

3- السيرورة التاريخية للهجرة الجزائرية..... 43

3-1- الهجرة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى 43

3-2- خلال الحرب العالمية الأولى من (1914-1918)..... 47

3-3- ما بين الحربين (1919-1939)..... 48

3-4- خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)..... 55

4- الهجرة الجزائرية غداة الاستقلال..... 59

5- الأسباب الاستعمارية للهجرة الجزائرية 64

5-1-الأسباب الاقتصادية..... 64

5-2-الأسباب العسكرية الاجتماعية..... 65

5-3-الأسباب التعليمية..... 66

خاتمة الفصل..... 70

الفصل الثاني:إشكالية الحرقة في المجتمع الجزائري.

مقدمة الفصل 72
1- جذور الهجرة غير الشرعية..... 74
2- الهجرة غير الشرعية كظاهرة عالمية 78
3- أشكال الهجرة غير الشرعية..... 89
4- طرق الهجرة غير الشرعية 89
4-1- الطريق الجوي..... 90
4-2- الطريق البري..... 91
4-3- الطريق البحري..... 98
5- أسباب الهجرة غير الشرعية (الحرقة)..... 98
5-1- نتائج اتفاقية شنجن..... 102
5-2- الأسباب الاقتصادية..... 111
5-3الاسباب الاجتماعية 117
5-4- الموقع الجغرافي..... 118
5-5- الأسباب الأمنية والسياسية..... 118
5-6- تأثير وسائل الإعلام..... 118
خاتمة الفصل..... 126
الفصل الثالث :الإجراءات الفاعلة في مكافحة الحرقة.
مقدمة الفصل..... 128
1- دور المصالح المختصة في مكافحة الحرقة..... 129
2- المقاربة الأمنية في مكافحة الحرقة 130
3- المعالجة الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الحرقة 135
4- دور علماء الدين..... 140
5- المهاجر والأزمة..... 144
5-1- موقف الغرب من الهجرة 144
أ) على المستوى الإعلامي والإيديولوجي..... 147
ب)على المستوى الحكومي..... 147

5-2- المهاجر بين الطرد والإرجاع أو تسوية الوثائق..... 152
6- الحراق بين وضعيتي النكران والتعاطف..... 154
خاتمة الفصل..... 156
خاتمة عامة..... 158
قائمة المراجع.
الملاحق.

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
01	طبيعة الأعمال التي قام بها المهاجرين الجزائريون قبل ح ع الأولى.	47
02	ازدياد حركة الهجرة خلال الحرب العالمية الثانية (1914-1918).	50
03	حركة المهاجرين نحو فرنسا ما بين الحربين (1919-1939).	56
04	نسبة النساء والرجال المهاجرين خلال سنتي 1946-1954.	59
05	حركة الجزائريين نحو فرنسا منذ 1946 إلى غاية الاستقلال.	60
06	حركة الجزائريين نحو فرنسا منذ 1963 إلى غاية سنة 1973.	63
07	حركة الهجرة بين فرنسا والجزائر، دخول وخروج بين 1982-1984.	65
08	نسبة المتمدرسين في الطور الابتدائي منذ 1870 إلى غاية 1914.	68
09	يبين عدد تلاميذ الطور الابتدائي ما بين الحربين.	69
10	يبين عدد تلاميذ الطور الثانوي منذ 1885 إلى 1914.	70
11	الوجهة المفضلة للجزائريين في حالة إذا ما فكروا في الهجرة حسب متغير الجنس.	85
12	يحدد أهم البلدان العربية والغربية المفضلة.	86
13	سبب اختيار الجزائريين لهذه البلدان العربية والغربية.	87
14	عدد المهاجرين المطرودين من أفارقة وجنسيات أخرى.	90
15	يبين عدد الأجانب المطرودين خلال سنة 2002.	90
16	الفئات الأكثر إقبالا على الحرقة حسب متغير الجنس، في نظر المجتمع.	98
17	الفئات الأكثر إقبالا على الحرقة حسب متغير السن،في نظر المجتمع.	99
18	يوضح سبب تكرار الحرقة.	101
19	يبين الاطلاع على قوانين وقف الحرقة.	103
20	يبين إن كانت قوانين الوقف تمثل عائقا أم لا.	104
21	يبين أهم الطرق المستعملة لتجاوز القوانين.	104
22	يبين عدم الحصول على الفيزا إلى ماذا يدفع.	105
23	يبين عدد الأفراد الذين لديهم عمل.	111

24	إن كان هذا العمل كاف من ناحية المدخول.	111
25	يبين الحل البديل لتحسين الوضع المادي للعاملين.	112
26	التفكير في الحرقة حسب السن.	113
27	التفكير في الحرقة حسب المستوى الدراسي.	114
28	التفكير في الحرقة حسب الحالة المدنية.	114
29	المشاكل التي يعاني منها الحراق.	115
30	يوضح على ماذا يقتصر دور العائلة.	120
31	مساهمة التفكك الأسري في رفع نسبة الحرقة حسب رأي المبحوثين.	121
32	يبين درجة الارتباط بالعائلة.	122
33	يمثل القدرة على العيش بعيدا عن العائلة .	122
34	يبين أين يتم قضاء وقت الفراغ حسب أفراد العينة.	127
35	يبين إن كان لوسائل الإعلام دور في دفع الأفراد للهجرة.	129
36	يوضح الطرق التي تؤثر بها وسائل الإعلام.	130
37	يبين الوسائل الأكثر تأثيرا في دفع الفرد للهجرة.	131
38	يبين أكثر الأسباب دفعا للهجرة في نظر المبحوثين.	132
39	يبين نظرة المبحوثين إلى المستقبل.	133
40	يبين معرفة الأفراد لقوانين معاقبة الحراق.	139
41	يبين فعالية هذه القوانين وإمكانيتها في وقف الحرقة.	140
42	السياسة المثالية لوقف الحرقة.	147
43	يبن إن كانت الحرقة سوف تتوقف مع تحسن الوضع المادي في الجزائر.	148
44	يبين إن كان الإقبال على الحرقة نتيجة ضعف الوازع الديني	153
45	يوضح الأوضاع التي يعيش فيها المهاجر حسب المبحوثين الذين لهم علاقة مع حراقة.	162

كلمة شكر

الشكر الله عز وجل أولا وقبل كل شيء الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

ولا يسعني في هذا المقام الا ان اتقدم بالشكر الخالص والعرفان الجميل للمؤطر الدكتور عبد القادر لقجع على توجيهاته القيمة وإرشاداته المستمرة متمنين له النجاح في مسيرته العلمية.

كما نتوجه بالشكر الجزيل الى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

وشكري إلى كل أساتذة وعمال جامعة وهران وخاصة قسم علم الإجتماع.

شكري إلى كل الأساتذة الذين قاموا بتأطيرنا خلال السنة النظرية.

وخالص الشكر أيضا إلى مديرية الشرطة القضائية لولاية وهران على تقديمها يد العون.

الإهـــــــداء

إلى من تمنى لي النجاح.

إلى كل أفراد العائلة صغيرا وكبيرا.

إلى كل الزملاء والزميلات دفعة ماجستير: مدن، ثقافات ومجتمع في الجزائر.

الى كل اصدقائي.

خديجة جروان

مقدمـــــــــــة عامة:

إن كانت الدراسات ذات الطابع السوسيولوجي أو التاريخي لم تستطع أن تفهم المجتمع الجزائري بالشكل والقدر الكافي فإنه لابد من الرجوع إلى التحليلات ذات الطابع الأنثروبولوجي لفهم طبيعة هذا المجتمع إذ تعد المقاربة الأعمق للكشف عن الحياة الاجتماعية سواء كانت هذه المجتمعات متحضرة أو تقليدية وذلك بالاعتماد على أدوات معرفية وتخصصات علمية متعددة ، وكون الأنثروبولوجية هي التخصص أو العلم الذي يقرب الباحث إلى المعرفة من الداخل الدوافع الفعلية التي تنتج الدينامكية الاجتماعية هذه الأخيرة تشمل عدة جوانب منها ما يتعلق بالسلوك ،التصورات ،الروابط و علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وغيرها .

وإذا كان لكل مجتمع من هذه المجتمعات فلسفة ومعنى خاص بها فإن أي قوة تفرض عليه من الخارج قد تحدث فيه تغيرات أو تعيد بناء شكله الأصلي فيقبل بهذا أحيانا وقد يرفضه أحيانا أخرى في حالة ما كان هذا التحول عن طريق القوة و تحت وقع ضغوطات ،كل هذا يندرج ضمن مفهوم أو مصطلح التثاقف أي إدخال ثقافة أجنبية على المجتمع و هذا ما مس الجزائر منذ أن وطأ الاستعمار الفرنسي أراضيها.

ولمعرفة ما يحدث في المجتمع الجزائري الآن لابد لنا من تتبع السيرورة التاريخية له وفهم الديناميكية المتعلقة بالبنى الاجتماعية (les structures sociales) ودراسة كل الجوانب و المؤسسات المتصلة به سواء ما يتعلق بالمادية أو الغير المادية ومعظم التحولات التي شهدتها الجزائر عبر مختلف الأزمنة.

وكما يقول بالندي G.Balandier أن كل المجتمعات متحركة وغير ميتة وأنها كذلك ليست ثابتة بل تعرف وتعيش تغيرا وتعيد إنتاج نفسها يوميا.

وبالنسبة لدوركايمDurkheim. E أيضا فإن المجتمع نسق منظم يعمل على التوافق والتكيف وأهم صفة مميزة له هو التوازن حيث يشير أن المجتمعات تكون ثابتة إلى أن يقع حدث أو تغير آخر وعندما يحدث هذا التغير يعمل المجتمع على التكيف مع الموقف الجديد لكي تقوم عملية بناء التوازن ، وهذه الفكرة قائمة على افتراض أن المجتمع هو بمثابة كائن حي.

وانطلاقا من فكرة كل من بالندي G.Balandier ودوركايمE Durkheim حول المجتمع واستنادا إلى الدراسات التي تناولت بالتحليل والتفصيل المجتمع الجزائري فإن أهم ما كان يميز هذا الأخير أنه كان عبارة عن نسق مجتمعي تتداخل فيه الجوانب القرابية ،السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية إلى أن شهد التواجد الفرنسي منذ عام 1830الذي أحدث اختلال على مختلف الأصعدة وساهم إلى حد بعيد في تغيير شكل البناء الهيكلي الأساسي للمجتمع الجزائري.

فعلى المستوى الاقتصادي عمل الاستعمار على زعزعة هذا الجانب حيث استهدف إدخال تحولات عميقة على الاقتصاد الجزائري وجعل الجماهير الفلاحية التي كانت سابقا منغرسة في أراضيها وفي صفتها الفلاحية والمرتبطة حتى ذلك الوقت بترابها وثقافتها متحررة من تلك الحالة ومهيأة لشيء آخر ولمغامرة أخرى هي الحالة البروليتارية بعد أن جرى إفقارها بشكل خطير ،كما عمل على القضاء على الملكية الجماعية الأهلية ما ساهم في إنتاج النظام الفردي الذي طغى على النظام الجماعي كما بين هذا Jaques Berqueفي كتابه "Le Maghreb entre deux guerres ".

وهذا ما أحدث بدوره صراعات داخلية دفعت بالفلاح الجزائري إلى إهمال الأرض التي أصبحت في نظره عار وتخلف ،إضافة إلى هذا ظهرت عدة مفاهيم جديدة والتي لم تكن موجودة من قبل في النسق الاقتصادي و السوسيوثقافي الجزائري كمفهوم الشهرية

(الأجرة ، الوقت،المهنة...) ،من ناحية أخرى سياسة فرض التجمع الإجباري من قبل الاستعمار جعل العديد من الأهالي يهاجرون باتجاه المدن وأنتجت إثرها هجرة داخلية فبين سنتي (1945و196) ارتفع عدد سكان العاصمة على ما كان عليه إلى 67% وقسنطينة إلى 63% ووهران إلى 48%إضافة إلى الهجرة باتجاه الخارج وخاصة نحو فرنسا ،كما بين هذا كل من عبد المالك صياد Sayed وبيار بورديوBourdieu في الكتاب المعنون بـــ "Le déracinement " .

كل هذه التحولات لم يشهدها الجانب الاقتصادي لوحده وإنما تعدته ومست أيضا جوانب مختلفة منها القيم ،الثقافة، التفكير ، الروابط الاجتماعية ،المعايير والنظم ...الخ.

وكما يقول- ريدفيلد-" أننا حين نتعرض لوصف صورة الحياة وطبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصغيرة فإننا لا نركز انتباهنا فقط على تلك العلاقات التي تربط بين الإنسان والطبيعة ولكننا يجب أن نهتم أيضا بتلك العلاقات التي تربط بين الإنسان والإنسان" وهذا ما سنحاول أن نرصد جزءا منه من خلال ذكر وتبيين أبرز التغيرات التي طرأت على الجانب الإنساني أو القرابي للمجتمع الجزائري ، وما هي أهم التفككات التي حدثت على مستوى العلاقات الاجتماعية نتيجة تفتحه على العالم الخارجي ووقوعه تحت وطأة الثقافة الأوروبية الصناعية التي ينقلها الرجل الأبيض بما يفرضه من نظم وطرق جديدة في العمل والسلوك والتي تختلف وتتناقض مع طبيعة المجتمع الجزائري ،ما أدى إلى تدمير وحدته المميزة له وتحوله إلى مجتمع جديد تقوده نظم ومعايير مغايرة تماما للنظم والمعايير التقليدية التي كان يحكمها العرف ،تنظيم التقاليد، طرق العمل وصور التفاعل بين أعضائها .

1) الإشكالية:

طبق الاستعمار الفرنسي قوانين تتناقض كثيرا مع الأعراف السائدة في المجتمع الجزائري والتي أدت إلى تغيير التماسك الاجتماعي التقليدي الذي كان منعزلا عن العالم الخارجي ، ما جعل الجزائر تنتقل من الحالة التقليدية إلى الحالة المعاصرة إن صح القول ،و إضافة إلى التحول الاقتصادي تأثر أيضا الجانب العائلي بهذا، فالتحول الاقتصادي له علاقة بالجوانب الأخرى والتطور العائلي لم يستثنى من هذا التغير الذي حدث ،واندرج كل هذا ضمن التنمية العامة التي حاول المجتمع تحقيقها في النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية ،ما أدى إلى ظهور تحولات جذرية على مستوى الهياكل العائلية والتي رافقت الوضعية التاريخية التي كانت عليها الجزائر وتواجد الاستعمار بها والنتائج التي خلفها .

فبالنسبة للعائلة الجزائرية والتي تعتبر مؤسسة و خلية اجتماعية هامة فإن أي تحول في داخلها يؤثر في بنية مجمل المجتمع ككل ، فما ميز العائلة التقليدية هو وجود الأسرة الكبيرة أو العائلة الموسعة الممتدة التي تعيش في نفس المكان وتدوم من ثلاث إلى أربعة أجيال كحد أقصى وكانت تمثل رمز التماسك والمحافظة على الأقارب والتعاون الدائم لتنتقل إلى عائلات ذات طابع آخر وتحمل خصوصيات مختلفة عن الأولى سواء من خلال التحولات التي عرفها السكن ، الشقة ، العمارة أو السكن ذو الطابع الفردي ،وكبوادر لكل هذه التغيرات ارتفعت نسبة العائلات النووية وهذا بدوره سمح بظهور الروح التحررية ووجود نفسية اجتماعية مستقلة ما أدى إلى وجود موقف عائلي مزدوج .

أما على مستوى نظام القرابة فظهرت علاقات جديدة واستفادت المرأة من حقوق وواجبات وتم التمييز بين نوعين من الأمهات الأم الكبيرة التي كانت في العائلة التقليدية والتي لا تلعب دور اقتصادي أو اجتماعي إلى أم لها مميزات أخرى داخل العائلة المتحضرة والتي تعد عنصرا بارزا وتساهم اقتصاديا من خلال تسيير الميزانية للعائلة والمشاركة في اتخاذ القرارات وهذا ما ساهم في إثراءه الباحث مصطفى بوتفنوشت في

كتابه La famille algérienneو هذا ما أنتج فرد منفصل عن قبيلته على حد تعبير Pierre Bourdieu في كتابه Sociologie de l'Algérie وانهيار القرابة الجماعية مقابل ارتفاع مكانة القرابة الدموية ، وكما ذكرنا سابقا فإن كل ما طرأ من تغير على المجتمع الجزائري وفي جميع جوانبه إنما هو أولا وقبل كل شيء نتيجة تأثير الاستعمار بشكل أو بآخر، ولعل من بين ما دفعه للتغير أكثر كان بسبب ما تعرض له من جراء الهجرة التي تنوعت بين الداخلية باتجاه المدن الجزائرية أو الخارجية باتجاه فرنسا خاصة نتيجة الدور الاستعماري الذي قامت به، فلقد ساهمت هذه الظاهرة في إعادة رسم صورة طبيعة المجتمع الجزائري سواء على مستوى علاقة الفرد بأرضه أو علاقته بالآخر:-

ففي الحالة الأولى (علاقة الفرد بالأرض) يذكر عبد المالك صياد" أن الهجرة تمت إثر عملية جراحية حقيقية أدت إلى قطع الحبل السري الذي كان لا يزال يربط جيش الاحتياط بحالته الأصلية كجماعة فلاحيه أو مجتمع فلاحي، وقد أجري هذا التحول بشكل شبه اختباري وكذلك فرضت مغامرة الهجرة من خلال سياسة الاقتلاع المتبعة من قبل الاستعمار والتي دفعت بالأفراد الجزائريين على إرغامهم للانتقال في ظروف إجبارية" [1]

أما في الحالة الثانية فقد أثرت الهجرة أيضا على (علاقة الفرد بالآخر) وذلك من خلال إبعاده من بلده وعن أهله وصنع روابط أخرى حديثة تختلف عن تلك التقليدية السائدة من قبل رغم أن ذلك قد اختلف من جيل إلى آخر فالأجيال الأولى عرفت الهجرة لفترة قصيرة أما الأجيال الأخرى فكانت هجرتهم مستدامة حيث أصبح المهاجر لا يأتي لبلده الأصلي إلا في العطل السنوية ، أي أن العودة إلى الوطن كانت تحت إدارة رزنامة العمل الصناعي في فرنسا التي تحكمت فيه ، هذا ما أنتج نوعا من الانقطاع وعدم التواصل مع بعضهم البعض أحيانا ،وفي هذا السياق يبين صياد في كتابه La double absenceأن

1-العرفاوي حسان – مجلة العالم العربي في البحث العلمي –العدد06-1996/03.-ص41.

هجرة الجزائريين ترجع إلى أسباب آتية من عمق وبعد تاريخي ومصيري بين فرنسا والجزائر ويعتبر أن المهاجرين هم نتيجة هذه السيرورة التاريخية وفي نفس الوقت ضحيتها ويعتبرها كتاريخ مزدوج (تاريخ المحن وتاريخ فرنسا) ، واكتست الهجرة بهذا إحداث قطيعة اجتماعية ،ثقافية واقتصادية نظرا لبعدها السياسي ، فالقطيعة لم تكن في ظرف معين بل في المصير كله.

فكل المهتمون بقضايا الهجرة يتفقون على أن هجرة الجزائريين باتجاه الداخل أو الخارج تعود في الغالب إلى عجز الأرض التي بقيت في حوزتهم عن توفير الغذاء لهم أو مصادرتها بالقوة من قبل الاستعمار، ويدعم هذا القول أن المناطق التي شهدت نزوحا أكثر هي المناطق التي اختل فيها التوازن بين السكان والموارد الزراعية كما هو الحال في المناطق المكتظة بالسكان حول مدن وهران ،قسنطينة ،عنابة والعاصمة وهي المناطق التي ظهرت في ضواحيها تجمعات سكان الأكواخ والأحياء القصديرية وقد أخذت الهجرة ثلاث مستويات :

1-اتجاه السكان إلى الهجرة الخارجية بحثا عن العمل في أوروبا وخاصة فرنسا .

2-اتجاه السكان نحو المناطق الغنية في الجزائر والمتمثلة في مزارع الأوروبيين في سهول متيجة ، عنابة ،وهران ومستغانم .

3-الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن طلبا للعمل.

ورغم كل هذا فقد تضاربت تفسيرات الأجانب حول السبب أو الدافع الذي حتم على الجزائريين مختلف أنواع الهجرات فالباحثة أندري ميشيل "André Michel"تعطي الأولوية للسبب الاقتصادي وتقول أن الهجرة الجزائرية "وليدة الجوع "[1]،بينما يولي

1-André Michel :Les travailleurs algériens en France, Paris 1956 p 167.

مونتاني Montagneالأهمية للدافع النفسي في حين هناك من يقول أن السبب هو الدافع الديموغرافي وفي خضم هذه الآراء المتباينة نجد أيضا من الفرنسيين من يدعي أن هجرة

الجزائريين جاءت نتيجة ميل فطري لدى السكان إلى التنقل من طبيعتهم البدوية والتأثر بالعوامل الحضرية ففضلوا الوسط الحضري الفرنسي على وطنهم الجزائري وهذا من خلال احتكاكهم بهم ورؤيتهم للاختلافات والفرو قات الواضحة بينهم سواء في طريقة اللباس الأكل ،اللعب وغيرها من الأمور الأخرى .

في حين أن الباحثين الجزائريين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة الهجرة الجزائرية يشيرون إلى أن سببها كان نتيجة استلاب الأرض من أصحابها الشرعيين وتسليمها إلى أوروبيين غرباء أو إلى شركات استغلالية كبرى وكيف أن الاقتصاد الجزائري بقي طيلة الاحتلال اقتصادا استعماريا يخدم مصالح قلة من المعمرين وإلى الإهمال الذي حل بالأهالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن حاجة الدول الأوروبية عموما وفرنسا بصفة خاصة إلى الأيدي الرخيصة والتي ترضى بالقيام بالأعمال الشاقة في مرحلة البناء والتشييد ساهمت بشكل كبير في استقدام هؤلاء الجزائريين وتم هذا في ظروف ميزتها إصدار القوانين التي تسهل حركتهم وبطبيعة الحال لأن هناك أغراض ومصالح ذاتية تسعى لتحقيقها وكان هذا على امتداد طول فترات الحروب العالمية الأولى والثانية والتي شهدت موجة هجرات متتالية وبشكل مرتفع ومتزايد إلى إن تواصلت حتى بعد الاستقلال وإلى اليوم هذا، ولا تزال حركة هجرة الجزائريين تحمل في طياتها أثر الماضي ،ذلك لإعتبارها حقا من الحقوق الأولية للإنسان الذي أقرته التشريعات والقوانين الدولية والمحلية وسمحت بحرية انتقاله من مكان إلى آخر دون وضع قيود أو عراقيل ،فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1946في مادته رقم 13على هذا الحق حيت يؤكد "أنه يحق لكل فرد

أن يغادر أية بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه ويقوم هذا الحق على أساس أن الهجرة رغبة إنسانية تهدف إلى رفع معنويات المهاجر أو حالته المادية "[1].

وتنص المادة –44–أيضا من القانون الدستوري الجزائري لسنة 1966 على هذا حيث تؤكد بأنه " يحق لكل مواطن التمتع بحقوقه المدنية والسياسية أن يختار بحرية مواطن إقامته وأن ينتقل عبر التراب الوطني ، حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له أن تدعم المراقبة الجيدة على مستوى حدودها ".

وفي نفس السياق يؤكد G.Scelle أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس" أن الإنسان وقد ولد حرا بغير قيود لا ينبغي أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر، لا داخل حدود دولته فحسب بل خارج هذه الحدود أيضا "[2].

لكن هذا ما لم يتم تجسيده بكل موضوعية حيث أن بعض الدول الأوروبية التي كانت ترحب بالمهاجرين في البداية أصبحت تنظر إليهم في بعض الأوقات أنهم مصدر المشاكل ومسببي البطالة لدى مواطنيها الأصليين ،وسعت بذلك للتخلص من هؤلاء وذلك بإتباع عدة سياسات وطرق كفرض تأشيرة السفر مع صعوبة الحصول عليها ووضع العراقيل والقيود، وكل هذا من أجل التخفيف من غزارة تدفق المهاجرين خاصة بعد أن عاشت أزمات أمنية واقتصادية أبرزها الأزمة البترولية التي حدثت عام 1973 .

كما كان لتوسع عدد بلدان الإتحاد الأوروبي وتوحيدها عبر اتفاقية شينجن والتي يعتبرها "محمد الخشاني " الباحث المغربي المختص في الهجرة من أحد أهم الأسباب التي حدت من الهجرة القانونية ،لكن مقابل ذلك معاناة بعض الأفراد في الدول الفقيرة وسوء أوضاعهم المعيشية أجبرتهم على الهجرة إلى الدول الغنية التي كانت تراها السبيل الوحيد

[1] أحمد عطية الله – القاموس السياسي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة –مصر 1968–ص 1342–1343

[2] عبد القادر القصير– الهجرة من الريف إلى المدن ، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر– بيروت 1992 ص 24.

للتخلص من الفقر فبدؤوا يفكرون في الانتقال حتى ولو كان هذا بطريقة غير قانونية (غير شرعية) أي دون وثائق سفر أو باستعمال وثائق مزورة، وهذا هو موضوع الدراسة التي سنتناولها في هذا البحث وكان من أهم الأسباب الدافعة لاختياره كون هذه الظاهرة أو بالأحرى الآفة أو المشكلة أصبحت تمس كل شرائح المجتمع الجزائري بعدما كانت تقتصر فقط على البطالين والذكور بدرجة أكبر أما اليوم فأصبح يشهدها جميع الأفراد ومن مختلف المستويات الثقافية ، الطبقات الاجتماعية ومع اختلاف الجنس أيضا ،ما يطرح عدة تساؤلات وإشكالات ومحاولة منا الإجابة عن كل هذا والمساهمة ببحث متواضع نحدد من خلاله ما يعيشه اليوم هؤلاء الجزائريين بصفة عامة.

وربما يبقى الدافع الأكبر هو رؤيتنا لشباب يزاولون الدراسة وفي المقابل يحلمون بالهجرة حتى ولو كانت بطريقة غير شرعية والالتحاق بالضفة الأخرى ، وشباب آخرون يعملون لكن ليس من أجل أن يعيشوا أو يكسبوا قوت يومهم وإنما من أجل حصولهم على مبلغ كاف من المال لضمان شراء الوسائل اللازمة لهذه الرحلة (الحرقة).

انطلاقا من كل هذا تبادر إلى تفكيرنا التوسع في هذه النقاط وتحويلها إلى بحث علمي وبلورنا كل هذا في البحث عن أهداف الهجرة وأبعادها ليس كمفهوم مرتبط بالجانب الاقتصادي والمادي وفقط وإن كان هذا قد تم إقراره والاعتراف به من طرف كل الباحثين المهتمين بشؤون الهجرة كما أكد هذا ستيفن كاسلز Stephen Castelsالمنسق في شبكة الهجرة حيث يرى أن أشد أسباب الهجرة جلاء هو التفاوت في الدخل ، العمل والرعاية الاجتماعية بين المناطق المختلفة ومن جهة أخرى رؤيتنا للهجرة كمفهوم من المفاهيم التي تعبر عن التفاعل الاجتماعي، وتعدى بعدها السبب المادي وتجاوزه، ورغم ما تخلفه هذه الظاهرة من حالات الموت والغرق وفي ظل القوانين الصادرة في حق من يرتكب هذا الفعل إلا أنها مازالت تعرف إقبالا عليها وهنا تكمن أهمية الموضوع وكنتيجة نهائية كان اختيارنا للهجرة غير الشرعية في الجزائر كونه أحد أهم المواضيع الحساسة

والذي لم يتم تناوله بشكل موسع وشامل وكوننا نمثل الفئة المثقفة فسنحاول وصف ملامح الحياة في المجتمع الجزائري وما له صلة بهذا الموضوع وتسجيلها للإبقاء عليها للأجيال القادمة كنوع من الدراسات الأنتروبولوجية التي تفيد في دراسات التطور والتغير الاجتماعي ،ولعل الأوضاع الاقتصادية والثقافية السائدة الآن في مجتمعنا تبرز أهمية الإسراع في القيام بمسح أنتروبولوجي من أجل تقديم الصورة العامة لهذه الظاهرة والبحث في مختلف جوانبها الثقافية ، الأمنية ،السياسية ، الدينية وحتى الفكرية وباختصار أي أننا سوف نركز على الجانبين المتعلقين بها الجانب المادي والغير المادي أو الملموس والغير الملموس.

ولقد تم تصنيف الهجرة الغير شرعية اليوم في المرتبة الثانية تبعا لخطورتها الإجرامية بعد ظاهرة الإرهاب كونها ترتبط بشبكات لتهريب المهاجرين وقد تعددت دلالاتها بين الهجرة السرية ، اللانظامية ، غير المراقبة ، غير الموثقة ، غير الرسمية أو كما هو متداول في الوسط الشعبي المغاربي بالحريك بالمغرب ، الحرقان في تونس والحرقة باللهجة المحلية الجزائرية والتي تعني حرق القانون والحدود معا ،أي بلا تذكرة سفر برية بحرية ولا جوية ولا وثائق هوية.

وقد انتشر قبله مفهومي الهربة والهدة أيضا الذي وجد في منتصف الثمانيات وبداية التسعينات خاصة بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، هذه الأحداث سنتناولها لاحقا ونذكر أهم أسبابها وانعكاساتها على المجتمع الجزائري .

واعتبرت الحرقة مشكلة تقلق الدول المستقبلة والمصدرة على حد السواء باعتبارها تهدد الأمن القومي الدولي والمحلي، وبحكم الموقع الجغرافي الإستراتيجي للجزائر الذي أهلها

لأن تكون بوابة للهجرة غير الشرعية بصفة مباشرة وقد تحولت مؤخرا إلى بلد اتجاه ومنبع فتكونت عدة شبكات مختصة في الهجرة تعمل على جلب سيول متدفقة من الرعايا

الأجانب الأفارقة كالماليين، النيجريين وحتى الآسيويين من الصين، بنغلادش .....الخ إلى الجزائر وفي نفس الوقت تعمل على حث شباب جزائريين إلى الهجرة نحو أوروبا وخاصة إلى (فرنسا، ايطاليا واسبانيا) أو كما تسمى دول مثلث الموت.

وإن كان كل باحث مهتم بقضية الهجرة يرى أن سببها هو وجود دوافع محفزة، منادية، راقية في الدول المتطورة ففي المقابل هناك دوافع متأزمة طاردة في الدول المتخلفة والجزائر من ضمنها حيث أن ما عاشته وتعيشه من ظروف اقتصادية متدنية وتضاءل فرص الشغل والتي مست حتى حاملي الشهادات ساهمت في رفع نسبة الحرقة ،هذه الأخيرة أصبحت في نظرهم الوسيلة الوحيدة لتحسين وضعهم المادي خاصة وأن الأجور في الدول الغربية مرتفعة إذا ما قارناه بما يحصل عليه العامل في الجزائر، كما كان لعوامل الإخفاق التنموي المنتهج منذ الاستقلال وعجزه عن تحديث المجتمع وإحداث إقلاع اقتصادي يؤمن الحياة الكريمة للجزائريين كأحد الأسباب الكامنة وراء إصرار هؤلاء الشباب على الهجرة بأي ثمن، كل هذا إضافة إلى أزمة نظام التعليم التي أفرزت هي الأخرى عشرات الآلاف من الشباب البطالين والذين يعيشون قسوة التهميش ومرارة الضياع وبذلك يفضلون أي حل بدل البقاء في البطالة، إذ اعتبر تقرير صادر عن منظمة اليونسكو أن ما يعرفه العالم اليوم من تدفق للمجموعات البشرية من دول الجنوب نحو دول الشمال المتقدمة من أجل البحث عن حياة كريمة وبهذه الطريقة (الحرقة) إنما يدل على اليأس الذي يواجه هؤلاء الشباب عامة والمغاربة خاصة، وإن كانت الظروف الاقتصادية المتدنية وحالة اليأس التي تطبع الشعوب الفقيرة اليوم إحدى أهم الأسباب الدافعة للهجرة فهذا لا يعني أن هذه الظاهرة منعزلة عن الأسباب الأخرى ومن ضمنها الأمنية ،الاجتماعية ،الثقافية والسياسية وغيرها والتي تعد مهمة أيضا .

ففي المجتمع الجزائري على وجه التحديد نجد أن ظاهرة الحرقة عرفها بداية الشباب البطال لكن بعد ذلك مست حتى الفئات الميسورة الحال، ما يجعلنا نؤكد أنه هناك حتما

دوافع غير الدوافع المادية هي التي تسبب الحرقة حيث صار اليوم العديد من شرائح المجتمع يجربونها وذلك انطلاقا من أفكار وتصورات يحملونها عن الدول الغربية والتي من بينها أنها دول مكرسة للحريات الفردية، لحقوق الإنسان، مطبقة للقانون ومقدرة للمثقفين وأن كل ما يتمناه الفرد من مطالب يمكن تحقيقها ،كما يعتبرون أيضا أن الحياة هناك متفتحة فيسعون بذلك إلى إيجاد النقائص والعيش بالطريقة التي يريدونها دون قيود داخلية أو ضغوطات خارجية وفي هذا الصدد يؤكد الباحث في علم الاجتماع بجامعة وهران – زمور زين الدين –" أن التطلع إلى الرحيل هو رغبة في أن يعيشوا شبابهم أكثر ما هي رغبة في الرقي الاجتماعي ،الشباب يشعرون كأنهم محرومون من شبابهم ويرون في الهجرة وسيلة للالتفاف على الممنوعات ليغنموا شبابهم فبمجازفاتهم يعتقدون أنهم يمنحون أنفسهم فرصة للتخلص من حياة بائسة نتجت عن اللاثقة التي أصبحت تطبع المخيلة الشبابية الناقمة على أنظمة بلدانها ومجتمعاتها وأسرها وبالتالي فالهجرة كما يقول هي البحث عن الحرية وتحقيق التطلعات"[1].

زيادة على كل هذا قد نجد أحيانا أن التفككات العائلية وضعف الروابط الاجتماعية وهشاشتها مع سوء التواصل بين الأفراد داخل الأسرة إضافة إلى تدهور مكانة الأب وفقدانه لسلطته مقارنة بما كان عليه يساهم في دفع الفرد إلى الحرقة حيث نشاهد اليوم أن مجمل العلاقات أصبحت مبنية على أسس مادية ونفعية وعلى مصالح متبادلة، هذه العلاقات التي تكون سهلة التلاشي والزوال وقليلا ما نجد علاقات متينة مبنية على روابط معنوية وروحية ودون خلفيات وإن كان هذا أيضا يدفع بالفرد أحيانا للحرقة حيث قوة الروابط الاجتماعية وتماسكها تجعل الفرد يفكر في هذا الحل والذي يراه كتضحية من قبله من أجل تخليص عائلته من فقرها وبؤسها، ولكن لا يمكن الحديث عن كل هذه الأسباب دون أن نتطرق إلى ما يشهده العالم اليوم من تطور غير مسبوق لوسائل الإعلام

[1] بوشمة الهادي –الهجرة غير الشرعية (الحرقة)حالة الجزائر ،مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ– منشورات جامعة معسكر– العدد رقم 04 ديسمبر 2009– ص230.

والاتصال،هذه الوسائل التي أججت وزادت في عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى والتي توفر فرص الشغل كانعكاس أول للعولمة الليبرالية في بلدان متخلفة وعرفت ظاهرة الهجرة بهذا تحولات مهمة في أشكالها (هجرة النساء، هجرة الأطفال وهجرة الأدمغة) وأساليب تحقيقها كاللجوء السياسي، التحايل على القانون والحرقة وذلك بزيادة اتسام أسواق العمالة والمجتمعات بالطابع العالمي واتساع الهوة بين دول الجنوب والشمال ، هذه التغيرات رغم جميع إيجابياتها يمكن أن تولد توترات في العلاقات الدولية خاصة الدول المعنية بها ، فتطور وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة كالتلفاز والانترنت مع انتشارها بشكل واسع عملت على الربط بين دول من مختلف المستويات وكشفت الفروقات والتباينات على كل الأصعدة ،ووعي الفرد بهذا جعلته يحلم بالوصول إلى هذه الدول هروبا من مجتمعه وسعيا منه للبحث عن عمل دائم ،اجر مرتفع أو حتى عن أمور أخرى مفقودة في وطنه كحب الانبهار ، المواكبة ،الإعجاب بالثقافات الغربية والحياة التي يعيشها أفرادها ومحاولة لتقليدهم وكما صرح بعض الشباب الجزائريين من خلال المقابلة أن هذه الحياة تعتبر بالنسبة لهم مغرية سواء من ناحية طريقة التفكير أو كما يقال "العقلية" النظام وغيرها من الأمور الأخرى التي تجذبه، وفي هذه الفكرة بالتحديد نرجع إلى ما أكده بعض الأجانب حول هجرة الجزائريين نحو فرنسا أنها جاءت نتيجة ميل فطري للتخلص من الطبيعة البدوية والتأثر بالحضارة الفرنسية (كما ذكرنا هذا سابقا).

فهل يمكن اليوم الإقرار بهذا واعتبارها حقيقة مفروضة وأن نعترف بأننا صرنا أكثر تأثرا بكل ما تنتجه هذه الدول المتطورة ولا نسعى فقط للاستهلاك وإنما لأن نعيش في وسطهم وأن نحتك بهم لأن طريقة تفكيرهم ، ثقافتهم وكل ما يملكونه صار يغرينا ؟ .

وفي هذا السياق يثمن هذه الفكرة الباحث عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه المقدمة حيث يقول" أن المغلوب دائما مولع بإقتداء الغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده"، خاصة وأننا أصبحنا اليوم نخضع في تنشئتنا لمؤثرات متعددة توجهها مبادئ

وأهداف مختلفة وربما متناقضة ولاسيما أن المجتمع المعاصر صار يتميز بتعدد مؤسساته ونمط حياته ،" فوجد الشباب المعاصر نفسه أمام وضع مشتت ومبعثر سواء في عالم الاقتصاد ، النظام التربوي أو الإعلام وكل هذا زاد من الاضطراب والفوضى لديهم مما أدى إلى وقوعهم في أزمات ثقافية و قيمية تهدد المجتمع"[1].

فكل هذه الظروف المختلفة والمتداخلة أجبرت هؤلاء على إتباع مثل هذا السلوك (الحرقة) في ظل واقع تراكمت فيه مجموعة من المشاكل سواء ما تعلق بالوسط الخارجي ،الداخلي أو حتى الشخصي وبالتالي اعتبرت الحرقة كنتاج لعدم الرضوخ لكل هذا وتعبيرا عن الرفض، خاصة أن نسبة كبيرة من الشباب الجزائري أصبحت تعيش اليوم التهميش والحقرة حيث يؤكد على هذا الصحفي كمال داود المهتم بشؤون الحرقة والعضو القيادي للدفاع عن حقوق الإنسان في قوله "أن الحرقة تتغذى من الرشوة والحقرة"[2].

-وانطلاقا من هذا جاء اهتمامنا بهذا الموضوع الذي تم تناوله بنسبة قليلة من جهة ومن جهة أخرى لأننا نرى أن الهجرة غير الشرعية ليست بظاهرة وليدة ظروف اقتصادية لوحدها أو نتاج لحالات نفسية كما يتحدث الأخصائيون النفسانيون وإنما من أجل الإلمام بمختلف المسببات للحرقة دون إهمال سبب عن آخر وهذا من أجل تحقيق عدة أهداف رئيسية وأخرى ثانوية أهمها :

1-التركيز على الهجرة غير الشرعية كظاهرة مرتبطة أكثر بالجانب الاقتصادي المادي والذي يسعى من خلالها الفرد الذي يقوم بهذا الفعل إلى التخلص من الفقر ، رفع المستوى المعيشي والبحث عن عمل لضمان وبناء مستقبله .

2-في حين سوف نحاول معالجة هذه الظاهرة (الحرقة)كظاهرة يسعى الفرد من خلالها للبحث عن أشياء وهنا نخص العاملين ،المثقفين الذين يجربون الحرقة من أجل البحث عن

[1] ماجد الزيود – الشباب والقيم في عالم متغير – الأردن ، سنة 2006 – ص 41 .

[2] جريدة الخبر – تاريخ 09 / 04 / 2008.

تحقيق مراكز أعلى أو فرض مكانة اجتماعية لأنهم أصبحوا يرون في الدول الغربية هي التي يمكنها أن توفر لهم كل هذا مقارنة بالجزائر .

3-كما سنحاول أن نبين أن الحرقة أصبحت كثقافة تفرض نفسها في المجتمع الجزائري ويسعى الأفراد للبحث عن كل ما يريدونه رغم كل ما تخلفه من مآسي وموت إلى أنها مازالت مستمرة ويسعى الكثير من الشباب إلى تكرار التجربة عدة مرات من أجل تحقيق هدفه وهو النجاح في هذه الرحلة مهما كلف الثمن .

هذا ما دفع بنا إلى طرح هذا الإشكال في سؤال مركزي لهذه الإشكالية والمبينة كما يلي:

*ما هي الدوافع الجديدة التي أصبحت تدفع بالشباب الجزائري إلى الحرقة ؟

فبداية اقتصرت على الجانب الاقتصادي المادي أي أن البحث عن العمل قصد تحسين الظروف المعيشية المزرية ، لكن اليوم أصبحنا نلاحظ أن هذه الظاهرة لم تعد تنحصر على فئة الشباب أو جنس الذكر فقط بل مست كل شرائح المجتمع ولم يعد الدافع الاقتصادي العامل الوحيد للحلم بالضفة الأخرى .

وقد دفعنا هذا الإشكال إلى طرح تساؤلات أخرى فرعية وهي كالآتي :

1-ما الذي يبحث عنه العامل أو ميسور الحال أثناء الحرقة ؟

2-هل هناك محفزات خارجية تؤثر على الفرد وتدفع به إلى الحرقة ؟

2) الفرضيات:

وانطلاقا من هذه الإشكاليات وضعنا أربعة فرضيات كإجابات مؤقتة عن الإشكاليات المطروحة سابقا وتمثلت في ما يلي:

1-تدفع الأوضاع الاقتصادية المتدينة، البطالة و تضاءل فرص الشغل إضافة إلى طموح الشباب المتزايد إلى الحرقة .

2-تلعب وسائل الإعلام ومن له أقارب يعيشون في الخارج دورا في تأجيج مشاعر الجزائري والدفع به إلى الحرقة.

3-تساهم التفككات العائلية وضعف الروابط الاجتماعية داخل الأسرة مع غياب المساندة والدعم للفرد في بعض الأحيان إلى تفكير الفرد في الحرقة .

4-رغبة الشباب في التمتع بشبابهم وحلمهم بتقليد الإنسان الغربي بكل المقاييس والانبهار بثقافته وطريقة حياته في ظل غياب واقع يحقق طموحاتهم ومشاريعهم مع معاناتهم من التهميش ، الحقرة والبيروقراطية هو الذي يجعله يفكر في الحرقة.

3) منهجية البحث:

للربط بين النظري والواقع ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وتقديم إجابات على تساؤلات الإشكالية والتحقق من أن الفرضيات تنطبق على أرض الواقع ،والتأكد من صدقها أو عدم صدقها يجب إتباع إجراءات منهجية تمكننا من جمع المعلومات عن الظاهرة في مكان الدراسة وهذا ما سنتناوله في ما يلي:

1.3) المتغيرات الرئيسية للدراسة: يمكن تحديد متغيرين رئيسين في إشكالية موضوع بحثنا:

أ-**المتغير المستقل:** يتمثل في ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرقة) التي انتشرت في الوسط الجزائري وبين مختلف شرائح أفراده.

ب-المتغير التابع: يتمثل في أسباب هذه الظاهرة والبحث عن أبعادها سواء ما يتعلق بالجانب المادي أو الغير مادي، أي كيف أن الحرقة على غرار أنها ظاهرة مست البطالين وغير البطالين، ما يعني البحث عن الخلفيات الأخرى لهذه الظاهرة.

2.3) الإطار المكاني والزماني للدراسة

أ-**الإطار المكاني** :المكان الذي سوف تقوم فيه الدراسة هما مدينتين تقعان في الغرب الجزائري وهما مدينة وهران والتي تعد ثاني أكبر المدن الجزائرية وإحدى أهم المدن الساحلية التي تشهد ارتفاع نسبة الحرقة بها، حيث سنحاول إعطاء صورة شاملة لهذه المنطقة والتعريف بها وأهم ما يميزها من الناحية الطبيعية، الجغرافية، المادية والبشرية.

أما ثاني المدن فهي مدينة سيق والتابعة إقليميا لولاية معسكر والتي تبعد عن مدينة وهران بحوالي 56كلم و تعتبر منطقة غير ساحلية إلا أننا نجد فيها الكثير من أفرادها قد مستهم ظاهرة الحرقة، ما يعني أن هذه الظاهرة لم تعد تقتصر على منطقة دون أخرى كما في السابق وإنما انتشرت في الغرب سواء بالنسبة للمناطق الساحلية والغير الساحلية إضافة إلى المدن الشرقية والداخلية،ما يعني أن الحرقة أصبحت عامة وشاملة وهذا ما سنحاول إبرازه، كما سنتطرق إلى أهم مراحل التخطيط للحرقة وكيفية التواصل بين الأفراد وإقامة علاقات مع بعضهم للهجرة معا،ومن جهة أخرى سنوضح أن الفرد أصبح يسعى من خلال كل هذا للبحث عن أمور أخرى عدا الأمور المادية أو الاقتصادية.

وقد تم تحديد عينة محدودة الكمية لكن في نفس الوقت مختلفة ومتباينة الآراء والتفكير أي أن الاختلاف في حالاتهم يكمن في الأسباب الدافعة بكل فرد للهجرة و التي لا تنحصر في السبب المادي وفقط وإنما تجاوزه ،وهذا هو الغرض من هذا البحث العلمي وقد تم اختيار العينة أيضا مع مراعاة عناصر عديدة تتوفر في هؤلاء الأفراد منها الاختلاف في

المستوى الدراسي، السن (بين الشباب والكهول)، الوضعية الاقتصادية لهم أي بين شخص يعمل وآخر دون عمل، كل هذا من أجل أن تتوافق هذه العينة مع غرض البحث.

ب-**الإطار الزمني**:قليلة هي الدراسات التي تناولت موضوع الحرقة دراسة أنثربولوجية أو حتى دراسات من نوع آخر ،عدا بعض المقالات والتي كثيرا ما ركزت على جانب دون آخر خاصة الجانب المادي و على غرار ما تنشره الجرائد الوطنية اليومية و التي تصور هذه الظاهرة بشكل سطحي وتقدم الجانب الوصفي لها دون التطرق للأسباب الفعلية الدافعة للحرقة ،كل هذا دفع بنا إلى اختيار هذا الموضوع الملفت للانتباه فبالرغم من الانعكاسات السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة على الأفراد إلى أنها تشهد إقبالا متزايد بالنسبة لشريحة معتبرة من المجتمع الجزائري و منهم الجامعيين الذين تخرجوا أو سوف يتخرجون ويحملون شهادات قد تفتح لهم الآفاق في سوق الشغل ،إلا أن الحرقة تبقى في نظرهم هي السبيل لبناء المستقبل و نجد أشخاصا آخرون يعملون و يتطلعون إلى الحرقة أيضا.

فرغبتنا هي البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء دفع هؤلاء الأفراد إلى الحرقة.

وقد تعددت مراحل البحث العلمي وتراوح بين فترات مختلفة وهذا ما يتطلبه أي بحث فالبداية كانت من مرحلة الإعداد النظري للبحث وتم هذا وفق خطوات ومراحل متعددة متممة لبعضها البعض ومكملة كل واحدة لأخرى حيث تم تقديم استجوابات لبعض المهتمين بظاهرة الحرقة سواء أساتذة، أو شباب كانت لهم تجربة من قبل، كل هذا اندرج ضمن مرحلة استطلاعية تجاوزت الثلاثة أشهر وكانت من 01 إلى 03-2010 وتكمن الصعوبة في هذه المرحلة في البحث عن الأشخاص الذين يحاولون الحرقة لكن لأسباب متعددة (لن نركز فقط على الحرقة من أجل السبب الاقتصادي) حيث قدمت مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بهذا الموضوع والتي بواسطتها تمكنا من صياغة سؤال

الانطلاق ثم صياغته فيما بعد إلى إشكال رئيسي لموضوع الدراسة والذي بدوره تفرعت منه إشكاليات ثانوية.

خلال المرحلة الاستطلاعية أيضا تم تحديد أسئلة الاستمارة هذه الأخيرة أحدثت عليها تعديلات وتغييرات متتالية ساهمت في إثرائها ،بعد أن كان الشكل الأول لها ينقصه بعض الإضافات وتم هذا من خلال التحاور مع الأستاذ المشرف وحتى الزملاء ليتم في النهاية الضبط النهائي لشكل الاستمارة وقد تجاوزت هذه العملية حوالي ثلاث أشهر من 10-12-2010 ولدعم الاستمارة قمنا بالبحث عن المعنيين بالحرقة سواء الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعية وفشلوا في الرحلة أو حتى مع الذين نجحوا وطردوا بعد وصولهم إلى الأراضي الإسبانية خاصة وهذا للاستفادة من ما يقدمونه من معلومات حقيقية وقيمة عن هذه الظاهرة (الحرقة) وسرد كل التفاصيل الدقيقة ،وتماشيا مع كل هذا تخللت هذه المراحل المذكورة سابقا الإطلاع على كل ماله صلة بهذا الموضوع من كتب وثائق، بحوث، دراسات وأطروحات جامعية، جرائد، حصص تلفزيونية وحتى التطلع إلى معلومات وآراء الشباب والمختصين في الحرقة عبر شبكة الانترنيت وهذا ما مكننا من بناء تصور شامل وأخذ أفكار خاصة بالحرقة والتي سنوظفها في البحث الميداني والنظري.

ولن تكون الدراسة كاملة دون اللجوء إلى المصالح المختصة بهذه الظاهرة من أجل أخذ إحصائيات ومعلومات تتعلق بالجانب القانوني لها وضمن هذا تم التردد على المصلحة الولائية للشرطة القضائية، أمن ولاية وهران وتم تقديم المساعدات وإفادتنا بمعلومات فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بها وكان هذا منذ جوان 2010وتواصل بعده حتى سنة 2011.

وضمن المرحلة الثالثة من البحث تم النزول إلى الميدان ابتداءا من جانفي 2011 من أجل توزيع الاستمارة الخاصة بالبحث والتي حددت بـــ64 سؤال وتخللتها بعض الأسئلة المفتوحة تم انتقاؤها بغرض تحقيق هدف البحث وهو أن الحرقة استهدفت ومست كل

شرائح المجتمع لذلك وزعناها على الفئة المثقفة والغير مثقفة ،الذكور والإناث، الشباب والكهول وحتى على المتزوجين ومن الوسطين وهران (المدينة الساحلية) وسيق (مدينة غير ساحلية)

-**ملاحظة** : الاستمارة لم تقدم لكل شخص جرب بالضرورة الحرقة وإنما وزعت على شباب وشابات هم على دراية بهذه الظاهرة ويملكون معلومات عنها ولهم آراء وأفكار بخصوصها وتكونت عينة الدراسة من200 شخص أغلبهم شباب باعتبارها شريحة تملك ثقافة واسعة عن هذه الظاهرة والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-30 بنسبة 73% وبين 30-46 نسبة 27% من المجموع الكلي للعينة، وتشمل137 ذكر و63 أنثى.

وتخللت هذه العملية إجراء المقابلات مع12حراق وهي ثاني التقنية التي تم الاعتماد عليها

في هذا البحث بغرض جمع معلومات أكثر وقد خصصت هذه المقابلات إلى ثلاث حالات من الحراقة :

1-الحراقة الذين تم القبض عليهم من قبل حراس السواحل الجزائريين .

2-الحراقة الذين تمت نجاح رحلتهم ووصولهم إلى الضفة الأخرى (إسبانيا خاصة) وتم القبض عليهم هناك من قبل حراس السواحل الإسبانية وأخذهم إلى مراكز الحجز ثم

طردهم .

3-الحراقة الذين نجحوا في الرحلة وعاشوا في الخارج دون أن يتم القبض عليهم وتمت تسوية أوضاعهم .

كل هذه الحالات المختلفة للحراقة بغية الإلمام الشامل بالظاهرة وتتبع المسار التاريخي للظاهرة وإعطاء نظرة مفصلة عن أهم الأوضاع التي يتعرض لها الحراق وأهم المصاعب التي يتلقاها .

وقد اختلفت المقابلات وطريقة إجرائها من شخص إلى آخر وذلك باختلاف الحالات التي تفرض علينا هذا فلم يكن دليل موحد للمقابلة نقيد المبحوثين به بل طلبنا منهم سرد كل الوقائع الخاصة بهذه الظاهرة كونهم هم من يملكون المعلومات الوافرة عن الحرقة وفيما يتعلق بأسئلة المقابلة فتم طرحها باللهجة العامية الجزائرية كون أغلبهم يملكون مستوى تعليمي متوسط و حتى تكون التلقائية في التعبير ، وتم تسجيل كل المعلومات في دفتر نظرا لعدم السماح لنا بتسجيلها عبر مسجل الصوت .

وبعد أن تمت عملية توزيع الاستمارات على العينة قدم الوقت الكافي للإجابة عن الأسئلة حتى يتم التركيز أكثر ، ثم جاءت بعدها مرحلة التفريغ حيث تم الاستعانة ببرنامج للوصول إلى النتائج الكمية في جداول بسيطة ومركبة وفي الأخير تمت عملية تحليل النتائج المحصلة عليها والتعليق عليها .

ولا بد من اتباع الباحث المنهج المناسب، إذ تعد مادة مناهج البحث العلمي من المواد الأساسية في علم الاجتماع بل تعد العمود الفقري للمعرفة الاجتماعية عند علماء الاجتماع على اختلاف المدارس الفكرية والنظرية التي ينتمون إليها ،فهي بمثابة الأدوات الفاعلة والمساعدة على جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية ،وطبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع المنهج المستعمل ،وفي موضوعنا هذا رأينا انه ما يتناسب معه هو المنهج التاريخي ،المنهج الكمي والإحصائي والمنهج الكيفي.

فمن خلال المنهج التاريخي رصدنا أبرز مراحل تطور سيرورة الهجرة الجزائرية منذ الوجود الاستعماري إلى يومنا أي انطلاقا من الهجرة المقننة وصولا إلى الهجرة غير القانونية أو الحرقة.

أما المنهج الكمي والإحصائي كان من اجل تحليل نتائج الاستمارة والمعطيات المستمدة من واقع الظاهرة المدروسة.

في حين تم الاعتماد على المنهج الكيفي لتوظيف تصريحات المبحوثين الواردة في الأسئلة المفتوحة.

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول وخاتمة عامة سنتعرف من خلالها على إشكالية الهجرة بصفة عامة ومختلف مراحلها بداية من الهجرة المقننة إلى غاية الهجرة غير الشرعية (الحرقة) ،سبقتها مقدمة عامة للموضوع والتي تضمنت الإطار المنهجي للدراسة وإشكالية الدراسة وفرضياتها.

-ففي الفصل الأول المعنون بـــ"الهجرة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال" تطرقنا فيه إلى تاريخ بداية الهجرة الجزائرية المرتبطة بالتواجد الاستعماري على الأراضي الجزائرية الذي شكل نقطة بداية وفي نفس الوقت نقطة تحول في هذا المجتمع ،حيث فرضت الهجرة لعدة اعتبارات والمرتبطة بالمجتمعين الجزائري والفرنسي في نفس الوقت وحركتها أسباب متعددة .

-أما في الفصل الثاني المعنون بـــ" إشكالية الحرقة في المجتمع الجزائري "عالجنا من خلاله ظاهرة الحرقة وكيف أنها كانت وليدة عدة أسباب تتعلق بالجوانب الملموسة وأخرى غير ملموسة.

-وفي الفصل الثالث والأخير تناولنا الإجراءات التي يمكن من خلالها الحد من ظاهرة الحرقة ،كما تطرقنا فيه إلى تبيان ما يعانيه الحراق والأزمات التي يمكن أن تعترضه.

وقد تم إدراج الجداول داخل محتوى كل الفصول الثلاث والتعليق عليها وتقديم أفكار واقعية ملموسة والتي توضحت من خلال الآراء التي أدلى بها المبحوثين من خلال المقابلة مع الحراقة، هذا إلى جانب خاتمة عامة في آخر البحث والتي عرضت فيها أهم النتائج المحصل عليها وأهم الاستنتاجات الأساسية والملمة بجوانب الموضوع (الحرقة) .

الفصل الأول:

الهجرة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال

مقدمة الفصل:

تعد الهجرة ظاهرة عالمية قديمة لا تقتصر على منطقة دون غيرها وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعتبر عمل فردي أو عائلي يمارس فيه الإنسان حقا من حقوقه وتم الاعتراف بها في النصوص القانونية الدولية والمحلية ،فشهدت المجتمعات هذه الظاهرة التي بدورها ساهمت في تعمير الأرض وكان الانتقال خاصة من الدول الفقيرة التي تعاني من مشاكل متعددة وفي مقدمتها الاقتصادية إلى دول غنية من أجل تحسين الظروف المعيشية والتخلص من فقرها ،فيمكن القول أن الدوافع الاقتصادية اعتبرت هي المحرك الأكبر للهجرة سواء منذ الهجرات البدائية ووصولا إلى الحديثة ،لكن هذا لا يعني أنه لا توجد دوافع أخرى وهذا ما تم إقراره والاعتراف به منذ عدة عقود سابقة من جانب– رافناستاين E .G. Ravenstien– صاحب كتاب "قوانين الهجرة"والأب المؤسس بدون منازع للفكر الحديث حول الهجرة حيث قال"إن القوانين السيئة والظالمة والضرائب المثقلة والمناخ غير المواتي والظروف الاجتماعية المحيطة الغير متجانسة بل القسر –تجارة الرقيق–والانتقال كل هذا أدى إلى وجود الهجرة ومازال يؤدي إلى تيارات من الهجرة إلا أنه لا يمكن مقارنة أيا من هذه التيارات من حيث الحجم بتلك التي تنشأ من الرغبة الداخلية لدى معظم الناس للارتفاع بأنفسهم من النواحي المادية"[1]، ولهذا الغرض تواصلت وبوثيرة متزايدة حيث أثارت اهتمام المختصين منهم علماء الاجتماع وأطلقوا على ذلك العصر اسم "عصر الهجرة"[2]، بعدما أشارت التقديرات إلى عدد المهاجرين في مختلف أنحاء العالم بلغ " 80 مليون شخص يشملون نحو 20 مليون من اللاجئين واعتقد أن هذه الأعداد ستتزايد في أوائل القرن الـ20"[3]، وباقي الأزمنة ،ولأن الهجرة ظاهرة ليست منحصرة على دول محددة عرفت الجزائر هجرة العديد من أبنائها خاصة إبان الاستعمار بعدما وجد الفلاح الجزائري نفسه محتما على القيام بهذا الفعل لتوفير العيش

[1] جوا كين ارانجو،تفسير الهجرة: المداخيل المفاهمية والنظرية –المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية –مركز مطبوعات اليونيسكو2000 العدد165، ص53.

[2] أنتوني غدنز–علم الاجتماع –الطبعة الرابعة ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت2005، ص331.

[3] المرجع نفسه ، ص331.

وضمان الحياة ،وكما أعتبرها عبد المالك صياد في كتابه la double absence "أن هذه الهجرة أنتجتها المجتمعات الريفية"[1] وتاريخها كان يتماثل مع هذا المجتمع المحارب للبقاء على الحياة والذي ينظر إلى الهجرة بأنها هي التي سوف تمده بوسائل الاستمرار،وهذا ما مهد لبداية تاريخ هجرة باقي الأجيال مع تسجيل اختلافات وتباينات بينهم، فالجيل الأول مثلت له مكسبا وفي نفس الوقت كانت تعتبر مؤشرا عن انهيار النظام التقليدي للمجتمع الاقتصادي الريفي القديم في الجزائر، وكان هدفها مد هذه المجتمعات الريفية الغير القادرة على الاكتفاء الذاتي ليتغير بعد ذلك مفهوم الهجرة شكلا ومضمونا بالنسبة للأجيال الأخرى.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل حول مراحل الهجرة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال وقبل ذلك نذكر أهم التعريفات المقدمة حول الهجرة من قبل مختلف العلوم.

1-مفهوم الهجرة وتصنيفاتها:

[1] Abdelmalek Sayad -La double Absence ,Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré, Sept1999.

اهتمت العديد من العلوم كعلم الجغرافيا،الانثروبولوجيا،الاقتصاد،الإحصاء،،التاريخ، الجغرافيا وغيرها بموضوع الهجرة لأهميتها البالغة،فالجغرافيون قاموا بدراسة أثر العوامل الطبيعية من مناخ ،تضاريس،المواقع الإستراتيجية للمنطقة والكوارث الطبيعية في إحداث الهجرة.

أما علماء الاجتماع المنشغلين بدراسة السكان اجتهدوا في توضيح فعالية عوامل اجتماعية معينة في حدوث هذه الظاهرة وفي مقدمة هذه العوامل ما عرف بدور الأسرة وكيف أن استمرار المشاكل والفجوات والأزمات، غلاء الحياة الجامح،انهيار القيم تعتبر مؤشرات ودلائل على انعدام التوازن ما يدفع بالهروب من المجتمع والهجرة بغية البحث عن ما ينقصهم ،وركز علماء السكان على الآثار والمشكلات السكانية،أما الاقتصاديون فبينوا العلاقة المتبادلة بين الهجرة ودور العمل ومدى تأثير الهجرة على سد احتياجات المجتمع، وأن تعثر التنمية واستمرار التخلف بمظاهره وأشكاله المتعددة يولد الحرمان الذي يدفع بالبلدان التي ليس لديها الإمكانيات المادية الكفيلة إلى أن يفكر بعض أفرادها في الهجرة للتخلص من الفقر، ومن الناحية السياسية شرعت القوانين التي تقر بمبدأ حرية التنقل من منطقة إلى أخرى بواسطة الوثائق.

وعن التعاريف اللغوية والاصطلاحية فتنحصر تقريبا في هذا النطاق:

أ- **لغة:** في لسان العرب الهجرة ضد الوصل وهي الخروج من أرض إلى أرض، إلا أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصول معنوية لا طبيعية فيقال هجرت الشيء إذا تركته وأغفلت عنه.

ب- اصطلاحا: تتفق كل التعريفات على أن الهجرة هي" انتقال الشخص إلى بلد غير موطنه من أجل الإقامة أو إيجاد مهنة أو عمل بصفة نهائية أو لمدة طويلة"[1].

وهي عموما الانتقال من مكان يدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى آخر يدعى مكان الوصول أو المكان المقصود قصد الوصول إلى أهداف معينة وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد كما أنها قد تتم إراديا أو اضطراريا.

[1] -Martial Tchenzet, I immigration clandestine africaine et droit international, quels défis pour l'humanité ? – Immigration et diaspora, un regard Africain- page 157.

ولم تعتبر الهجرة" مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر وإنما هي أيضا موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، كما أن قرار الهجرة هو قرار يعتمد في الأساس على الشخص ذاته الذي يقرر أين ينتقل "[1].

أما عن المهاجر فقد قدمت له عدة تعريفات حسب كل دولة وتتلاقى تقريبا في نقطة واحدة حيث عرف المؤتمر الدولي المنعقد في روما لسنة 1924 المهاجر بأنه كل" شخص أجنبي يصل إلى البلد طلبا للعمل وقصد الإقامة الدائمة وهو ما يتناقض مع العامل الذي يصل إلى البلد للعمل فيه بصفة مؤقتة "[2].ونجد "حسب الدول أن"[3]:

– ألمانيا: تطلق كلمة مهاجر على كل من يغادر البلد ويستقر خارجها بصفة مستمرة إن لم تكن نهائية .

– أستراليا: تعرف المهاجر على أنه كل شخص تغرب بصفة نهائية.

– النمسا: تعتبر النمسا المهاجر كل من ترك البلد واتخذ مسكنا دائما بالخارج أو من سافر إلى الخارج بحثا عن العمل.

–وتتفق كل من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا على أن المهاجر هو كل شخص يترك بلده بنية الإقامة الدائمة في الخارج.

–أما الصين ، فنلندة ، بولونيا ، إيطاليا واليابان تعرف المهاجر بأنه ذلك الذي يبحث عن عمل في الخارج .

– أما المهاجر في نظر اسبانيا وبلجيكا واليونان فهو ذلك الذي يركب الدرجة الثالثة عند سفره من البلاد.

– في حين هناك دول كثيرة مثل سويسرا ترى أن الانتقال في مجال الدول الأوروبية ليس هجرة إلا إذا كان خارجها، ولا تختلف هذه المفاهيم العامة للهجرة في باقي الدول العربية والإفريقية عن هذا النطاق.

[1]- عبد القادر القصير –الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان1992، ص108.

[2] -Jean Jaque Rager ,Les musulman algériens en France et dans les pays islamique-Paris-les belles lettres ,1950-p125.

[3] -René Gonnard,Essai sur l’histoire de l’immigration-Paris1972-p19 ,20.

وحول تصنيفات الهجرة فكان وفقا للمعيارين المكاني والمعيار الزمني، فبالنسبة للمعيار المكاني هناك هجرة داخلية وأخرى خارجية:

1- الهجرة الداخلية: يكون الانتقال فيها من منطقة إلى أخرى دون تخطي الحدود السياسية للدولة التي تضم المواطنين الأصليين ونفس الصفات الثقافية والحضرية وقد يكون هذا هروبا من الاكتظاظ السكاني أو نتيجة الفقر وقد كان هذا النوع من الهجرة مفضلا في أواسط الثمانينات وتعددت الهجرة الداخلية ما بين:

*الهجرة من الريف إلى الريف .

* الهجرة من الحضر إلى الريف .

* الهجرة من الحضر إلى الحضر .

* الهجرة من الريف إلى الحضر .

ومن أشهر هذه الهجرات التي كانت منتشرة هي الهجرة الريفية الحضرية، إذ اعتبرت المدن كمراكز جذب نتيجة اتساع مراكز الصناعة بها والتي وفرت فرص العمل، وبدأ الانتقال إثر الانقلاب الصناعي في بلدان كثيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وروسيا وغيرها من البلدان التي شهدت ثورة صناعية وظهرت فيها الحاجة إلى اليد عاملة.

ولقد اختلفت الهجرة الداخلية عن الخارجية في عدة نقاط أهمها :

* لا تمثل اللغة مشكلة في القيام بها .

* يكون الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه في الهجرة الخارجية .

* تعتبر الهجرة هذه قليلة التكاليف نتيجة قصر المسافة.

*لا يتعرض القائم بها لمشاكل الدخول والخروج أو لمشكلات الحصول على التأشيرة وما تقتضيه من إجراءات.

* تأخذ تيارات واتجاهات عكسية أي مناطق طرد السكان يمكن أن تكون مناطق جذب بالنسبة لمهاجرين آخرين.

2- الهجرة الخارجية أو الدولية: تعني عبور الحدود التي تفصل دولة ما عن دولة تبعد عنها بعدا كافيا وقبل أن نتوسع في تعريف هذا النوع من الهجرة نتطرق إلى تعريف معنى الحدود.

فالحدود: لغة هو الحاجز أو الفاصل بين شيئين لتميز إحداهما عن الآخر.

الحد الدولي:" هو الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه ويفصل بين سيادة هذه الدولة و الدولة الأخرى المجاورة"[1]

فرسم الحدود هو" بشكل دقيق تحديد رقعة جغرافية وتعيينها وبذلك تسجيل هويتها لكن في المقابل يبقى التحديد والتعريف بصفة عامة ليس أكثر من رسم الحدود ووضعها"[2].

واعتبرت الهجرة الدولية إحدى أهم الحقوق الأولية للفرد سواء للبحث عن عمل أو للهروب من الاضطهاد، الحروب، الكوارث وغيرها من عدة عوامل، حيث نادت كل القوانين بحرية الفرد وما سهل لمثل هذه الهجرة هو تطور وسائل السفر والتنقل، وعن أهم الهجرات الدولية في العصر الحديث والتي عملت على تغيير الخريطة السكانية للعالم نجد:

*الهجرات الأوروبية إلى ما وراء البحار والى أمريكا وكندا واستراليا ونيوزلندا.

*الهجرات الأوروبية داخل أوروبا.

*الهجرات الإفريقية.

*الهجرات الآسيوية.

ولأن الهجرة الدولية عرفت أيضا عدة مشاكل بالنسبة للدول المستقبلة عملت هذه الأخيرة على تحديد سياسات وتشديد المراقبة من أجل تنظيمها والتخفيف من حدتها.

أما حسب المعيار الزماني فتصنف الهجرة إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة.

[1] طارق عبد الحميد الشهاوي –الهجرة غير الشرعية ،رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى–مصر2009– ص24،25.

[2] إتيان باليبار–ما معنى الحدود؟،مجلة نقد،العدد27/26–2009–ص54.

1- الهجرة المؤقتة :تمثل عملية انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن عام كما حددها البعض ، أي أن تكون هناك رغبة في العودة إلى المكان الأصلي مرة أخرى وقد تأخذ الهجرة المؤقتة أشكالا متعددة منها:

* الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد.

*هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى بعض البلاد التي توجد فيها فرص العمل متوفرة ومستويات الأجور المرتفعة .

2- الهجرة الدائمة:هي هجرة يعمد فيها المهاجر إلى ترك منطقة إقامته المعتادة نهائيا والاستقرار في المنطقة أو الدولة المهاجر إليها ويصاحب هذه الهجرة تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين.

وإلى جانب الهجرات الطوعية الناشئة عن أسباب اقتصادية في الغالب لعبت دورا عمليات الترحيل القسري للسكان إلى المناطق النائية المستعمرة، وفي هذا الصدد نجد هناك هجرات تصنف حسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية وأخرى اضطرارية أو كما تسمى قسرية، إجبارية أو مخططة .

1- الهجرة الإرادية:تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التي يقوم بها الفرد بإرادته وحسب اختياره للمكان الذي يراه هو مناسبا له دون أن يكون هنا ك ظرف طارئ أو حرب أو كارثة تدفعه إلى ذلك.

2- الهجرة الاضطرارية: في هذه الحالة يضطر الأفراد إلى الانتقال من مكان إلى آخر تحت تأثير بعض الظروف الطارئة التي تجبر الأفراد وتدفعهم إلى مغادرة مكان الإقامة وإخلائها خشية حدوث كوارث طبيعة من زلازل وفيضانات أو حدوث حروب وما إلى غير ذلك، ويدخل في هذا النوع من الهجرة كل ما يشير إلى مفهوم التهجير واللجوء، حيث ظلت التحركات السكانية مرتبطة بالأزمات الأخيرة التي عاشها العالم العربي تساهم في تغيير الخريطة السكانية لبلدان عربية وهي عديدة الأمثلة التي تشير إلى هجرات اضطرارية نذكر منها:

* هجرة اضطرارية نتيجة الحروب الأهلية مثل ما حدث في لبنان والسودان حيث ذكر "تقرير لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن ثلثا اللبنانيين قد أصابهم التهجير عام 1979"[1]. ومنذ "1983 إلى 1984 أدت الحروب الأهلية السودانية إلى تهجير حوالي 28,7 مليون"[2].

* هجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب الحركة النازية ثم هجرتهم أيضا إلى فلسطين قبل وبعد النكبة.

* نفي المجرمين من بريطانيا إلى أستراليا ،كما كانت فرنسا تنفي مجرميها إلى غينيا وإلى باقي مستعمراتها.

وعرفت الهجرة الخارجة عن إرادة المهاجرين في إفريقيا ارتفاعا في حجمها إذ تم إحصاء تجارة الرقيق الذي أظهر أن ملايين الأشخاص أخرجوا من إفريقيا كرقيق وقد قدر كارساندرز" عددهم بـ2مليون نسمة وقد مات بعض هؤلاء أثناء شحنهم في السفن والبعض بيع في أوروبا وآسيا ونحو 15مليون منهم استوردوا إلى أمريكا "[3].

أما من حيث الكم فتصنف إلى هجرة فردية، أسرية وجماعية:

1- الهجرة الفردية:يهجر فيها الفرد لوحده (أفراد متفرقين) مدفوعا بعدة أسباب.

2- الهجرة الأسرية :يصطحب فيها الفرد أسرته إلى بلد المهجر مثل ما حدث أثناء الهجرة الجزائرية إلى فرنسا .

3- الهجرة الجماعية:من خصائص هذه الهجرة أنها كانت تجمع أعدادا من البشر وكثيرا ما تنجم عن كوارث طبيعية.

ومن حيث الكيف هناك هجرات شاقولية وأخرى أفقية:

1- **الهجرة الشاقولية** :يهدف من خلالها المهاجر إلى إحداث تغير في المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية ويكون الغرض منها البحث عن الأفضل، كأن نجد فلاحا يختار الهجرة من أجل إتمام دراسته الجامعية ثم العودة إلى بلده للعمل في مجال اختصاصه ثانية .

[1] عبد القادر القصير-المرجع السابق، ص121.

[2] مصطفى خروفي-الهجرة والاغتراب في بروز حقل دراسي في المغرب العربي والشرق الأوسط-مجلة العالم العربي في البحث العلمي ،ص103.

[3] مارستون بيتسن-الانفجار السكاني،دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها-بيروت1966-ص279

2- الهجرة الأفقية:هنا يغير المهاجر مكان الإقامة لكن مع الاحتفاظ بالعمل نفسه.

كما تنقسم الهجرات إلى هجرة بدائية وأخرى حديثة، فالبدائية كانت تتم في شكل جماعي في حين أن الهجرة الحديثة تتم في شكل فردي غالبا.

ومن حيث القانون هناك هجرات قانونية وأخرى غير قانونية.

فالأولى تتم وفقا لإجراءات معمول بها و معترف بها دوليا، حيث يتم تنقل الأفراد من دولة إلى أخرى بوثائق سفر أو تأشيرة ،أما الثانية فيتم فيها تنقل الفرد و اختراقه لحدود دولة ما دون وثائق و قد تعددت أشكالها و هو ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل لاحقا .

أما عن تاريخ الهجرة كظاهرة عالمية فقد تم في هذا الصدد تمييز وتحديد محطتين تاريخيتين لها خلال القرون الماضية من الشمال إلى الجنوب كما حدث العكس أيضا .

2-ابرز المحطات التاريخية للهجرة: حسب المختصين في الهجرة تم تقسيمها إلى ما يلي:

2-1)الهجرة نهاية القرن 19و بداية القرن 20 :

في هذه الفترة كان اتجاه تيار الهجرة من الشمال إلى الجنوب و كانت بداياتها من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الأوروبيون نحو العوالم الجديدة و جاءت بعدها أو تلتها الهجرات السياسية و العسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط أعماق إفريقيا ،و هذه الهجرات كان يحكمها البحث عن الموارد الإنتاجية الجديدة في إطار سباق جل الدول الاستعمارية لعمليات غزو لآفاق جغرافية جديدة و التي تهدف من خلالها تحقيق مجتمع الوفرة و النجاح و التفوق الاقتصادي .

2-2) الهجرة في النصف الثاني من القرن 20م :

و بالتحديد تبدأ هذه الفترة بعد الحربين العالميين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) وفي هذه الفترة وجدت كل من فرنسا و انجلترا وألمانيا وايطاليا أنفسهم فاقدين للقوة البشرية بسبب الحروب ما أفرز وضعا جديدا،فلم تجد كل هذه الدول السواعد اللازمة للبناء و التشييد و أصبحت بحاجة ماسة إلى المزيد من العمالة الأجنبية للاستفادة منها و تحقيق النمو المتوقع و من تم شرعت في جلب هذه اليد العاملة من الجزائر المغرب، تونس ودول

جنوب الصحراء وفق شروط كانت تمليها حاجة البلدان الأوروبية لهذه العمالة لدول شمال إفريقيا ،فخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت الهجرة في الحوض المتوسطي مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة و تميزت بتدفق واسع لأنواع الهجرة من دول الجنوب باتجاه الشمال و قد قسمت بدورها هذه المرحلة إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة و متداخلة .

أ) المرحلة الأولى ما قبل1985:

كانت الدول الأوروبية خلال هذه المرحلة بحاجة إلى العمالة الأجنبية القادمة من دول الجنوب حيث قدمت هذه الدول المصنعة الدعاية القوية التي قامت بها وكالاتها في بلدان العالم الثالث لاستيراد اليد العاملة منها حيث "استوردت ألمانيا الغربية أكثر من مليوني نسمة من خارج حدودها منذ 1961"[1] ونجد مخططين لآلاف الأوروبي ضمن البلد الواحد و على مستوى المجموعات كالسوق الأوروبية يدخلون بنسبة معينة من الجاليات المهاجرة في حسابهم كأيدي عاملة يجب العمل على ضمانها، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا التي توافد إليها الجزائريين بكثافة و أيضا بريطانيا التي عرفت تزايد الأجانب الذين عملوا في ورشاتها وغيرها من الأعمال الأخرى ، وكانت الدول الأوروبية متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي وأهم ما ميز هذه المرحلة أن هؤلاء المهاجرين كانوا يطالبون بحق دخول أبنائهم المدارس الحكومية وبداية لبلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر.

كل هذا كان عاملا محفزا أكثر لمهاجرين آخرين قدموا من دول الجنوب للالتحاق بمن سبقوهم حيث استفاد الكثير من غفلة الأنظمة الأوروبية في تلك المرحلة بالذات .

ب) المرحلة الثانية من 1985 إلى 1995:

تزامنت هذه المرحلة مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا، هذه المناجم التي كانت تشغل نسبة كبيرة من العمال الأجانب المهاجرين بطرق شرعية من مختلف الجنسيات (إفريقيا، دول المغرب العربي بصفة خاصة) مقابل هذا تناقصت فرص الشغل وارتفعت نسبة

[1] عبد الكريم غريب –مجلة الأصالة ،العدد64–ديسمبر 1978–ص153.

البطالة سواء بالنسبة للمهاجرين أو حتى المواطنين الأصليين ما أدى إلى ظهور تناقضات ومحاولة إلصاق تهمة تفشي هذه البطالة لأسباب تتعلق بوجود المهاجرين الأجانب.

ومقابل ما آلت إليه هذه الوضعية قامت بعض الدول الأوروبية بإجراءات للتخفيض من تدفق المهاجرين إليها، ومن ضمن هذه الإجراءات إغلاق الحدود في 15 يونيو 1995 ، ومع دخول اتفاقية شينغن الموقعة بين كل من فرنسا ،ألمانيا، لكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ إذ تم بموجبها تنقل الأشخاص المقيمين إلى الفضاء الأوروبي لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة خاصة مع لجوء سلطات إسبانية فرض المزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة وذلك في محاولة لمنح مواطنيها المزيد من الاندماج في الإتحاد الأوروبي.

ولم يمنع هذا من تزايد رغبة مهاجري دول الجنوب من الهجرة اتجاه دول الشمال، ومقابل هذا صدرت اتفاقية دولية في عام 1990 والتي خصصت لحماية والدفاع عن حقوق العمال المهاجرين وحتى أهاليهم وكان من بين من صادق عليها 9 دول من الجنوب

لكن دون أن تحظى هذه الاتفاقية بقبول أي دولة أوروبية، ما جعل هذا يدخل في إطار ما يسمى باختراق حرية تنقل الأشخاص، الأمر الذي نادت به هذه الدول وكرسته كل النصوص القانونية.

ج)المرحلة الثالثة من 1995 حتى الآن:

في هذه المرحلة انتهجت الدول الأوروبية سياسة أمنية صارمة من خلال تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة ،ويستند هذا القانون إلى تبني إجراءات صارمة خاصة في ما يتعلق بمسألة التجمع العائلي، كما أبرمت العديد من الاتفاقيات مع الجنوب حول ترحيل المهاجرين الغير الشرعيين ومقابل هذا اشتدت حدة مثل هذا النوع من الهجرة عبر كل دول العالم ومن ضمنها الجزائر.

هذه هـ أبرز التصنيفات للهجرة بصفة عامة أما عن تاريخ الهجرة الجزائرية فبدايتها كانت استعمارية ومسارها كان محددا منذ أن وطأ الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر ثم تواصلت

إلى غاية اليوم مع إحداث تغيرات عدة ،وفي ما يلي سنلخص ابرز المراحل التاريخية للهجرة الجزائرية منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى غاية ما بعد الاستقلال.

3- السيرورة التاريخية للهجرة الجزائرية:

3-1)الهجرة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى:

هجرة الجزائريين بصفة عامة قديمة فالجزائريون كغيرهم من المغاربة والتونسيين والعديد من الأفارقة أجبروا خلال الحربين العالميتين على الدفاع عن الأراضي الفرنسية كما استخدموا في حرب الهند الصينية وغيرها من الحروب الاستعمارية ،لكن وبالرغم من هذا يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية بأنها تمت في بداية الأمر في غفلة من الدهر فلم تثر الانتباه ولم يستطع أحدهم أن يحددها بالضبط متى بدأت أو كيف بدأت؟،

وبالموازاة مع هذا يؤكدون أنها كانت قبل سنة 1874 أي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على إذن بالسفر.

وإذا تتبعنا تاريخيا هجرة الجزائريين نحو فرنسا بالتحديد باعتباره البلد الذي توجد فيه أعلى نسبة من الجزائريين (حسب الإحصائيات الواردة) فالسبب الأول لهذا ينطبق على ما تؤكده منظومات الهجرة والتي تفسر حركات الهجرة نتيجة وجود روابط مسبقة بين الدولتين المرسلة والمستقبلة والقائمة على أساس الاستعمار والنفوذ السياسي أو التجارة والاستثمار أو الروابط الثقافية ،وعلى سبيل المثال فإن المهاجرين من منطقة الكاريبي كانوا ينزعون إلى الدولة التي كانت تستعمرهم سابقا وتوجه الجامايكيين إلى بريطانيا ومن المارتنيك إلى فرنسا ومن سونيام إلى هولندا، كما أن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا جاءت نتيجة الوجود الاستعماري الفرنسي بها، فالجذب بين المناطق المتقدمة والنامية والذي يمكن تشخيصه على أنه جذب من الجنوب نحو الشمال يأخذ شكل استقطاب نحو الدولة الاستعمارية بصفة عامة والجزائر ليست استثناءا من هذه القاعدة ذلك أن الأمد الطويل لفترة الاحتلال الفرنسي والتأثر بالنموذج الفرنسي قوة كبيرة ،فطبيعة الأوضاع السياسية الاستعمارية كانت عاملا أساسيا في تشجيع سكانها على الهجرة وإذا ما قارنا هجرة الجزائريين مع هجرة المغاربة والتونسيون نجد

قدم ظاهرة هجرة الجزائريين قبل البلدين المذكورين سابقا ، ويعود السبب إلى أن الجزائر عرفت جذور التخلف مع بداية الاستعمار الفرنسي في عام 1830 بينما ترجع جذور التخلف في تونس والمغرب بعد ذلك بقليل ، فنقطة البداية في تحليل أسباب الهجرة تتمركز في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثت في هياكل بلدان المغرب العربي عموما والجزائر خاصة المتجهة نحو الاندماج في الرأسمالية.

" وعن قدم ظاهرة الهجرة الجزائرية"[1] يؤكد أيضا على الفكرة الباحث الجزائري عبد المالك صياد الذي تكلم عن هذه الظاهرة كثيرا وفي حوار له أكد أن فرنسا مع هجرة عمال المستعمرات هي الأولى التي ابتكرت على طريقتها استخدام اليد العاملة القادمة من البلدان والتي تسمى اليوم ببلدان العالم الثالث، فلم تستخدم إنجلترا الهنود أبدا ذلك الاستخدام العمالي والمنهجي كالذي فعلته فرنسا بالجزائريين بتجنيدهم للعمل أحيانا بشكل مكثف لتلبية حاجات صناعتها ويذكر أنه وبالتلازم مع ذلك أن الجزائر هي الأولى التي ابتكرت هي أيضا وعلى طريقتها إنها أول بلد فعل ذلك في العالم الثالث الحالي، ابتكرت تصدير رجالها الذين غدوا مهيئين للعمل المأجور غير الموجود أو غير الكافي عندهم إلى بلدان أغنى في هذا المجال وفي حالة الجزائر العينية إلى فرنسا مترو بول المستعمرة، فقد أنجز الاستعمار الفرنسي في الجزائر هذا العمل الذي قام على جعل الجماهير الفلاحية التي كانت سابقا منغرسة في أراضيها وفي صفتها الفلاحية، وأن هذه الهجرة العمالية مركزة برمتها في فرنسا باستثناء بلدان المهجر الأخرى في أوروبا، ما يعني أن فرنسا هي أول بلد قام بجلب جزائريين إليها لتسخيرهم في المجالات الصعبة وفي المقابل الجزائر أيضا اعتبرت البلد الأول المصدر لرجالها اللذين لم يستطيعوا الحصول على عمل، بعد أن بدأت الهجرة في هذه المرحلة مع نزع ملكية الفلاحين وإتباع سياسة تجويع الجزائريين التي كانت من أقوى الدوافع لهجرتهم بمختلف أنواعها الداخلية والخارجية أي أن الهجرة كانت وليدة الجوع.

[1] للمزيد من التوضيحات حول الحوار الذي أجري مع الباحث الجزائري عبد المالك صياد حول تاريخ الهجرة الجزائرية ،أنظر إلى مجلة العالم العربي في البحث العلمي –العدد 06الصدرة في 1996/03–ص40.

– ويذكر جميع المتتبعين لهجرة الجزائريين "أن التاريخ الاجتماعي لهجرة الجزائريين باتجاه فرنسا مرتبط بصفة عامة بتاريخ المجتمع الريفي"[1].

كما كانت طليعة المهاجرين الجزائريين الأوائل من الرعاة والتجار المتجولون بالسجاجيد والتحف الجزائرية والخدم لدى الخواص من الفرنسيين أيضا والذين تحولوا بعد هجرتهم إلى فرنسا إلى عمال في المصانع،" هذا ما أكده تحقيق أجرته الولاية العامة بالجزائر سنة 1912 حول المهاجرين الأوائل"[2].

الجدول رقم 1: يبين طبيعة الأعمال التي قام بها المهاجرين الجزائريون قبل الحرب العالمية الأولى:

عدد العمال	المناطق	نوع العمل
2000 1500 بين 700و800	مرسيليا بادي كاليه باريس	المصابن، المصافي، المرافئ، مناجم، مصانع تعدينية، مصانع السكر، شركات النقل، ورشات

وقد عانى العمال من سوء الوضعية في بادي كاليه (pas de calais) ما استدعى إرسال لجنة في عام 1914 لرصد الحقيقة وقد أوصت اللجنة على تشجيع هجرة الجزائريين وسهلت لهم كل الظروف المهيأة لذلك وذلك لعدة اعتبارات التي تخدم الدولة الفرنسية ومصالحها في المقدمة ومنها:

* أن اليد العاملة الجزائرية تشكل في نظر أرباب الصناعة الفرنسية يدا عاملة احتياطية.
* تستخدم بوجه خاص ساعة الإضرابات.
* أن اليد العاملة الجزائرية ليست في مستوى المنافسة لليد العاملة الفرنسية.
* الحاجة إلى هذه اليد لسد حاجات الصناعة الفرنسية.

[1] Abdelmalek Sayed, El ghorba, Le mécanisme de reproduction de l'émigration, Actes de la recherche en sciences sociales-Paris1975, p18.
[2] Jacques Augarde : La migration Algérienne (Hommes et migrations) Paris 1970, P32

وعملا بتوصيات اللجنة ألغى الوالي العام مرسوم 16 ماي 1874 المقيد للهجرة بقرار أصدره في 18يونيو 1913 ،وظل الأمر كذلك حتى تأكد القرار عشية الحرب العالمية الأولى بقانون 15 يوليو 1914، ومع تغير الوضعية الاقتصادية في فرنسا في الربع الأول من القرن الـ20 أين بدأت الحكومة الفرنسية تبدي اهتمامها بالتوسع الصناعي وتطوير السياسة الاقتصادية لكي تتماشى مع التقدم الحاصل والسريع الذي بلغته دول أوروبا الغربية، وما نتج عن هذا التوسع الاحتياج لليد العاملة التي عرفت نقصا ولم تعد تسد حاجيات المصانع الفرنسية ونتيجة لكل هذا جاء تفكير رجال الأعمال الفرنسيين إلى الاستعانة بعمال يتم استقدامهم من دول فقيرة من ضمنها الجزائر واستخدام رجالها في وظائف لا تحتاج إلى مهارة فنية وقد أحصت التقديرات عدد الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا عام 1912 بحوالي 4000 أو 5000 عامل وكانت فرحة الفرنسيين عظيمة بوجودهم لأنهم كانوا يقبلون بأعمال يرفض الفرنسيون إنجازها ويرضون بأجور بسيطة تسلم إليهم مقابل عملهم الشاق، وهذا نتيجة الظروف الصعبة التي عاشها الجزائريون على أرضهم حيث اضطرتهم الأوضاع السائدة آنذاك إلى الهجرة بعد استلاب أراضيهم والاستيلاء عليها ومصادرتها من قبل الفرنسيين ما أدى إلى افتقار السكان وارتفاع نسبة الأوبئة والمجاعات في أوساطهم ، كل هذا أدى إلى بروز ظاهرة الهجرة في وقت مبكر.

3-2) الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى من1914-1918:

تواصلت هجرة الجزائريين باتجاه فرنسا ولم تكن اختيارية بل كانت بطريقة إجبارية وطوعية فرضها رجال الأعمال الفرنسيين على الشباب الجزائري خدمة لمصالحهم العسكرية و احتياجاتهم الاقتصادية و القيام بأعمال أخرى صعبة و التي تحتاج إلى مشقة أكبر ،فالاستعمار لم يكتف باستغلال ثروات البلاد التي خضعت له ونهبها و لم يرض باحتكار أسواقها لتصريف منتجاته الصناعية وترويج ثقافته واستعباد سكان المستعمرات بل حاول كذلك أن يجعل من سكان الجزائر الذين نشر بين صفوفهم الفقر والبطالة وتركهم في حالة جهالة كبيرة مخازن لليد العاملة حسب تعبير خبرائهم وكان هذا بأقل التكاليف، والأصعب

من هذا أن الكثير من الشباب الجزائري دفع بهم في ظروف وأوقات الحرب للتجنيد ومواجهة الموت دفاعا عن فرنسا، ولم يكن إصدار قانون 1914 الذي يشجع الهجرة التلقائية للجزائريين بنسبة أكثر إلا دليلا قاطعا أن فرنسا كانت تريد من ورائه تلبية أغراضها أولا وقبل كل شيء.

وبعد ذلك تواصل الإشراف على تنظيم الهجرة سنة 1916 من قبل السلطة الفرنسية حيث أسست مصلحة عمال المستعمرات التي كانت تشرف عليها الوزارة الحربية الفرنسية وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا ليتم بعد ذلك توزيعهم هناك ،وكانت السلطات تولي اهتمامها بنقل الشباب وتجنيدهم باعتبارهم يمثلون الفئة الأكثر فتوة وحيوية والمملوءة بالنشاط، ليتم إلحاقهم بالعمل العسكري ففي سنة "1917 أجبرت فرنسا البعض من الشباب الجزائري للالتحاق بالخدمة العسكرية قبل الأوان بسنة وفي الوقت نفسه كانت الدولة قد جندت عنوة 17000 عاملا في الدفاع الوطني "[1]، وازدادت حركة الهجرة بشكل واضح وبأعداد ضخمة خلال الحرب العالمية الأولى ففي سنة "1918 بلغ عدد المهاجرين الذين وظفتهم فرنسا لبناء اقتصادها في الصناعات الحديدية ومصانع الأسلحة وأحواض الفحم الحجري به 78000 عامل"[2] فظروف الحرب التي عرفتها فرنسا اقتضت تجنيد الجزائريين بأعداد هائلة للدفاع عنها ولتعويض العمال الفرنسيين المجندين أحيانا ، وللتذكير فإن فرنسا خسرت مابين (1914–1918)1800000 من شبابها وكانت هذه الخسائر كبيرة في العتاد والأرواح .

الجدول رقم2:يبين ازدياد حركة الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1918) "[3]

السنة	الذاهبون إلى فرنسا	العائدون إلى الجزائر	الباقي
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122

[1] رئيس حسين – الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا ماضيها وحاضرها، مجلة المستقبل العربي العدد 51، بيروت 1983، ص 54.

[2] جويدة عميرة ، السياق التاريخي والديمغرافي لهجرة الجزائريين ، دفاتر مخبر التغير الاجتماعي، العدد01، جامعة الجزائر 2007 ،ص124.

[3] Jacques Augarde - La migration algérienne, hommes et migrations, op. Cit, p43

1916	30755	9044	21711
1917	34985	18849	1636
1918	23340	20489	2851

وما نتج عن هجرة الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى انخفاض مستوى الإنجاب في الجزائر من" 25000 ولادة سنة 1913 إلى 10200 ولادة سنة 1919 "[1].

وكان هذا نتيجة تجنيد الشعب الجزائري لمحاربة ألمانيا على إثرها فقدت الجزائر حوالي 25000 أغلبهم من الفئة العمرية بين 20–40 سنة وهم من ذوي الأصل الريفي.

3–3) الهجرة الجزائرية ما بين الحربين (1919–1939):

تواصلت هجرة الجزائريين نحو فرنسا وعرفت تزايدا في وتيرتها وفق شروط أملتها الظروف الحاصلة نتيجة الحرب بين ألمانيا وفرنسا هذه الأخيرة التي أصدرت قوانين وإجراءات سهلة تشجع حركة الهجرة و تساعد على استقدام المهاجرين من دول المغرب العربي وشمال إفريقيا الذين أجبرتهم هم أيضا الظروف الحاصلة في بلدانهم على تحديد مسار هجراتهم، فاستخدموا هؤلاء مرة أخرى لبناء وتشييد الدول الغربية وفي ظروف صعبة ومزرية ، وأحيانا أخرى تصدر قوانين تقيد وتشدد الخناق على حركة الهجرة وهذا ما حدث خلال فترات الأزمة والكساد الاقتصادي وهذا ما سنتحدث عنه لاحقا، فيمكن القول أن الهجرة في هذه الحالة هي نتيجة خدمة فرنسا لأغراضها ومصالحها الخاصة أولا وقبل كل شيء، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الهجرة قد شكلت نوعا ما اتجاه إيجابي بالنسبة لهؤلاء المهاجرين سواء منذ 1874إلى 1914 أو من 1914 إلى 1919، هؤلاء الذين اكتشفوا حياة جديدة تختلف عن الحياة التعسة التي عاشوها في بلادهم ذلك أن الإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي ومحاكاته في الملبس والمأكل والمشرب ومكنتهم من التعرف على عقلية الطبقة العاملة من فرنسيين وأوروبيين والإطلاع على الاتجاهات السياسية هناك

[1] Lacoste Yves, Nouschi André, Prenant A -l'Algérie passé et présent, Le cadre et les étapes de la constitution de l'Algérie Actuelle, Ed, Sociale, Paris 1960 p 436

في جو من الحرية المفقودة في بلادهم نتيجة التواجد الاستعماري ما خلق عندهم نوعا من الوعي ،وكما وضحه jaque Berque في كتابه "Le Maghreb entre deux guerres "أن الاستعمار لم يكتف باستلاب الأراضي من الجزائريين وإفقارهم وإنما سعى إلى خدمة بعض الأغراض الأخرى والتي تعتبر أساسية لقيام أي مجتمع من المجتمعات حيث عمل على تحطيم التنظيم القائم على أساس رابطة الدم والمبادئ النابعة من الدين الإسلامي والمساس بكل ما

هو رمزي بالنسبة للجزائريين من أجل خلق الفوضى والانقسام والتنافر لتجزئة القبائل ،ما أنتج هجرات مختلفة سواء الداخلية نحو المدن الجزائرية أو الخارجية باتجاه فرنسا، هذه الأخيرة سعت إلى تشتيت الجزائريين بشتى الطرق وفي هذا السياق يقول أحد مساعدي بيجو " لقد كانت حملتنا تدميرا منظما أكثر منه عسكريا"[1] وهذا ما يحمل عدة دلالات لعل أهمها تغيير الجزائري من جميع النواحي وفي الاتجاه السلبي لكن من جهة أخرى كانت لها إيجابيات فنتيجة هذا الاحتكاك وبعد انصهار المهاجرين الجزائريين في طبقة العمال تمكنوا من فهم ما كان يجري حولهم من أحداث ، تجمعات ومظاهرات ومن خلالها تم إدراكهم لمعنى حق الشعوب في تقرير مصيرها نتيجة وعيهم السياسي والذهنية الجديدة ما نمى لديهم روح التكتل والتضامن لتحقيق مصالحهم.

وعليه تم بروز أول منظمة سياسية وأول حزب سياسي وهو حزب نجم شمال إفريقيا، لكن هذه اليقظة وهذا الوعي السياسي الذي أصبح عليه المهاجرين الجزائريين لم يرض الأطراف الفرنسية التي أصبحت ترى هؤلاء منحرفين على حد تعبيرهم، لذا كان لابد من المراقبة وتوفير الحماية لأنفسهم وفي هذا السياق تم إصدار:

1) تعليمات وزارية خلال 4 أوت 1924 وفق شروط معينة وهي :

أ-حصول المهاجر مقدما على تعاقد .

ب-أن يكون حاملا لشهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض المعدية.

[1] Jaque Berque -Le Maghreb entre deux guerres, op.cit, p52.

ج- قدرته على العمل .

د- حصوله على بطاقة التعريف عليها صورته.

وكنتيجة منطقية لهذه الإجراءات المتخذة تم " انخفاض نسبة المهاجرين فجأة إلى 24753 خلال سنة1925 في حين كان في سنة 1924 يمثل71028"[1].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تتابعت صدور المراسيم المقيدة للهجرة في 4 أوت 1926 والتي تضمن بدورها إجراءات أهمها :

أ- أن يحمل المهاجر بطاقة التعريف عليها صورته وعلامة تبين تأدية حاملها لواجباته العسكرية.

ب- ورقة السوابق العدلية تثبت انعدام صدور الأحكام الخطيرة ضد المهاجر.

ج- شهادة طبية تبين سلامة الشخص من الأمراض المعدية وبأنه مطعم ضد بعض الأمراض.

"أن يكون مع الذي يود الهجرة مبلغ مالي وذلك من أجل أن ينفق منه في حين حصوله على عمل في فرنسا"[2].

ثم تم إصدار مرسوم آخر تضمن نفس الإجراءات السابقة مع بعض الإضافات وكان هذا في" 4 أفريل 1928"[3]، و تمثلت فيما يلي :

أ-دفع المهاجر لتأمين.

ب-التأكد من صحة الشهادات الطبية.

هذه الإجراءات المعقدة والخانقة والتي حدت من حرية الهجرة وقيدت حركة المهاجرين وكما وصفها فرحات عباس بالإجراءات التعسفية جعلت المهاجرين الجزائريين يطالبون بإلغائها وكان هذا من خلال اجتماع نصب من قبل نجم الشمال الإفريقي في 20 جوان 1926.

[1] عبد الحميد زوزو-دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1914-1939)،الجزائر 1974-ص18.

[2] Jacques Augarde- La migration Algérienne (homme et migration, op.cit p 34.

[3] عبد الحميد زوزو-المرجع السابق - ص18.

ورغم كل هذه الظروف التي صاحبت هذه الفترات إلا أن حركة الهجرة تواصلت لكن بشكل محسوس وبدرجة أقل مما كانت عليه في السابق فقد قدرت الإحصائيات إلى أن عدد العمال وصل إلى" 10.0000في عام 1924"[1].

إلى أن تضاءل حجم المهاجرون خلال سنة 1929 أي بالموازاة مع الأزمة الاقتصادية فما هي انعكاسات هذه الأخيرة على حركة هجرة الجزائريين؟

* المخلفات السلبية للأزمة الاقتصادية 1929 على هجرة الجزائريين :

كما سبق الذكر فحركة هجرة الجزائريين تتأثر بالإيجاب أو السلب حسب وضعية وحالة الفرنسيين الاقتصادية والعسكرية أو الأمنية فإن عانوا كساد اقتصادي فحتما سوف تصدر قوانين لا تخدم المهاجرين بل تعرقلهم وتعيقهم، في حين لو تعرضوا لحروب وتخريب واحتاجوا اليد العاملة الرخيصة للبناء فإن في هذه الحالة يتم اللجوء إلى الجزائريين وغيرهم من الدول الفقيرة المتخلفة والمستعمرة سابقا من قبلهم إلى هذا وفي هذه الأوقات سوف ترفع القيود على حركة الهجرة وتشجعها .

ونتيجة الأوضاع التي عاشتها فرنسا وبقية دول العالم في فترة الثلاثينات شهدت الهجرة تأرجح بين نسبة الذهاب والإياب فأحيانا تسجل زيادة في عدد المهاجرين وأحيانا أخرى تسجل زيادة في نسبة العائدين وبموجب هذا كله تم إصدار مرسوم يمنع دخول الجزائريين إلى فرنسا وبهذا انخفض عدد المهاجرين بنسبة " 15% مابين 1931-1936"[2].

فالأزمة الاقتصادية كان لها الأثر البالغ على مستقبل العمال الجزائريين ،فتدهور وضعية الفرنسيين دفعت بهم إلى تسريح عدد كبير منهم وتم الاستغناء عن خدماتهم وخاصة الفئة التي كانت غير حاصلة على مؤهلات فنية ، واضطرت هذه الظروف الحاصلة إلى دفع العمال بين الحربين للعودة إلى وطنهم بحثا عن مصادر أخرى يتم من خلالها كسب العيش

[1] عمار بوحوش – العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع– الجزائر 1974، ص135.

[2] جويدة عميرة –المرجع السابق– ص45.

،نظرا لعدم توفر مناصب الشغل هناك وكان عدد المهاجرين الذين " التحقوا بفرنسا عام 1934 أو 1935 لا يصل إلى ثلث الذين هاجروا في عام 1929"[1].

واستمر تضاءل عدد المهاجرين الجزائريين إلى أن لاحت بوادر الحرب العالمية الثانية وكادت تتوقف عند اندلاعها، وفي هذه الفترة وبالتحديد عام 1936 ومع تغير الوضعية السياسية والاجتماعية في فرنسا وبمجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم والتي حاولت تحسين وضعية المهاجرين وإصدار قانون 17 جويلية 1936 الذي كان في صالح هجرة الجزائريين وإبطال كل القيود المعرقلة (4 أوت 1936) و السبب راجع إلى:

-الدور الذي لعبه العمال الجزائريين في فرنسا ضد الحركة الفاشية في سنة 1934 وموقف نجم الشمال الإفريقي المؤيد للجبهة الشعبية .

لكن مع كل هذا سجلت ضغوطات جديدة حول الهجرة منها :

* "اشتراط الكفالة المالية بأمر إداري في الولاية العامة بتاريخ 9ديسمبر 1936.

* اشتراط المراقبة الصحية بأمر من الولاية العامة أيضا بتاريخ 29جانفي 1937 .

* اشتراط حيازة الدفتر الصحي بمرسوم 17جوان 1938"[2].

رغم ذلك فعدد المهاجرين الجزائريين تضاعف فقد بلغ عددهم سنة 1937 حوالي 46562 مهاجر وتم عودة 25000 منهم بسبب الأزمة السياسية بين قيادة اليسار الفرنسي والحركية النقابية وفشل الحكومة الجديدة في التغلب على الخلافات التي ظهرت بين العمال ورجال الأعمال.

-أما عن أهم المناطق التي كان بها الجزائريين هي:باريس، المارن Marne، ليون Lyon سان اتيان ، ومرسيليا الايزن .

وما ميزهم أيضا هو تجمعهم في هذه الأماكن على أساس رابط القبيلة والقرية هذا ما أثبته تحقيق قام به مايسينون الذي نشر في مجلة الدراسات الإسلامية حيث بين أن المهاجرون

[1] عمار بوحوش-المرجع السابق ، ص 138 .

[2] Jacques Augarde –La migration algérienne (Homme et migrations), op.cit– P 35

كانوا يتكتلون على غرار ما كانوا عليهم في وطنهم ،ذلك أن الجزائري حين يهاجر إلى فرنسا غالبا ما يبحث عن أقارب له أو عن مهاجرين مثله من قرية أو من قبيلة يتعاون معهم وغالبا ما يحترف حرفتهم ، وقد تميزت هجرة الجزائريين نحو فرنسا بين الحربين بما يلي:

* هجرة مؤقتة من ثمانية أشهر إلى ثمانية عشر شهر حيث كانت بنسبة 50% لا تتعدى ثمانية أشهر هذا بالنسبة لمن كانت لهم علاقة بالأرض إذ كانوا يعودون للجزائر في مراحل الحرث والحصد وآخرون يصلون إلى ثمانية عشر شهر بالنسبة لمن لا علاقة لهم بالأرض ، كما نجد من كانت فترات إقامتهم تدوم لسنوات .

* أغلبية المهاجرين شباب فإحصائيات 1938 قدرت 80% من المهاجرين أعمارهم بين 20و 40 سنة و 20% أعمارهم فوق الـ 40 أو تحت الـ 20 .

* غلبة عنصر الرجال على النساء ففي سنة 1930 كانت حوالي 20 امرأة فقط وفي 1939 لم يكن يتجاوز عددهم الأربعين.

* هجرة تلقائية وينفق الجزائريون على أنفسهم عدا الهجرات المنظمة أوقات الحرب والمشرف عليها من قبل السلطات الفرنسية ما أنتجت معاناة شديدة لهم.

أما عن حركة الهجرة نحو فرنسا ما بين (1919-1939)نوضحها في الجدول الآتي

الجدول رقم 3: يبين حركة المهاجرين نحو فرنسا مابين الحربين (1919- 1939) :

السنـة	الذاهبون من الجزائر	العائدون إلى الجزائر	الرصيد الهجري
1919	5568	17497	_11929
1920	21684	17580	+3404
1921	17250	17538	_279
1922	44466	26289	+18197
1923	58586	36990	+21596
1924	71028	57467	+13561
1925	24753	36328	_11575
1926	48677	35102	+13575
1927	21472	36073	_14601

1928	39726	25008	+14718
1929	42948	42227	+721
1930	40630	43877	_3274
1931	20847	32950	_12103
1932	14950	14485	+465
1933	16684	15083	+1601
1934	12013	15354	_3341
1935	13915	12195	+1720
1936	27200	11222	+15978
1937	46362	25622	+20940
1938	34019	360063	_2044
1939	/	/	/

Source : L'émigration algérienne en Europe, Edition spéciale, ministère des moudjahidine 2007, p195.

3-4) الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية :

ظلت هجرة الجزائريين إلى فرنسا تتم بصورة إلزامية وفق التغيرات التي حدثت في الحدود السياسية ووفقا لما تقتضيه الحكومة الفرنسية، وما ميز الهجرة خلال الحرب العالمية الثانية و ما بين الحربين يمكن أن يقال عن ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ففي جانفي 1940جاء قرار من وزارة العمل الفرنسية يقتضي بموجبه استدعاء العمال الجزائريين للذهاب إلى فرنسا للقيام ببعض الوظائف الشاغرة التي قام بها الفرنسيون قبل التحاقهم بالجيش ، وبالموازاة مع هذا وجهت وزارة الدفاع الفرنسية أيضا نداءا إلى العمال الجزائريين الذين كانوا قد عملوا بمصانعها من قبل لسد الفراغ الذي تركه الجنود الذين توجهوا إلي جبهات القتال ،لكن هذه القرارات قوبلت بالرفض من قبل المقاومة الفرنسية الذين استقروا بالجزائر و تماطلوا في إرسال العمال الجزائريين و ذلك ابتدءا من عام 1942 بدعوى أن أبناء الجزائر العاصمة تعرضوا لوباء معدي وعدم إمكانية إحضار الشباب من

المناطق الريفية واحتفظوا بهم لتسخيرهم في تكوين جيش التحرير الفرنسي، ورغم ذلك إلا أن العديد من الجزائريين هاجروا إلى فرنسا خاصة من سكان القبائل الكبرى والصغرى وقسنطينة منذ عام 1941 حيث بلغ عددهم 280000 مهاجر أي كان هناك جزائري من كل 7 في سن العمل يعملون في فرنسا 50%منهم مابين 20-29 سنة وهم جميعا بدون "مؤهلات فنية بنسبة 80%و11%منهم عاطلون عن العمل، 14% يطالبون بالعلم"[1]، وتواصلت حركة هجرة الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية نظرا للأوضاع الاقتصادية والديموغرافية المتدهورة التي عاشتها فرنسا وحاجتها لليد العاملة التي تسد النقص المتواجد في مصانعها ومن أجل كل هذا سخرت الدولة الفرنسية عدة قرارات واتخذت إجراءات تسهل هذه الهجرة ومن ضمن ما قامت به أنها فتحت الأبواب للهجرة خاصة في عام 1949 ، كما كانت لسياسة منح الجنسية الفرنسية لهؤلاء الجزائريين الأثر البالغ في توجيه ورفع حركة الهجرة وكسب الثقة منهم .

وقبلها وفي 1945/11/2 تم إنشاء الديوان الوطني للهجرة والذي كان ينظم ويراقب توافد أعداد المهاجرين وفقا للحاجيات الاقتصادية وتعويضا للعمال الأصليين في الأشغال المتعبة والمنفرة خاصة،أما بعد الحرب العالمية الثانية ازدهرت وارتفعت حركة الهجرة خاصة نحو فرنسا وطبعت هذه المرحلة تحولا جذريا للجهاز الإنتاجي الفرنسي وتأثر المزيد والمزيد من الجزائريين وبأعداد غفيرة خاصة بعد وقفة أبناء الجزائر مع فرنسا ودورهم في تحريرها من الاحتلال النازي فنصت المادة الثانية من ميثاق الجزائر الصادر في 1947 على المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق في العمالات الجزائرية بأي طريقة عنصرية، هذا ما زاد من اتساع درجة الهجرة حجما ونطاقا نتيجة فتح باب الهجرة حيث بلغ عددهم في عام 1947 حوالي 67000 عامل.

[1] جويدة عميرة –المرجع السابق، ص 124-125 .

"أما في عام 1954 قدر عدد الجزائريين الذاهبين إلى فرنسا بـ 15986 وعدد العائدين 133517 أي بفرق يقدر 26926+"[1].

حيث أثرت ثورة الجزائر التحريرية على استقرار العديد من المهاجرين بسبب صعوبة التنقلات بين البلدين إذ منعتهم السلطة الفرنسية من العودة إلى الوطن خوفا من أن يلتحقوا ويدعموا صفوف جيش التحرير، خاصة أن أهم ما ميز الهجرة في هذه الفترة أنها كانت تخص بالدرجة الأولى الرجال دون النساء، فهجرة النساء لم تبرز كسمة مميزة للهجرة الجزائرية إلا بعد 1954 حيث كانت في السنوات السابقة قليلة (كما ذكرنا هذا سابقا)، الجدول الموالي يبين هذا.

الجدول رقم 4 : يبين نسبة النساء والرجال المهاجرين خلال سنتي 1946- 1954

الإحصاء	العدد الإجمالي	الرجال	النساء	نسبة النساء
1946	22114	21506	509	%2.2
1954	208540	193620	14920	%7.1

Source :Zehraou iAhsene ,Familles D'origine Algérienne en France ,Ed l'harmattan.

حيث بين التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1954أن عدد الجزائريين الكلي المقيمين في فرنسا هو 21100 والبعض يذكر أنه قدر بـ 212000 منهم 7000 في عام 1954 إلى 30000 سنة 1962 ومن هنا نلاحظ أن حركة هجرة الأسر بدأت خلال الحرب التحريرية حيث كان التنقل بواسطة العلاقات الأسرية وتميزت الهجرة في هذه المرحلة باستقرار العديد من المهاجرين مع أسرهم إذ" ضمت فرنسا حوالي 6000 عائلة و15000 طفل أواخر العام

[1] Abdelmalek Sayad, Gillette Alain, L'immigration Algérienne en France, Paris, Ed, enttente1984,P257.

1954"[1]،فالتمثيل الضعيف للنساء في التركيبة الاجتماعية للهجرة الجزائرية إلى فرنسا لا يعود إلى ظروف الإقامة بقدر ما يعود إلى الهجرة في السياق العام لمقاومة الاستعمار الفرنسي مما أدى إلى تفضيل نموذج الهجرة – العودة أي عدم المكوث في بلد المهجر بصفة دائمة بل لفترة محددة المدة، الذي يفرض انتقال الرجال أكثر من النساء باعتبار أن إقامتهم بالمهجر بدون رفقة زوجاتهم يضمن عودتهم في شكل من أشكال العودة، ونذكر أن حركة الجزائريين عرفت تطورا انطلاقا من 1947 والتي كانت فيها حرية الانتقال إلى الميتروبول.

الجدول رقم5: يبين حركة الجزائريين نحو فرنسا منذ 1946إلى غاية الاستقلال

السنة	الذهاب	العودة	الفرق
1946	34929	/	/
1947	66234	22251	+43983
1948	80714	54209	+26505
1949	83377	75257	+8120
1950	89405	65175	+24230
1951	142671	88084	+54587
1952	148662	134083	+14579
1953	134133	122660	+11573

[1] Abdelmalek Sayad, La double absence, Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré, OP.CIT.p116

28000	136000	164000	1954
+28545	173281	201826	1955
+800	78176	78976	1956
+14587	54768	69255	1957
_13859	56238	42379	1958
/	/	/	1959
/	/	/	1960
+5455	126755	132210	1961
+25149	155018	180167	1962

Source : l'émigration Algérienne en Europe, Edition spéciale, ministère des moudjahidine 2007 P196.

ولم تتوقف الهجرة الجزائرية مع خروج الاستعمار الفرنسي بل استمرت حتى فترة الاستقلال وتواصلت في الارتفاع إلى أن تم إصدار قوانين تحد من وثيرتها بعد أن باتت الهجرة في نظر فرنسا مشكلة ، وعن أهم مراحل الهجرة في هذه الفترة سنحاول إبرازها في ما يلي .

4- الهجرة الجزائرية غداة الاستقلال:

بعد نهاية الحرب كان الاقتصاد الجزائري منهكا ولم يتمكن من تحقيق متطلبات الشعب ولم تلب الوظائف التي تم إنشاءها طلبات السوق إضافة إلى هذا عانت كل المرافق الضرورية في الحياة الزراعية منها، الاجتماعية وحتى الإدارية من الفراغ كما أن الميزانية وما فيها من مال لم يكن كاف لتسيير البلد، في المقابل اعتبرت فترة الستينيات في فرنسا فترة ازدهار اقتصادي وكانت بحاجة إلى اليد العاملة، حيث اقتضت الأوضاع المتدهورة التي عاشتها الجزائر هجرة العديد من أبناءها كضرورة ملحة من أجل التخفيف من حدة البطالة وتسارعت بذلك وتيرة الهجرة نحو فرنسا خاصة منذ 1962، واعتبرت هذه المرحلة من أصعب وأدق

مراحل الهجرة حيث عانت الجزائر كثيرا بعد الاستقلال من نقص الإطارات وانحطاط اقتصادها، إذ بلغ عدد المهاجرين 180000 سنة 1962 وارتفع بشكل ملفت عام 1964حيث قدر عددهم بـ 269000 وقبلها وفي سنة 1963تجاوز عدد المهاجرين ربع مليون مهاجر أما العودة فقد ظلت محدودة فيما بعد.

- لكن زيادة المتوافدين على فرنسا و بنسب عالية "جعلت الحكومة الفرنسية تعلن قرار إغلاق باب الهجرة و الحد من وثيرتها و كان هذا في عام 1965"[1].

و كان هذا القرار نابع من منطلقات عديدة أهمها :

1)أن هناك عدد كبير من الجزائريين الموجودين في فرنسا لم يعثروا على أي عمل.

2)أن السكن غير متوفر و من الصعب مساعدتهم للحصول على غرف نوم.

3) أن رغبة الجزائريين في قبول العروض المقدمة إليهم بشأن العمل قد أثارت احتجاج الطبقة الشغيلة الفرنسية لأن ذلك يعني حرمان الفرنسيين من أجور و رواتب عالية.

"فقد قدر عدد المهاجرين سنة 1970حوالي نحو 696000 شخص "[2]، وظلت الهجرة الجزائرية في تزايد رغم ظروف التميز العنصري والمضايقة إلى أن " اتخذت الحكومة الجزائرية قرار من طرف الرئيس هواري بومدين بإيقاف الهجرة نحو فرنسا في سبتمبر سنة 1973"[3].

على اثر الاعتداءات العنصرية التي كان ضحيتها بعض المهاجرين في مدينة مرسيليا وقد " تأثرت حركة الهجرة بعاملين أساسين "[4].

[1] Marie-Thérèse Têtu – Delage, Clandestins au pays des papiers, Expériences et parcours de sans papiers algériens, Paris, décembre 2009P120.

[2] رئيس حسين – مجلة المستقبل العربي– الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا ماضيها وحاضرها، العدد 51 ، بيروت 1983ص 79.

[3] Marie-Thérèse Têtu – Delage, Clandestins au pays des papiers, Expériences et parcours de sans papiers Algérienne, op.cit, p121.

[4] محمد مصطفى حسن علي– سياسات و تجارب إعادة انخراط بلدان المغرب العربي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1987، ص5–6

1)الأول يتعلق بالأزمة التي مست بشكل مباشر حركة الهجرة حيث اتخذت البلدان الأوروبية قرارات من شأنها إيقاف الهجرة إليها وأعادت أزمة 1973 تركيب القطاعات ومناصب العمل تركيبا جذريا وأدخلت فرنسا في بطالة هيكلية و عانى المهاجرين الجزائريين كثيرا.

2) العامل الثاني يتعلق بقرار الحكومة الجزائرية في العام 1973 بمنع الأحداث العنصرية ضد العمال الجزائريين في فرنسا.

كما حاولت فرنسا من جهتها في"عام 1974 القضاء على المهاجرين العمال الجدد وكذلك عائلات العمال الذين استقروا في فرنسا"[1]، وفي أكتوبر من نفس العام أعلن سكرتير الدولة عدة قرارات تحدد الخطوط العريضة للسياسة العامة للهجرة تهدف في الأساس إلى تثبيت ومراقبة حركة الهجرة وتحدد وضع المهاجرين المقيمين بالفعل في فرنسا وتشجع العودة الاختيارية وتتابعت إصدار القوانين واللوائح ولم تتوقف عن تجديد شروط عقود العمل ، تعديل شروط الحصول على الإقامة في اتجاه تعقيدها، ربط الإقامة أو تحديدها بالاستمرار في العمل ، مراقبة الدخول لفرنسا ومراقبة شرعية إقامة المهاجر كل هذا من أجل التضييق على المهاجرين وإجبارهم على العودة لأوطانهم، (الجدول الموالي رقم 6 يبين حركة هجرة الجزائريين إلى فرنسا منذ الاستقلال إلى غاية سنة1973) وبغض النظر عن سياسة الجزائر وفرنسا فيما يخص الهجرة وكثرة الاتفاقيات التي جاءت إما معدلة لاتفاقية إيفيان أو مكملة لها فإن النزاع المعروف بين الدولتين فيما يخص قضايا الميزان التجاري أو قضايا النفط والتأميم الذي بقي يعكس آثاره على الجالية الجزائرية بصورة سلبية لاسيما في عهد حكم جيسكار ديستان فقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا عام 1975 نحو 800000 نسمة بالإضافة إلى حوالي 200000 نسمة ممن يطلق عليهم الفرنسيون المسلمون الذين هم من أصل جزائري الذين لا زالوا مرفوضين من طرف المجتمع الفرنسي و أصبحوا يعانون نتيجة انتمائهم العربي الإسلامي .

[1] Marie-Thérèse Têtu – Delage, Clandestins au pays des papiers, Expériences et parcours de sans papiers algériens, op.cit., p121.

الجدول رقم 6: يبن حركة الجزائريين نحو فرنسا مند 1963 إلى غاية سنة 1973

السنة	الذهاب	العودة	الفرق
1963	262075	211532	+50543
1964	269543	225741	+43802
1965	228093	237374	-9281
1966	256000	220432	+35568
1967	209867	198301	+11566
1968	230920	198165	+32755
1969	257647	230319	+27328
1970	352530	291108	+61112
1971	409316	372476	+36840
1972	409146	385372	+23774
1973	/	/	+19142

ملاحظة: تم أخذ هذه الأرقام من مصادر مختلفة.

وفي سنة 1974 حاولت الجزائر من جهتها إصدار قوانين تقرر من خلالها تشجيع مواطنيها على العودة إلى أرض الوطن ،كما حاولت إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية خاصة بعد أن عانت كثيرا بعد الاستقلال من نقص الإطارات والانحطاط الاقتصادي ونتيجة التخريب الذي عانت منه البنى القاعدية لإقتصادها ،فوجهت الجزائر طلبا إلى مهاجريها بما فيهم الفنيين والمثقفين لسد النقص الفادح في اليد العاملة وقد قدر عدد المواطنين العائدين إلى أراضيهم مابين 1975-1980حوالي 80000مواطن.

أما في عام1977 شهدت الحكومة الفرنسية أزمات متتالية وعرفت مشكل البطالة ونجم عن ذلك البحث عن فرص العودة الإجبارية بالنسبة للعمال المهاجرين إلى وطنهم الأصلي هذا المشروع مس بصفة خاصة الجزائريين وقد عوض بعده في سنة مابين 1981-1982 بقرار آخر وسياسة أخرى عرفت بالعودة الطوعية .

ومع تطور الأزمة الاقتصادية والتي انعكست سلبا على المهاجرين اقترحت الكنفدرالية الفرنسية لأرباب العمل بتاريخ 17- 01-1978 تقليص عدد العمال المهاجرين بمليون

عامل مع حلول سنة 1985 ، كما أعلنت الحكومة على اتخاذ إجراءات لتشجيع عودة 35000 عامل جزائري سنويا عقب الاتفاقية الفرنسية الجزائرية التي وقعت في 18-09 - 1980 ، ومن بين الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة على المهاجرين ارتفاع عدد طلبات البحث عن العمل من " 1144890 في ديسمبر 1977 إلى 1313014 في مارس 1979 لتصل إلى 1631989 في ديسمبر 1980 وبلغ نصيب الأجانب من هذه الطلبات 11523 في عام 1975 و142858 في عام 1975 "[1].

ولوحظ أن أبناء المغرب العربي هم الذين شكلوا أغلب العاطلين والجزائريين من ضمنهم حيث تعرضوا لآثار الأزمة والبطالة، وإذا عمقنا التحليل داخل المهاجرين من أبناء المغرب العربي فسنلاحظ أن العنصر الجزائري هو الأكثر مساسا بتلك الظاهرة مقارنة بالتونسيين والمغاربة وهذا نظرا لتواجدهم بكثرة في فرنسا.

الجدول رقم 7: يبين حركة الهجرة بين فرنسا والجزائر، دخول وخروج بين 1982- 1984 .

السنـــة	1982	1984
الدخــول	1316926	1564466
الخــروج	1311989	1573090
الهجرة الصافية	+4937	-8630

Source : INSEE : La situation Démographique en 1984 N°11, OCT 1996.

من خلال الجدول رقم 7 يتضح أن عدد الجزائريين الذين خرجوا من فرنسا أكثر من الذين دخلوا إليها والسبب في هذا الانخفاض هو التأثر بالقرار الذي أصدر في حق المهاجرين بين الدولتين فرنسا والجزائر منذ 1973 ، حيث كان لهذا القرار والقرارات التي تلتها بعد ذلك

[1] محمد مصطفى حسن علي- المرجع السابق ،ص 23.

والتي تضمنت إجراءات وقف الهجرة انعكاسات سلبية على حركة الجزائريين نحو الخارج ، فالقيود هذه أدت إلى استمرار الهجرة لكن من نوع آخر وهي الهجرة غير الشرعية التي لا تمر عن طريق الديوان الوطني القومي للهجرة ONI.

هذه الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) والتي شهدتها مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر حيث نشأت في ظروف مختلفة ومغايرة تماما للهجرة التي كانت في عهد الاستعمار، ماعدا بعض التشابهات والتي تبرز في ضعف المستوى المعيشي وانتقال المهاجر في هذه الحالات للبحث عن عمل من أجل التخلص من الفقر وتحسين أوضاعه، أما عن أسباب الهجرة الاستعمارية الجزائرية فقد تمثلت غالبا في الاقتصادية، الاجتماعية العسكرية والتعليمية كما سنوضحها فيما يلي.

5-الأسباب الاستعمارية للهجرة الجزائرية :

تعددت الأسباب التي دفعت بالجزائريين إلى الهجرة في العهد الاستعماري وفي مقدمتها نجد :

5-1) الأسباب الاقتصادية :لقد أصدرت السلطة الاستعمارية عشرات القوانين كلها تتعلق بمصادرة الأرض وانتزاعها عنوة من أيدي مالكيها الجزائريين "بداية من أكتوبر 1844 إلى غاية 1910 و 1912 "[1]، هذه السياسة المتبعة إضافة إلى سلسلة من القوانين والتي تتعلق كلها بنزع العقار ونزع الملكية من الجزائريين سواء الفردية أو خاصة أدت إلى إفقار الأهالي وتجويعهم وأجبرتهم الظروف التي عاشوها إلى الهجرة الحتمية بغرض تحسين وضعهم المادي ، فحسب ما ورد من إحصائيات حول القوانين ومساحات الأراضي التي انتزعت غصبا من الجزائريين أنه ما بين 1900 و1920 منحت الإدارة الفرنسية 200000

[1] أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830 – 1962 ، المنعقد فندق الأوراسي يومي 30- 31 أكتوبر 2006، طبعة وزارة المجاهدين ، ص 50 .

للكولون في المناطق الأكثر خصوبة ومنذ ذلك الوقت والمساحة المتوسطية " لملكية الأوروبيين تفوق 50 هكتار في حين ملكية الفلاح الجزائري أقل من 10 هكتار في مناطق الهضاب العليا والإستبس"[1]، وفي سنة 1953 كان 65 %من قيمة المحاصيل الزراعية من نصيب الأوروبيين بالجزائر ونتيجة لهذا لم يعد القطاع الفلاحي قادرا على استيعاب الطاقات البشرية، كما انتشرت البطالة داخل الجزائريين ولم يتحصل العديد على عمل دائم ففي سنتي "1950 و 1951 لم يتمكن أكتر من 160000منهم من الحصول على العمل ومعدل دخلهم السنوي كان في حدود 75000 فرنك قديم"، هذه الأوضاع المزرية التي عاشها الجزائري خاصة مع انتمائه لأسرة يميزها كثرة أفرادها، ما دفعه للتفكير في الهجرة بعد أن ضاقت به الأوضاع في الجزائر وكان يأمل من كل هذا أن ينال مرتب عالي يمكنه من تلبية طلبات أفراد عائلته ، يمكن القول أن عوامل الطرد كانت طاغية على عوامل الجدب نتيجة النظام الاقتصادي المحتكر الذي أقيم خصيصا لصالح الأقلية الأوروبية وقد أصبح الوضع معه يفوق احتمال الأهالي وبدت لهم فرنسا حينئذ مهربا من الحالة التعسة السائدة في بلدهم وفي هذا الصدد نجد دراسة قام بها العالم – جون جاك راجي – في عام 1950 أجاب فيها على أسئلة تتعلق بالأسباب التي أدت بالجزائريين إلى الهجرة خارج بلدهم حيث رأى المؤلف أن إقبال العمال على فرنسا قد جاء نتيجة استخدام الآلات العصرية في القطاع الفلاحي الذي ترتب عنه قلة فرص العمل في هذا القطاع الذي اعتاد العمال على الارتزاق منه خاصة وأن أبناء الريف الجزائري قد تعودوا على حرث الأرض والاستفادة من خيراتها ولا يجيدون أي مهنة أخرى ، ثم إن رجال الأعمال الفرنسيين قد شجعوا على الهجرة بسبب الرواتب العالية التي ينالوها في فرنسا .

5-2)الأسباب العسكرية الاجتماعية :

كانت هناك علاقة وطيدة بين الهجرة والقيام بالخدمة العسكرية التي تم فرضها منذ 1912

[1] Lacoste Yves, Nouschi A, prenant André-l'Algérie passé et présent ,Le cadre et les étapes de la constitution de l'Algérie Actuelle , op .Cit. 430.

على الشبان الجزائريين بعد أن غذت الهجرة ظاهرة قائمة وأمر واقعي حيث نجد أن الكثير من هؤلاء الشباب وبعد تسريحهم من الخدمة العسكرية بقوا في فرنسا ومن عاد منهم إلى الجزائر ما لبث أن عاد مجددا ليعمل في فرنسا هذه الأخيرة مكنت العديد من الجزائريين من التعرف على وسائل التقدم الحديثة و نمط الحياة في الغرب الذي اختلف تماما على نمطهم فتأثروا بهذا كثيرا.

كما أن الخدمة العسكرية مكنت العديد من الشباب الجزائري من التفريق بين العيش تحت نظام عسكري لا يراعى فيه إلا القيام بالواجب وبين الحياة المدنية التي تقوم على مبدأ الولاء للأقارب ومحاولة التحكم في مصير الغير هذا ما اضطرهم إلى السعي للهروب من هذه الضغوطات والبحث عن منفذ يمكنهم من العيش بحرية واستقلالية خاصة أنهم قد تعودا على هذا خلال تأدية مهام واجب الخدمة العسكرية ووجدوا في الهجرة إلى المدن الكبرى أو إلى فرنسا الباب الوحيد للتحرر أكثر وبناء المستقبل حسب رغباتهم.

– أما السبب الثاني للهجرة يعود إلى تأثير بعض أفراد الجالية الجزائرية التي هاجرت إلى فرنسا من قبل وتحصلت على عمل أو حتى امتلكت شهادة علمية وأصبحت قدوة للآخرين خاصة بعد أن تسلمت هذه الجالية مناصب هامة في أرض الجزائر وأقامت مشاريع.

5-3)الأسباب التعليمية:

بخلاف العوامل المذكورة سابقا و التي أحدثت هجرات اضطرارية فقد كانت لسياسة التجهيل المتبعة من قبل فرنسا و عدم إتاحة فرصة التعليم للجميع و حرمانهم منها الأثر الكبير في دفع عدد كبير من الجزائريين إلى الانتقال إلى فرنسا و ذلك أن المسابقات التي كانت تنظم لملء المناصب الشاغرة تقوم أساسا على المؤهلات الثقافية و المهنية .

و لم ينشط التعليم و ظل يسير بوتيرة بطيئة حيث أنه قبل الحرب العالمية الأولى لم تكن موجودة سوى 404 مدرسة و كان يتردد عليها 46927 تلميذ فقط.

فبالنسبة للتعليم الابتدائي بلغ عدد الجزائريين المتمدرسين في المدارس التي كانت تابعة للسلطات الفرنسية مند 1870 إلى بداية الحرب الأولى كما يلي :

الجدول رقم 8 :يبين نسبة المتمدرسين في الطور الابتدائي منذ 1870 إلى غاية 1914

السـنة	عدد التلاميـذ
1870	1300
1880	3672
1890	10000
1908	33400
1914	47200

الجدول رقم 9:" يبن عدد تلاميذ الطور الابتدائي ما بين الحربين"[1]:

السنـــة	عدد التلاميذ	السنـة	عدد التلاميذ
1920	42269	1930	66637
1921	43831	1931	71578
1922	48750	1932	78094
1923	51040	1933	85998
1924	54150	1934	87458
1925	54851	1935	93433
1926	57641	1936	102816
1927	60683	1937	106305
1928	60765	1938	111750
1929	62908	1939	114117

[1] عبد الحميد زوزو– المرجع السابق،ص 48

ضعف نسبة المتمدرسين في هذه السنوات و السنوات اللاحقة اندرج ضمن السياسة الفرنسية التي رأت في فتح التعليم أمام الجزائريين هو الوسيلة لتكوين أفواج الوطنيين وهذا ما سوف يؤثر على سيادتها لذلك عملت على محاربته وظل هكذا خلال فترة مابين الحربين حتى أن أعداد التلاميذ الجدد لم يزد من عام لآخر عن 2000 تلميذ.

أما التعليم الثانوي فوضعيته لم تختلف عن وضعية التعليم الابتدائي فقد مر بوثيرة بطيئة هو الآخر منذ بداية فترة ما قبل الحرب إلى غاية 1914.

الجدول رقم 10:" يبن عدد التلاميذ الطور الثانوي منذ 1885 إلى 1914"[1]:

السـنة	عـدد التلاميذ المسجلين
1885	81
1893	69
1900	85
1905	25
1910	180
1914	386

وفي سنة 1945 بلغ عدد الناجحين 100 تلميذ وحوالي 350 ناجح سنة 1954 ويرجع قلة هؤلاء المتمدرسين في هذه المستويات إلى التكاليف والمصاعب المالية حيث أن ما ميز التعليم الثانوي انه لم يكن مجانيا عدا للطلبة المتفوقين.

[1] حسين عبد اللاوي–المرجع السابق – ص29.

أما في الفترة ما بين 1936– 1937 كان عدد الطلبة الجزائريين مستوى ثانوي كما يلي: الذكور 881 والإناث 992 وفي مرحلة الإعدادية الذكور (903) والبنات (39) ما بين سنتي (1936– 1937).

أما في مجال التعليم العالي فكان حظ الشبان الجزائريين فيه قليلا ،كما تميز بقلة المدارس العليا حيث قدر عددها بأربعة سنة 1979 وتحولت إلى مقام جامعي سنة 1909 وبلغ عدد المتخرجين منها 72 سنة 1930 تخصص آداب، اثنين في البربرية، ستة في الحقوق، متخرج واحد في الصيدلة، المدارس الإسلامية 170 متخرج عام 1936 .

هذه النسب الضئيلة بالنسبة للمتمدرسين في مختلف المستويات سواء ما تعلق بالتعليم الابتدائي، الثانوي وحتى العالي دفعت بالكثير من الشباب إلى الهجرة نتيجة سياسة الإقصاء التي انتهجتها فرنسا، وفي هذه الظروف المأساوية لمشكلة التعليم بالجزائر ظهرت الهجرة الطلابية الجزائرية نحو فرنسا في بداية القرن الـ20 وازدهرت خاصة في سنة 1930– 1945 وقدر عدد الطلبة" بـ 30 طالب سنة 1928 و35 سنة 1930 و53 طالبا مابين 1934 و 1935 وما بين 200 و 250 طالبا سنة 1954 ، (هذا ما يتعلق بجامعة باريس) "[1].

كما أن دوافع وأهداف الهجرة الطلابية إلى فرنسا جاءت نتيجة اقتناع هؤلاء بأن اكتساب العلم والمعارف لا يمكن تحقيقه في الجامعات الجزائرية التي كانت موجهة لتكوين النخبة الاستعمارية ،كما طرح Guy Pérvilleغي بريفيلي ظاهرة هجرة الطلبة إلى فرنسا في إطار التثقف الحر la libre acculturation الذي يقوم على اعتبار الجامعات الفرنسية مصادر الثقافة الفرنسية باعتبارها أرض الثقافة الأوروبية .

[1] حسين عبد اللاوي –المرجع السابق،ص29.

خاتمة الفصل:

لقد كانت للسياسة الفرنسية المتبعة الدور الكبير في دفع الجزائريين نحو الهجرة سواء عن طريق مصادرة الأراضي وتجويعهم أو من خلال المساعدة على فتح أبواب الهجرة التي سمحت بارتفاع وثيرة حركة الجزائريين نحو فرنسا، هذه الأخيرة التي رأت في الهجرة الوسيلة الفعالة لخدمة مصالحها وبناء منشآتها التي دمرت من جراء الحروب وأدركت أن اليد العاملة الرخيصة التي يمكن استغلالها لهذا عملت على استقدامها من دول إفريقية يربطها بها التاريخ الاستعماري ومن بينها الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت للهجرة انعكاسات واضحة على سلوك المهاجر الجزائري نتيجة محاكاته للمجتمع الغربي الذي وجد فيه اختلافا من جميع النواحي وتناقضات ومن بين هذه الانعكاسات نجد أن "الهجرة استطاعت القضاء على الفكر الريفي وعلى الهوية الريفية "[1]،واستطاع بذلك العديد من الأبناء الجزائريين لبس رداء التحضر والتخلي عن الشخصية الريفية ذهنيا وعمليا، كما غيرت الهجرة من معناها العملي وتم تبديلها جوهريا من جيل إلى آخر وتغيرت معها علاقات المهاجرين نفسها وشروطهم بالنسبة لمكانة المهاجر في فرنسا وعلاقته ببلده الأصلي وحتى بالنسبة لمدة البقاء، فالاتجاه الايجابي عمل على تغيير الذهنيات والتفتح على بعض الثقافات ونشر الوعي أما الاتجاه السلبي فقد حدد مساره كون أن الهجرة إلى الخارج وخاصة الدول الغربية أصبحت تمثل بالنسبة للجزائري وسيلة التحرر والاستقلالية ما جعل الهجرة تتواصل لكن بطرق متعددة منها الهجرة غير الشرعية نتيجة ما تم إصداره من قوانين توقف وتحد من حركة المهاجرين الذين أصبحوا يمثلون في نظر الغرب مصدرا للعديد من المشاكل، وقد اختلفت الظروف والدوافع التي نشأت فيها مثل هذا النوع من الهجرة.

[1] Abdelmalek Sayad, La double absence, Des illusions de l’émigré aux souffrances de l’immigré, Seuil- sept1999 p68.

الفصل الثاني:

إشكالية الحرقة في المجتمع الجزائري

مقدمة الفصل:

أصبحت الهجرة بمرور السنوات تعرف بعدا قانونيا على خلاف ما كانت عليه سابقا وذلك بانتظام الدول وارتسام حدودها إضافة إلى إصدارها للتشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم تنقل الأشخاص وهجرتهم وعليه تم اعتبار كل خروج أو تجاوز لتلك القوانين والأنظمة هجرة غير شرعية والتي تعرف بأنها خرق للحدود والتسلل إلى الدول الأخرى دون احترام القوانين والتشريعات وبدون وثائق رسمية مستعملين في ذلك طرق ووسائل مختلفة سواء كانت برية،بحرية أو جوية .

أما في القانون الجزائري فتعرف حسب الأمر 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 "بأنها دخول الشخص الأجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل فالهجرة إذن هي التسرب من البلد الأم إلى بلد آخر بدون تأشيرة وفي سرية تامة إما بهدف العمل أو كنقطة عبور نحو بلد ثالث"[1].

أما المهاجرون غير الشرعيين أو المخالفون ، فهم الذين يدخلون دولة ما للبحث عادة عن عمل،ويكون ذلك بدون الوثائق أو التصاريح اللازمة،فكثيرا من الحالات ما سمحت بعض البلدان بمثل هذه الهجرة لأنها تتيح لهم الفرصة أمام تعبئة اليد العاملة ،واستجابة لطلبات أرباب العمل دون تكاليف اجتماعية أو إجراءات لحماية المهاجرين.

ولأهمية الظاهرة وحساسيتها فقد أصبحت اليوم من أهم التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول المعنية و أبرمت بشأنها (الحرقة) العديد من الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية وأضحت محور اهتمام مؤسسات المجتمع المدني وجمعياته الحكومية وغير الحكومية، كما عقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين دول العالم،كل هذا من أجل وضع استراتيجيات هامة للحد من ما تخلفه من مشاكل على مختلف الأصعدة الاجتماعية،الاقتصادية،الأمنية وغيرها.

[1] مجلة الدركي-العدد05-جوان2005،ص27

وكغيرها من الدول التي تنتشر فيها الهجرة غير الشرعية ،تعتبر الجزائر وبحكم موقعها الاستراتيجي المهم الذي أهلها لأن تكون هكذا من أكبر المناطق أيضا التي ينتقل منها الحراقة إلى الدول الأوروبية كإسبانيا، والمستقبلة لهم في نفس الوقت خاصة من الدول الإفريقية (مالي،النيجر ....الخ)،وبفعل مجموعة من الظروف والأوضاع السيئة التي تعيشها أيضا،فبدايتها لم تكن تقتصر إلا على البطالين واليائسين وذوي السوابق العدلية المحرومين من جوازات السفر واللذين فقدوا الأمل في الحصول على التأشيرة خاصة مع تشديد الخناق من جانب الدول الأوروبية على طالبيها من خلال فرض إجراءات تعجيزية وهو الأمر الذي دفع بالكثير من الشباب الجامعيين منهم وحتى الموظفين وشرائح أخرى إلى تجريب حظهم من أجل الوصول إلى الضفة الأخرى التي أصبحت تمثل لهم أهم الوسائل التي تسهل لهم العيش الأفضل وتحقيق المستوى الاقتصادي أو حتى بحثا عن أشياء أخرى كالانبهار بنمط حياة الغرب والبحث عن التحرر الشخصي أكثر، دون أن يهتم هؤلاء بالعواقب الوخيمة التي تخلفها هذه الظاهرة التي لم تعد حكرا على المناطق الساحلية بل مست حتى المناطق الداخلية والقرى إذ نجد اليوم العديد من أبنائها يهاجرون بطرق غير شرعية، ومن أجل تحقيق الهدف يسعى هؤلاء للمغامرة وتحقيق الحلم بأية طريقة وبأي ثمن، هروبا من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية وقد يعود هذا نتيجة تأثير عدة عوامل خارجية منها العولمة وما أفرزته من انعكاسات وحتى نتيجة الدور الذي لعبته الجالية التي عاشت في الخارج وتحفيزها للآخرين .

وفي هذا الفصل سنتكلم عن الحرقة في مدينتين جزائريتين هما وهران إحدى أكبر مدن الغرب التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، وعن دائرة سيق التابعة لولاية معسكر التي يشهد العديد من شبابها الحرقة هي أيضا،وكيف أنها لم تعد تقتصر على تدهور الوضع الاقتصادي المادي بل هي ناجمة عن تراكم أزمات ومشاكل متعددة .

1- جذور الهجرة غير الشرعية:

حاجة الدول الأوروبية إلى الأيدي العاملة الرخيصة في عملية البناء منذ بداية الثلاثينات وحتى الستينات لم يجعلها تصدر قوانين تحرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها فامتدت حركة الهجرة تاريخيا كظاهرة عالمية لتعمير الأرض ، لتشمل في الزمن الحديث كل من إسبانيا وإيطاليا كبلدين مصدرين للهجرة غير الشرعية لباقي دول أوروبا خصوصا خلال تاريخهما الدكتاتوري والحروب الأهلية كحرب فرانكو بإسبانيا ،ولم تتوقف مثل هذه الهجرة بل تواصلت حتى عقد السبعينات وكان ذلك تزامنا مع إقرار هذه الدول استقدام اليد العاملة ،وعرفت ارتفاعا في وثيرتها في سنوات الثمانينات خاصة مع توحيد الدول الأوروبية عبر اتفاقية شينغن ،إذ وضعت في الفترة مابين 1973-1979 قوانين خاصة بالعمال الأجانب لحماية سوق العمل الوطنية ، وفي هذه الفترة وبالتحديد عام 1974 خلال الأزمة البترولية " قررت السلطات الفرنسية إيقاف العمال المهاجرين وسعت كذلك للسيطرة على تدفقهم و خلعهم من مناصبهم وتشديد مراقبة الحدود أكثر وأكثر لمنع دخول الأجانب"[1]، الذين أصبحوا في نظر الدول الغربية مصدر العديد من المشاكل الاقتصادية ، الاجتماعية والأمنية ومن أكثر الأسباب المؤدية في نظرهم إلى رفع نسبة البطالة .

وبما أن الأولوية أعطيت لحماية سوق العمل بتقليص حق العمال الأجانب في العمل فإن تقنين حركة الهجرة طرحت مشاكل بالنسبة للشباب المغاربي عامة، اللذين وجدوا صعوبة في الحصول على تأشيرة السفر إلى إحدى هذه الدول الغربية ما دفعهم إلى تحقيق هذا الهدف بأية وسيلة وعبر مختلف المسالك المساعدة للهروب بطريقة غير شرعية وبالتحايل على القانون إما بتزوير الوثائق وتزييفها أو بدونها، وعبر طرق متعددة منها البحرية ، الجوية أو البرية ،في ظل الإجراءات المشددة والتعزيزات الأمنية المكثفة سواء من البلد

المنطلق أو في البلد المستقبل ،لكن وبالرغم من كل هذا لم تستطع أن تضع حدا لتدفق المهاجرين غير الشرعيين وهذا ما أثبتته جل الإحصائيات الرسمية ومختلف الخطابات

[1]Martial Tchenzette –, Immigration et diaspora, un regard africain, immigration clandestine africaine et international, quels défis pour l'humanité, P160.

السياسية ووسائل الإعلام التي رأت بأن الحرقة أصبحت تعبر عن مفهوم سوسيولوجي نفسي واقتصادي متأزم إضافة إلى رفض الأفراد لأوضاعهم المعيشية.

فإذا كانت الهجرة غير الشرعية بشكل عام تعني خرق الحدود فإن هذا العبور الذي يخضع في دول المغرب العربي إلى إجراءات مراقبة مشددة قد أصبح شيئا فشيئا عملا مرتبطا بجماعات معينة أو كما يسمى بشبكات التهريب أو الاتجار بالبشر والسماسرة، وفي خضم محاولاتهم يجد المرشحون للهجرة غير الشرعية (الحراقة)أنفسهم في الغالب أمام خيارين وهما :

أ- إما أن يجتمعوا معا ويسخروا جهودهم الخاصة ووسائلهم بالإضافة إلى بعض الموارد الاجتماعية.

ب- وإما اللجوء إلى بعض الجهات المختصة التي تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم هذا العبور، وذلك لمعرفتهم بالأماكن الحساسة وذكائهم الواسع في استخدام نقاط الضعف الدولية في أنظمة مراقبة الهجرة مقابل تقاضيهم مبالغ باهظة من المال ،وفي جو يميزه الخطر المداهم لم تعد الهجرة غير الشرعية مجرد مغامرة شجاعة لأشخاص متميزين كما كان الحال في السابق بل أصبحت مؤسسة جماعية أو كما تعرف بـ:

شبكا ت أو سماسرة تهريب البشر:والتي تضم مجموعة من الأفراد اللذين اعتادوا على تنفيذ مخططاتهم الإجرامية في مجال تهريب الأشخاص خارج البلاد وتقديم التسهيلات مقابل دفع مبالغ مالية، وعرف هذا بالاتجار بالبشر الذي يلقى اعترافا واسعا بوصوله إلى مرتبة المشكلات العالمية لأنه يمس مسألة حقوق الإنسان بالإضافة إلى قضايا الأمن، ومن المحتمل أن يتعرض المهاجرون في هذه الحالات إلى الاستغلال مع إجبارهم على دفع مبالغ طائلة ،فحسب التقديرات المعلنة ذكرت انه "قد تتراوح هذه المبالغ من خمسة إلى سبعة ملايين دولار أمريكي وربما تتساوى في أرباحها مع تهريب المخدرات وتختلف بشدة تكلفة تهريب الفرد الواحد طبقا للجنسية والعرق ووسيلة الانتقال المستخدمة والمسافات المقطوعة،

ولقد قدرت ما تجنيه أنشطة تهريب الصينيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية على المهربين بحوالي 3 بلايين دولار "[1].

وكثيرا ما يرتبط هذا العمل أيضا بعصابات المافيا المختصة في المتاجرة بالمخدرات والأسلحة ،فما هو مصرح به "أن عدد المكاتب الشرعية لتسفير العمالة بالخارج يقدر بـ325 مكتب إلا أن السوق بها أضعاف هذا العدد من اللذين يقومون بتسفيرهم عن طريق الوسطاء أو السماسرة،متبعين بذلك طرقا غير شرعية "[2] ،ما ساهم في الترويج لمثل هذا النوع من الهجرة عبر العالم.

الرسم البياني التالي" يوضح البناء الهرمي لشبكة مختصة في الهجرة غير الشرعية"[3]

[1]جون سولت و جيمس كلارك –الهجرة الدولية في المنطقة الواقعة تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا،الأنماط والاتجاهات السياسية –المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مركز مطبوعات اليونيسكو،العدد 165، السنة 2000، ص106

[2]طارق عبد الحميد الشهاوي –المرجع السابق ، ص84.

[3]محمد رمضان –الهجرة السرية في المجتمع الجزائري ،مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ،منشورات جامعة معسكر،العددرقم04،ديسمبر 2009،ص197

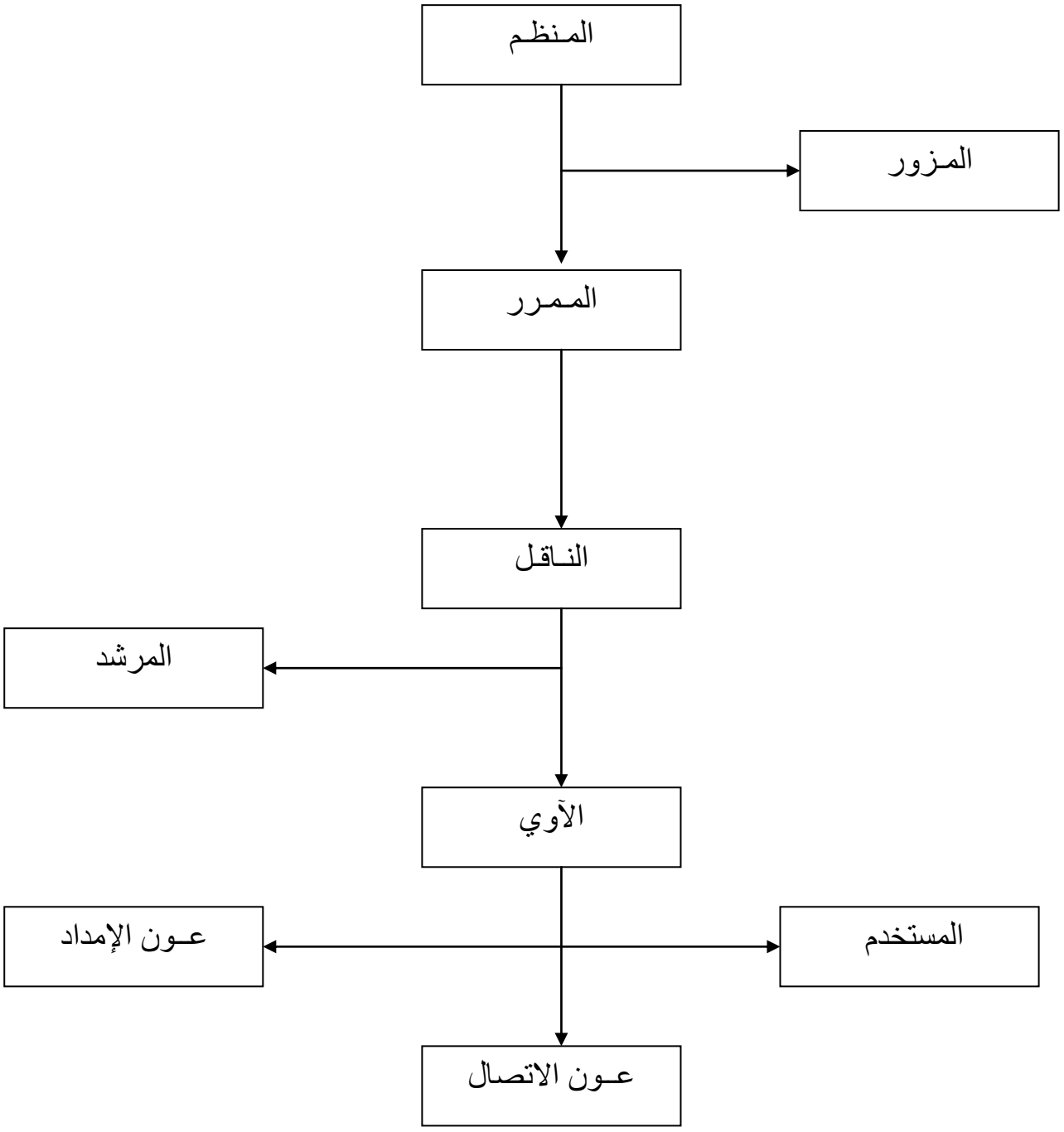

المصدر :الديوان المركزي لمكافحة الهجرة السرية.

2)الهجرة غير الشرعية كظاهرة عالمية :

– لطالما كانت النظرة التقليدية للهجرة مرتكزة من ناحية على تحرك فرد أو عائلة بغرض الاستقرار الدائم أو العمل ومن ناحية أخرى كانت حكومات الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين تقوم بدور حارس البوابة المختص بالسماح للدخول واكتساب جنسية البلد ثم انقلبت الموازين بسبب تراكم الأزمات داخل الدول الأوروبية ،هذه الأخيرة اتخذت إجراءات صارمة للحد من الهجرة بغية خلق استراتيجيه وقائية ،لكن وبالرغم من هذا فالهجرة الدولية قد تزايدت تزايدا ملحوظا على مدى نصف القرن الماضي واتخذت أشكالا لم تتوقعها الحكومات أو المخططون وهو الأمر الذي شكل ولا زال يشكل تحديات جديدة للمجتمع وصناع السياسة عبر العالم،فالدول المتطورة لم تعد ترحب إلا بالسائحين والطلاب وذوي المهارات في حين أصبحت تحرص على الحد من تدفقات العاملين اليدويين وأعضاء الأسرة وطالبي اللجوء السياسي والملايين من البشر اللذين يعيشون في مستوى حرج نتيجة تدهور أوضاعهم الاقتصادية تدهورا شديدا بسبب سوء الإدارة السياسية ،الاقتصادية والحروب الأهلية،التي دفعتهم إلى مغادرة الحدود القومية بطرق غير مشروعة وبمساعدة شبكات التوظيف وسماسرة الأيدي العاملة ووكلاء السياحة اللذين يعملون على نحو غير مشروع .

كل هذه العوامل اجتمعت لتجعل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة إن لم نقل مشكلة أو آفة عالمية و أصبحت تنظر إليها جل الدول أنها تهدد أمن المجتمعات، وقد انتشرت بشكل واسع واعتبرت كمؤشر ورد فعل ضد الأوضاع السلبية ، البطالة المتفشية ،التفاوت بين الدول والفقر الشديد ، وهذه نماذج لدول تشهد موجات كثيفة للهجرة غير الشرعية .

***إفريقيا جنوب الصحراء:**تشمل هذه المنطقة كل من الموزمبيق ،ليبيريا،سيراليون، المالي،التشاد، زامبيا وغيرها،وتتميز العديد من شعوب هذه الدول بمعدلات سلبية في النمو الاقتصادي ، ركود في الإنتاج المحلي وانخفاض متوسط دخل الفرد بمقدار الربع ،وفي المقابل يوجد زيادة في عدد السكان ،ما أدى بهم إلى تدهور أوضاعهم نتيجة عدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية وفقدانهم للعمل ،حيث وصفت فترة الثمانينات في هذه الدول بالعقد المفقود،كل هذا حتم عليهم الهجرة بطرق غير مشروعة باتجاه عدة دول غنية خاصة

نحو دول الاتحاد الأوروبي،وحسب الإحصائيات المتوفرة عن الهجرة غير الشرعية في هذه الدول نجد أنه " في ماي 1996احتجزت العربية السعودية200شخص كيني لدى وصولهم مباشرة بعد أن تم خداعهم من قبل مهربين "[1]، وفي أواخر ماي 1999 قام المئات من الصوماليين بدفع كل منهم حوالي 4000 دولار للنصابين لنقلهم بطريق البحر إلى أستراليا على نحو غير مشروع، وفي أوت ألقي القبض على حوالي 20 رجلا وامرأة على الحدود بين نيجيريا والبنين يحملون مستندات ووثائق مزورة في طريقهم إلى اسبانيا عبر المغرب،هذا إضافة إلى هجرة الماليين ومن بوركينافاسو والسنغال إلى فرنسا أو من السنغال، سيراليون ، الزئير وأغا ندا إلى إفريقيا الجنوبية وفي "عام 1994 طرد 91000 مهاجر غير شرعي من إفريقيا الجنوبية ومن جنسيات مختلفة كالموزمبيق ، نيجيريا ، سيراليون ، أثيوبيا وزمبيا ، أما في عام 1996 ارتفع عد المهاجرين غير الشرعيين إلى 181230 في حين كان العدد حوالي 293 في عام 1990 و83109 عام 1992 و 1557695 في عام 1995"[2].

ومع هذه الأوضاع التي تعيشها معظم شعوب هذه الدول فإن الدراسات تأكد على أن العقد القادم سوف يشهد استفحال الهجرة سواء في الأوضاع المشروعة أو غير المشروعة وتعاظمها إذا واصلت الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية تدهورها في العديد من دول المنطقة.

***الهجرة من المناطق الآسيوية:**يعرف العديد من سكان آسيا الهجرة غير الشرعية،حيث اكتشفت شبكات آسيوية مختصة في هذا المجال وقد تكون وجهتها الجزائر أحيانا بسبب موقعها الإستراتيجي للعبور إلى الضفة الأخرى ، حيث شهدت بلادنا موجات توقيفات لأشخاص من ذوي الأصل الآسيوي في غرب وجنوب غرب البلاد وهم من جنسيات باكستانية ، هندية ، بنغلادشية .

[1]أديرانتي أديبوجو ، قضايا الهجرة الدولية واتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء، ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد 165 ، السنة 2000/09 ،ص 200.

[2]اديرانتي اديبوجو،نفس المرجع ، ص 204.

كما يغادر كل عام أكثر من مليون صيني بطريقة غير شرعية، إذ جرت العادة أن هؤلاء يتوجهون أساسا إلى شرق آسيا كأستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، كما تشهد دول الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة إقبالا عليها من قبل الآسيويين بطرق غير شرعية ،ووفقا" لإحصائيات(Gendarmerie nationale 2007) سجلت مابين سنة 2001 إلى شهر جانفي من سنة 2007 دخول أكثر من 25000 من المهاجرين غير العرب منهم للتمثيل فقط 162 باكستاني "[1].

* **الهجرة في أوربا الغربية :** عرفت هذه الدول هجرات متعاقبة عليها في فترات الحروب نتيجة نقص اليد العاملة أو من أجل لم شمل الأسر وتكوين أسر جديدة مع منتصف السبعينات سواء من دول جنوب أوربا ، تركيا ، يوغوسلافيا وكذلك من شمال إفريقيا زيادة على ارتفاع طالبي حق اللجوء السياسي بها ، كل هذا بالإضافة إلى مهاجرين غير شرعيين ففي" عام 1991 وطبقا لتقديرات مكتب العمل الدولي كان هناك

2.6 مليون أجنبي في أوروبا في أوضاع غير سليمة "[2]، من بينهم اللاجئين بعد رفض طلباتهم وعدم مغادرتهم ، كما قدر عدد الوافدين غير الشرعيين في أوروبا الغربية بحوالي 350 ألف فرد ويمتهن هؤلاء أعمالا في القطاعات غير الرسمية ، ومن بين مدن أوروبا الغربية التي يتواجد بها المهاجرون بكثرة نذكر مدينة براغ التي ضمت في" عام 1995 حوالي 20ألف صيني غير شرعي و20ألف أكراني غير شرعي و 10آلاف مهاجر ترانزيت ".[3]

* **حركة الهجرة من كندا والولايات المتحدة الأمريكية :** شهدت هذه الدول ارتفاع نسبة المهاجرين غير الشرعيين بها بعد إقرار قانون الهجرة الجديد حيث قدرت الإحصائيات هؤلاء في سنة 1997 بـ 5 ملايين فرد ويزيد سنويا بمقدار 275 ألف ، أما أهم الدول المصدرة

[1] بوشمة الهادي ، الهجرة غير الشرعية (الحرقة) حالة الجزائر ، مجلة المواقف والدراسات في المجتمع والتاريخ ، منشورات جامعة معسكر،العدد رقم 04 ، ديسمبر 2009 ص 233.

[2] جون سولت وجيمس كلارك ، المرجع السابق، ص106.

[3] نفس المرجع ، ص 106 .

للمهاجرين غير الشرعيين باتجاه كندا والولايات المتحدة الأميركية فتأتي المكسيك في القمة حيث ينتمي إليها 2.7 فرد أي بنسبة 54% من المهاجرين في أوضاع غير سليمة من بينهم مهاجرون انتهت مدة صلاحية تأشيرتهم وصنفوا في خانة المهاجرين غير الشرعيين ،وفي هذا الصدد قدرت سلطات الهجرة والجنسية أن هناك حوالي 6.1 مليون فرد حسب التعداد هم غير موثقين و41 % هم من الأشخاص المقيمين بعد انتهاء صلاحيات تأشيرات دخولهم البلاد ، وتبقى هذه الصيغة الحديثة للتجارة والمتمثلة في تهريب البشر بطرق غير مشروعة تشهد انتشارا نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في العديد من دول المنطقة حسب المختصين في مجال الهجرة .

***الهجرة غير الشرعية من منطقة شمال إفريقيا :** تشمل هذه المنطقة كل من ليبيا ، تونس، الجزائر، المغرب ومصر ، وتشهد أيضا استفحالا لهذه الظاهرة و الدافع الأكبر لها يبقى دائما الوضع المادي السيئ لشعوبها وبعض الأسباب الأخرى أيضا فأغلب سكان تونس ينزعون إلى الهجرة بطرق غير مشروعة باتجاه جزيرة لامبدوزة الإيطالية ، ومن المغرب إلى إسبانيا أو من الجزائر باتجاه إسبانيا أيضا نتيجة القرب الجغرافي ثم بعد ذلك يكون الانتقال إلى أماكن أخرى مثل فرنسا وغيرها.

كما تتم الهجرة بطرق غير شرعية من دولة تنتمي إلى دول المغرب العربي أو قارة إفريقيا إلى دولة مغاربية إفريقية أخرى ثم الهجرة إلى الخارج ، إذ كشفت "مجموعة قيادة الدرك الوطني بالمسيلة حسب قائد المجموعة المقدم بجاوي حواس في سياق تسجيل مختلف القضايا والجرائم القبض على 13 شخص أجنبي من بينهم شخص واحد يحمل الجنسية المالية والباقي كلهم يحملون الجنسية المغربية"[1] ، أما فيما يخص الجزائر فقد ورد في تقرير جامعة الدول العربية حول الهجرة المغاربية إلى أوروبا خلال الأربعة أشهر من عام 2005 أن عدد الجزائريين المتواجدين بإسبانيا بصفة غير شرعية يقدر بـ 17 ألف وفقا للإحصائيات الرسمية ، فيما تضم فرنسا وحدها نحو 90 % من المهاجرين الجزائريين إلى الخارج،من

[1] جريدة الشروق ، العدد 3147 ، السبت 18 ديسمبر 2010 .

بينهم نحو 20ألف شخص لا يملكون الوثائق الرسمية ، وعن الهجرة الدولية عامة فقد ورد في تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (14و15 سبتمبر 2006) أن التعداد الإجمالي للهجرة في العالم " بلغ حوالي 192 مليون شخص وأن نسبة الهجرة السرية فيه تتراوح ما بين 15.10% أي مابين 19 مليون و28.5 مليون مهاجر سري "[1].

واستنادا إلى الإحصائيات يتضح أن "الوجهة المفضلة لمهاجري المغرب العربي هي أوروبا في حين أنها دول الخليج بالنسبة إلى مصر بينما يتوزع مهاجروا بقية بلدان المشرق بين هاتين الوجهتين، وقد تم تقديم هذا التساؤل على المبحوثين من خلال الاستمارة لمعرفة طبيعة البلدان المفضلة بالنسبة لهم .

الجدول رقم 11: يبين الوجهة المفضلة بالنسبة للجزائريين في حالة إذا ما فكروا في الهجرة حسب متغير الجنس.

الجنس	طبيعة البلدان			
	عربية		غربية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	31	%44.9	106	%80.9
إناث	38	%55.1	25	%19.1
المجموع	69	%100	131	%100

بنسبة80.9%من الذكور يؤكدون أنه في حالة إذا ما فكروا في الهجرة فستكون الوجهة المفضلة بالنسبة لهم هي البلدان الغربية في حين بنسبة 44.9%فقط يحددون اختيار الدول العربية ،وهذا ما يختلف عند الجنس الأنثوي فبنسبة 55,10%منهن يحبذن الدول العربية من منطلق الروابط العربية الإسلامية في الدرجة الأولى،أما الذكور فيعود الاختيار الكبير للدول

[1] محمد رمضان– المرجع السابق ،ص209.

الغربية عندهم لعدة اعتبارات كونها تختلف كل الاختلاف عن الدول العربية هذه الأخيرة التي تتشابه مع الجزائر في عدة نقاط أهمها انتمائها لدول العالم الثالث والتي يعيش شعوبها الفقر والمعاناة ويميزها الاقتصاد المتدني وأنها تعيش التخلف حتى في المجالات الأخرى كسوء النظام التعليمي (التربوي) هشاشة القطاع الصحي، تهميش القطاع الثقافي ..الخ، وهذا ما لا يوجد في الدول الغربية التي تعتبر المفضلة بالنسبة للأغلبية وذلك إيمانا منهم أن شعوب هذه الدول تعيش الرفاهية على مختلف الأصعدة سواء الصحية، التعليمية، الاقتصادية والاجتماعية، كل هذا يشكل عوامل جذب إضافة إلى البحث عن أهداف أخرى كما سيوضحه (الجدول رقم 13) .

وتدعيما لهذه الفكرة تتلاقى آراء الـ 12 مبحوث من خلال المقابلة في نفس النقطة حيث أدلى كل واحد منهم أنه حاول الحرقة لدول أوروبية ويحرصون على هذا الاختيار لأنهم يظنون أنهم سيجدون كل ما يبحثون عنه هناك ويقولون "***حنا العرب كامل عايشين كيف كيف***" ،أي أننا نعيش في نفس المستوى من التخلف .

وحسب الحالة التالية وهو شاب يبلغ 31 سنة ، مستوى متوسط يقول :***أن صراحة من بكري نبغي باه نهاجر لأوروبا ، كنت نحلم بيها بزاف والحمد لله ربي وفقني***" .

الجدول رقم 12: يحدد أهم البلدان العربية والغربية المفضلة:

البلد الغربي المفضل	التكرار	النسبة	البلد العربي المفضل	التكرار	النسبة
فرنسا	40	%30.5	الإمارات	51	%73.9
كندا	29	%22.8	السعودية	10	%14.5

اسبانيا	20	%16.5	سوريا	8	%11.6
أمريكا	17	%13.4			
ايطاليا	12	%9.5			
ألمانيا	12	%9.5			
المجموع	131	%100		69	%100

بنسبة 30.5%من الجزائريين يفضلون التوجه إلى فرنسا ثم تليها كندا بنسبة 22.8%،أما عن الدول العربية فالإمارات تمثل أفضل بلد بالنسبة للبعض وشكلت النسبة 73.9% ويعود هذا الاختيار إلى عدة خلفيات كما سيوضحه الجدول الموالي رقم13.

الجدول رقم 13:يوضح سبب اختيار الجزائريين لهذه البلدان العربية والغربية:

سبب الاختيار	البلدان الغربية		سبب الاختيار	البلدان العربية	
	التكرار	النسبة		التكرار	النسبة
التطور، فرص العمل	69	%52.7	التطور، فرص العمل	32	%46.4
تواجد الأقارب والجزائريين	32	%24.4	الروابط العربية، الإسلامية	19	%27.4
عدم وجود تمييز عنصري	14	%10.7	الإعجاب بالتقاليد	09	%13
حسب التخصص الدراسي	10	%7.6	دول سياحية	09	%13
إتقان اللغة	06	%4.6	/	/	/
المجموع	131	%100	المجموع	69	%100

بنسبة 52.7%من المبحوثين يؤكدون أن في مقدمة الأسباب لهجرة أي فرد إلى بلد سواء كان غربي أو عربي هو أن هذا البلد متطور ويتوفر على فرص العمل فكل من يود الهجرة إلى دول غربية يكون الهدف من ورائها البحث عن عمل وتحسين الوضع المادي، أما الهدف الثاني والذي يعتبر ذا أهمية أيضا هو أن المهاجر يختار مكان الهجرة على أساس

أن بهذا البلد يتواجد له أقارب وجزائريون مما يسهل عليه التأقلم والاندماج في هذا الوسط كي لا يشعر بالغربة والعزلة ،وكثالث سبب يختار المهاجر على أساسه الذهاب إلى أي بلد غربي هو ميزة هذا المجتمع بأنه لا يقيم تميزا عنصريا ضد المهاجرين أو على أساس العرقيات حيث بنسبة 10.7% يؤكدون هذا،إذ تعد الدول التي تحمي الحريات الدينية وحرية الفرد وحقه في التعبير والمساواة أمام القانون ملجأ العديد من المهاجرين وفي هذا السياق يدلي سفير كندا بالجزائر أن "سبب تواجد حوالي 40 ألف جزائري بكندا راجع إلى كون أن هذا البلد متفتح ومسالم ويرحب بكل الأجناس المهاجرة والزوار ويضع برنامج خاص في كل مقاطعة يسهل على المهاجرين عملية الاندماج، إضافة إلى توجيههم ومساعدتهم على التأقلم السريع "[1]، كما نجد أن بعض لأفراد يفضلون الهجرة إلى بلدان غربية لأنهم يتقنون لغة هذا البلد ويرون أن هذا قد يساعدهم على التواصل.

أما بالنسبة للدول العربية وكما رأينا أن السبب الرئيسي للهجرة هو التطور وتوفر فرص الشغل في حين 27.6% من المجيبين يؤكدون أن وجود الروابط العربية الإسلامية بين بلدنا وبلد آخر هو ما يجعلهم يفضلون التوجه إلى هذا البلد حتى يعيشون في بيئة تميزها مبادئ وقيم لا تختلف عما كان يعيشون فيه في بلدهم الأصلي (الجزائر).

أما عن الحراقة الجزائريين أكدوا من خلال المقابلة أيضا نفس الشيء وهو أنهم يختارون الهجرة إلى دول غربية أهمها فرنسا،إيطاليا ،إسبانيا ويعود ذلك إلى عدة عوامل كما سنراه لاحقا ،وقد اتخذت الهجرة غير الشرعية شكلان:

3) أشكال الهجرة غير الشرعية:

3-1) هجرة غير شرعية من الخارج إلى الداخل :

إن الموقع الجغرافي للجزائر بصفتها واجهة بين قارتي أوروبا وإفريقيا وانفتاحها على عدة دول إفريقية جعل منها نقطة عبور هامة نحو الدول الأوروبية ، كما ساهمت شساعة الحدود

[1] جريدة الخبر الأسبوعي العدد 261 ، من 28 فيفري إلى 5 مارس 2004، ص10.

الجزائرية في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يقدر طول الشريط الجزائري بـ 7011كلم ، إذ تتفتح الحدود البرية الجزائرية على سبعة دول هي تونس، ليبيا ، النيجر ، مالي ، موريتانيا ، الصحراء الغربية والمغرب الأقصى وهو الأمر الذي يجعل مراقبة هذه الحدود على مدار الساعة صعب للغاية ، كما كان لعامل تنوع واختلاف تضاريس البلاد من جبال وصحاري الدور نفسه في تعقيد مهمة مراقبة الحدود والحد من عملية النزوح ، وعليه أصبحت الجزائر مقصدا لأفواج من الأجانب الأفارقة والمغاربة وأصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرقا وأساليب متعددة ، وقد وجدوا مجالا لتحركهم ومرورهم في ولايات الجنوب الكبير وخاصة ولاية إليزي ، تمنراست وأدرار وكذلك بعض المناطق الغربية .

وأول ظهور للهجرة غير الشرعية في الجزائر كان في عام 1963 عندما استقبلت العديد من اللاجئين الماليين النيجيريين ذوي الأصل الطوارق الذين فروا من بلادهم خوفا من التصفية العرقية بعد انهزامهم في الحرب مع السلطة الحاكمة ، وتوالت بعدها عدة هجرات من دول افريقية عديدة أهمها مالي ، النيجر ، الكاميرون ، رواندا والسنغال في سنوات 1963،1972،1973،1984 ،إضافة هذا شهدت بلدنا أيضا تدفقات لمهاجرين غير شرعيين من جنسيات آسيوية مثل باكستان وبنغلادش وحسب الإحصائيات الرسمية فإنه مابين " سنتي 2002 ومطلع 2006 قامت الجزائر بطرد 35 ألف مهاجر غير إفريقي قدموا من عدة دول خاصة السنغال، البنين، الكاميرون ونيجيريا"[1]، كما أن غالبية المرشحين للهجرة غير الشرعية يتوافدون على الأراضي الجزائرية بمساعدة شبكات سرية للعبور باتجاه تمنراست، جانت، ورقلة وغرداية ولم تختلف دوافع هؤلاء المهاجرين بطرق غير شرعية عن باقي الشعوب.

الجدول رقم 14: "يبين عدد المهاجرين المطرودين من أفارقة وجنسيات أخرى"[2]

[1] جريدة الخبر الأسبوعي ،العدد375،من06إلى 12ماي 2006.

[2] الإحصائيات مستقاة من مديرية الأمن الوطني – أمن ولاية وهران – المصلحة الولائية للشرطة القضائية ، فرقة الجنح الخاصة في 2011/04/15.

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع العام
المطرودون	460	1040	851	721	711	600	957	1066	1059	7465
المبعدون	2322	1652	3323	1107	535	5614	5739	9457	4625	34374
المجموع	2782	2692	4174	1828	1246	6214	6696	10523	5684	41839

الجدول رقم 15 :" يبين عدد الأجانب المطرودين خلال سنة 2002 .

الجنسية	النيجر	مالي	غانا	البنين	المغرب	السنغال	الكاميرون	جنسيات أخرى	المجموع العام
المجموع	1698	986	804	206	155	145	115	738	4847

3-2) هجرة غير شرعية من الداخل إلى الخارج:مست هذه الظاهرة شرائح عديدة من المجتمع الجزائري ومن مختلف الطبقات الاجتماعية وأكثر الأسباب التي دفعت بهم إلى هذا هو السبب الاقتصادي إضافة إلى البحث عن أمور أخرى مفقودة ويعود هذا إلى عدة أسباب أهمها تغير البنية الاجتماعية في الجزائر(شكل الأسرة،تقهقر سلطة الوالدين،البحث عن الاستقلالية والتحرر،ضعف الرابط الاجتماعي وحتى الأسباب الثقافية ،الدينية، السياسية والأمنية) كل هذه الظروف المتأزمة بالجزائر جعلت من الحرقة تشهد انتشارا متزايدا سنة بعد الأخرى باتجاه الدول التي يمكن أن توفر لهم مبتغاهم .

وكانت البداية خاصة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات وبالضبط بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 وفي ما يلي سنحاول تلخيص أهم ما ميز هذه الفترة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وكيف جعلت تلك الأوضاع المتدهورة في الجزائر نقطة تحول للمسار العام لتاريخنا .

*** الأوضاع العامة في الجزائر خلال فترة 1988**

-الحالة الاجتماعية:

ما ميز الجزائر خلال هذه الفترة هي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة التي عاشتها مختلف شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب التي تضررت بدرجة كبيرة نتيجة البطالة وتقلص فرص الشغل حيث بينت الأرقام الرسمية أنه في عام " 1985تم تسجيل وجود 122 ألف منصب عمل بينما سجلت سنة 1986 حوالي 116 ألف منصب عمل فقط مقارنة مع عدد الطلبات التي سجلت بين 1985 – 1989 والتي تقدر بحوالي 900 ألف طلب أي ما يعادل 180 ألف طلب في العام، وشكلت نسبة البطالة بذلك 21%"[1].

من جهة أخرى عانت فئة العمال من عدة مشاكل اجتماعية ومهنية بسبب تدني نظام الأجرة الذي لم يكن متوازن مع القدرة الشرائية وكان هذا نتيجة المديونية التي عانت منها البلاد والعجز الذي عاشته أغلبية المؤسسات الوطنية ،هذا ما لم يرض العمال وانفجرت بذلك سلسلة من الإضرابات التي لم تعهدها الساحة السياسية وأفرزت أوضاعا متأزمة في جميع المجالات واعتبرت كثورة اجتماعية هزت المجتمع من أجل المطالبة بإجراءات فورية والتخفيف من الضغط الذي أحاط بهم.

كما كانت هذه الإضرابات بمثابة تذمر من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تراكمت عند مختلف فئات العمال الذين رفضوا الواقع الذي كان يحتاج إلى التعجيل في إيجاد حلول ميدانية فعالة ليتم بعد ذلك مباشرة (أحداث 05اكتوبر 1988) توفير حوالي 90 ألف منصب شغل جديد حتى لا تفرز مشاكل اجتماعية أخرى .

-الحالة السياسية:

اتبعت الجزائر الاشتراكية وشهدت تحولا من نظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقراطي وذلك منذ أحداث 05 أكتوبر 1988 التي شهدها الوطن،وظهر بذلك دستور جديد الذي أقر

[1] ثريا عموري وجميلة لحمر شريف – ظاهرة الإضرابات بعد أحداث أكتوبر 1988 في ولاية وهران، مذكرة ليسانس ،إشراف الأستاذ منصر محند أمقران سنة 1889– 1990.

التعددية الحزبية ، كما تولدت أحزاب كثيرة وجمعيات سياسية التي لم توفر حاجات المواطنين وطموحاتهم خاصة مع تأزم الوضع الأمني نتيجة الإرهاب ما دفع بالبعض إلى الحرقة هروبا من هذه الأوضاع المتدهورة.

تواصلت بعد ذلك هذه المشاكل ودفعت بالعديد من الجزائريين للمخاطرة والمغامرة بأية طريقة وبأي ثمن حتى ولو كان الموت(الحرقة)ومن بين هذه الطرق نجد:

– الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير شرعية إلى إقليم دولة ما سواء بدون وثائق أو باستعمال وثائق مزورة.

– الأشخاص الذين يدخلون بواسطة تأشيرة أو رخصة قانونية محددة بوقت معين لكنهم يتجاوزون هذه المدة المحددة المرخصة لهم.

وقد يلجأ الحراق إلى استعمال حيل متعددة منها : – الحرقة عبر قوارب الصيد

– سفن نقل السلع، – تأشيرة مزورة، – الحدود البرية، – سفن الرحلات.

كما اختلفت أيضا الممرات المستعملة للحرقة .

4– طرق الهجرة غير الشرعية :

4–1) الطريق الجوي : تعد الهجرة غير الشرعية بهذه الطريقة نادرة إن لم نقل منعدمة ويرجع ذلك لشدة المراقبة والحراسة ونظرا لتسخير الطاقات المادية والمعنوية في ميدان الأمن المتخذة على مستوى المطارات ،وفي حالة وقوع أي محاولة من هذا القبيل فقد يكون ذلك بمشاركة بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى المؤسسات المتواجدة بالمطارات أو عن طريق تزوير وثائق السفر أو تأشيرة دخول الدول الأوروبية بطرق غير شرعية وعلى سبيل المثال تقديم مراسلات الانترنت أو شهادات الأرصدة بحسابات البنوك وقد تتم جوا عن طريق تخلف المهاجر الترانزيت في إحدى الدول الأوروبية أي دول المقصد.

4–2) الطريق البري:باعتبار الجزائر والمغرب إحدى الدول القريبة من أوروبا فقد ظلتا لسنوات طويلة مركز عبور بالنسبة للآلاف من المهاجرين الأفارقة بحكم موقعها الجغرافي ، فالجزائر لها حدود مع المغرب وهذا ما جعلها قبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ، أما

فيما يخص الحراقة الجزائريين فأهم طريقة يستعملونها للوصول إلى الدول الأوروبية تكون بالمرور عبر المغرب التي لا تبعد عن اسبانيا إلا بـ17كلم ، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بشبكات التهريب المكونة غالبا من ممررين الذين امتهنوا هذا النشاط بعد إخفاقهم في العديد من محاولات الهجرة غير الشرعية مستعملين عدة مسالك وممرات منها مدينتي سبتة ،مليلية وعبر مدينة مغنية مقابل مبلغ يقدر " 4000دج و250 إلى 300 أورو" كمصاريف للعبور إلى مليلية مرورا بطول الشريط الحدودي لشمال الناظور البالغ 13 كلم ، حيث تقوم هذه العصابات بتسليم المهاجرين وثائق سفر مزورة ويجبر المهاجر غير الشرعي على اقتناء بطاقة تعريف مغربية مقابل "مبالغ تتراوح بين 6000 و8000 درهم"[1]من أجل التنقل بحرية على التراب المغربي قبل التوجه نحو الجنوب الغربي باتجاه مدينة العيون أو طرفاية لمحاولة العبور باتجاه سواحل جزر الكناري وحسب " معطيات وزارة الداخلية المغربية ألقي القبض خلال سنة 2003على ما يناهز 12000 مهاجر سري مغربي و23000 مهاجر سري أجنبي"[2]، ومن بين الإحصائيات المتوفرة حول الجزائريين المهاجرين عبر الحدود البرية نذكر "تواجد 10آلاف جزائري مقيم غير شرعي بليبيا ، أما عبر المغرب فتم دخول 208 فرد جزائري خلال سنة 2004، وعبر تونس تم تسجيل دخول 6500 مهاجر سري منهم العديد من الجزائريين إلى جزيرة لامبيدوزة الايطالية وكان ذلك في سنة 2002"[3]، وعن كيفية التخطيط لتجاوز الحدود البرية عبر المغرب يذكر الحراق الموالي من خلال المقابلة ما يلي:

" أنا كي رحت مشيت لمغنية عند واحد صاحبي يسكن تم ، وصاحبي عنده صاحبه مغربي عرفني بيه ودرنا علاقة ، في البداية حكيتله واش راني حاب ،قالي مكانش مشكل نعاونك ، كي تفاهمنا على هذا قلتله لازم تجي عندي للحدود باش نتلاقوا ، قالي ok ، جاء من بعد لعندي في الحدود تاع مغنية ودخلت معاه من بعد للمغرب ومن بعد وصلني حتى

[1]مهدي بن شريف، محافظ الشرطة –مكلف بمشروع الديوان المركزي لمكافحة الهجرة السرية ،مجلة الشرطة العدد89/ ديسمبر 2008،ص27.

[2]مهدي بن شريف، نفس المرجع، ص28.

[3]بوشمة الهادي –المرجع السابق ، ص235.

للحدود تاع سبتة عند واحد صاحبه هو ألي يدخل الناس لسبتة ألي تابعة لإسبانيا وكي وصلت ريحت تم في الحدود 8 أيام ، نعقل كان قريب يدخل العام الجديد (01جانفي) استنيت حتى دخل في هذيك الليلة دخلت لسبتة بالباسبور تاع واحد بصح بدلت La photo تاع هذاك السيد ودرت La photo نتاعي ودخلت بيه normale " .

ما يعني أن الدخول قد تم في وقت مناسب وهو اختيار دخول السنة الجديدة لانعدام الأمن وعن طريق تزوير جواز السفر.

***4-3)* الطريق البحري:** يعتبر هذا المسلك الأكثر انتشارا وقد نال رواجا في الأوساط الجزائرية وأهم الوسائل المستعملة فيه هي سفن نقل السلع، البواخر التجارية، بواخر نقل المسافرين، الدراجات المائية، زوارق الصيد والقوارب الصغيرة.

أما عن تاريخ الهجرة غير الشرعية بهذه الطريقة وبالضبط في ولاية وهران (غرب الجزائر) والذي اعتبرت من أكبر ولايات الغرب التي تنتشر فيها الحرقة ويعود ذلك لعدة اعتبارات كونها ولاية ساحلية و لاعتبار هذه الولاية المورد لمدا خيل الجزائر عن طريق تصدير النفط والغاز إلى أوروبا وأمريكا خاصة منطقة أرزيو النفطية ، فتاريخ هذه الظاهرة يعود إلى فترة السبعينات لكن بدرجة قليلة ونادرة وشملت الذكور والبطالين وانتشرت بعدها بشكل نسبي في سنوات الثمانينات لتتسع دائرتها مع منتصف التسعينات إلى حد اليوم غير أنها كانت منحصرة في محاولات التسلل إلى ناقلات الغاز و البترول التي كانت تتوجه إلى نقاط مختلفة من العالم وفي هذه الفترة كان الشباب يتطلع أكثر إلى هذه البواخر وصاروا يعرفونها ويعرفون اتجاهاتها وكانت الناقلة – بن بولعيد –الأكثر شهرة وكان يتم الوصول إليها عبر زوارق صيد أو عجلات هوائية ثم يتم التسلل إليها والاختباء إما في الأنابيب أو الخزانات إلى غاية الوصول إلى بوسطن الأمريكية حيث يجدون هناك حراقة آخرين في طريقهم والذين سبقوهم من قبل ليسهلوا عليهم عملية التأقلم في هذا الوسط ، وتحولت وجهة الشباب إلى إسبانيا بنفس الوسائل منذ أن انطلقت عملية تصدير النفايات ، ثم بعد ذلك عرفت تحركات

المهاجرين غير الشرعيين عدة تغيرات من حيث الخطة والمعدات حيث تم الاستعانة بالقوارب والزوارق المطاطية ، وكأول شرط يجب أن يتوفر هو :

– تكوين فوج من 12 إلى15 شخص للحرقة (هذا العدد غير ثابت حيث يمكنه أن يكون أكثر من هذا أو أقل منه).

– وجود المرشد الذي يملك خبرة في هذا المجال ويكون على دراية بمختلف الطرق المؤدية إلى الدول الغربية، وحتى بأوقات انعدام الأمن حتى يسهل عليهم المهمة.

–دفع مبلغ مالي من قبل كل شخص والذي يتراوح ما بين 100.000إلى 500.000دج (المبلغ غير ثابت أيضا قد يكون أكثر من هذا) وأحيانا يقوم الحراقة بسرقة القارب من أحد الموانئ الغير المحروسة .

أما عن الشروط التي يجب أن تتوفر في هذه القوارب هو:

–أن يكون طولها ما بين4 إلى 5 أمتار وعرضها 2.5مترو أن تكون مجهزة بصهاريج البنزين من 3 إلى 6 براميل من الوقود أي ما يعادل (30لتر).

إضافة إلى محرك قوته بين 40 و60 حصان من نوع ياماها أو زودياك مع الاعتماد على أجهزة نظام السير (GPS)التي توجهها الأقمار الصناعية للوصول إلى البر الأوروبي بأمان وبوصلة تمكنهم من تحديد المسار انطلاقا من شواطئ الاستجمام وموانئ الصيد غير المحروسة .

–يعد الإنترنيت ضروري أيضا لترصد الأوضاع الجوية وحالة الطقس.

–كما يتزود الحراق بالغذاء ويتكون غالبا من (معجون التمر ،قارورات الماء ، الحليب) الذي يضمن الحفاظ على الطاقة خاصة مع تعرض المهاجرين غير الشرعيين للمشقة والمتاعب ،كما يأخذون معهم أدوية مضادة للصداع وآلام الرأس لاحتمال وقوع بعض الاضطرابات.

–أما عن الأوقات والمناسبات المفضلة للحراق والتي يختارها لضرورة ملحة هي أن تكون في الصباح الباكر ،آخر الليل ،الأيام التي تقام فيها مباريات كرة القدم داخل الجزائر (خاصة المباريات الدولية)، الأعياد الوطنية (مثل 1نوفمبر ، 5 جويلية)، الأعياد

الدينية (عيد الأضحى ، عيد الفطر) ، دخول السنة الميلادية الجديدة 1 جانفي وغيرها وذلك لانشغال أعوان حراس السواحل والأمن عن المهام وغياب الحراسة المشددة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الحراقة قد يلجؤون في بعض الأوقات إلى البحارة لمساعدتهم في ركوب الباخرة والاختباء بها أو بالحاويات التي تنقلها أو بإيهام طاقمها بأنهم عاملين بها أو كما يسمى بـ " جرائم الغش والاحتيال البحري"[1] الذي يساهم فيه ملاك السفن والناقلين البحريين وأصحاب البضائع وحتى شركات الشحن والمغامرون.

هذه المخاطر والمغامرات التي يواجهها الحراق عرضته للعديد من الكوارث الإنسانية حيث سجلت فرق حراس السواحل حالات غرق وموت وطرد إذ تفيد الإحصائيات الرسمية بأنه أكثر من "2400 مهاجر غير شرعي تم إنقاذهم في عرض البحر في السنوات الثلاثة الأخيرة (قبل 2008) وانتشل حراس السواحل 147 جثة من البحر مابين 2006 و2007 "[2]، كما تم إحصاء 1570 في عام 2007 مرشح للهجرة اعتقل 1485 منهم ومن بين هؤلاء يوجد 1377 حالة لدى معاينة السفن في أعالي البحارو135 فور وصول السفن إلى الموانئ وقبلها وبالضبط في سنة 2005 كان الرقم لا يتجاوز 335 مهاجر و 1016 في سنة 2006، وقد تم اعتراض 61 زورقا من آخر طراز في سنة 2007 وحوكم 107 ممن يعتبرون من جماعات الإجرام كما أحصت "مصالح (شرطة الحدود 2007) خلال سنة 2001 إلى غاية 2006 حوالي 8839 قضية متعلقة بالهجرة غير الشرعية عبر كامل التراب الوطني ، وفي نفس الإطار سجل ميناء وهران سنة 2000 توقيف 141 مهاجر سري ووصل العدد سنة 2001 إلى 161 حراق ثم تناقص سنة 2002 إلى 143 حراق "[3].

وعن أهم الشواطئ المستعملة للانطلاق منها خلال الحرقة نذكر على سبيل المثال:

[1] المديرية العامة للأمن الوطني ، أمن ولاية وهران ، فرقة الحنج الخاصة ، وهران في 15- 04- 2011 .

[2] جريدة الخبر 19أفريل2008

[3] بوشمة الهادي ، المرجع السابق، ص 234.

– شواطئ وهران :دائرة عين الترك، الصخرة المسمى الجوني، سان روك ببوسفر،كورلاز، دائرة قديل ، كريشتل.

– شواطئ مستغانم : إقليم المدينة، صابلات، سيدي المجدوب، دائرة عشعاشة، البحارة، بلدية بن عبد المالك رمضان، كلوفيس، الشعايبية.

– شواطئ تلمسان : هنين.

– شواطئ شلف : تنس، الدشرية.

وحسب دراسة قامت بها مديرية الأمن الوطني لولاية وهران في 15– 04– 2011 على عينة من المهاجرين وصل عددهم إلى 1026 شخص أثبتت الإحصائيات:

–أن هؤلاء المهاجرين السريين هم بطالين من الدرجة الأولى ومثلت نسبتهم 99%.

–وعن الحالة العائلية لهم فأغلبهم غير متزوجين وقدرت النسبة بـ 99.8 %.

–كما أن معظمهم من الذكور بنسبة 99.99%أما الإناث فمثلوا 0.01% فقط .

وقد تم طرح هذا السؤال من خلال الاستمارة وتبين مايلي:

الجدول رقم 16: يوضح الفئات الأكثر إقبالا على الحرقة حسب الجنس، في نظر المجتمع

الأكثر إقبالا على الحرقة	التكرار	النسبة
الذكور	200	%100
الإناث	00	%0
المجموع	200	%100

بنسبة 100% من العينة المبحوثة يتفقون كليا على أن ظاهرة الحرقة تمس بالدرجة الأولى الذكور،لكنها مست الإناث أيضا وبنسبة قليلة وهذا ما أكده " تقرير خلية(GendarmerieNational2007) في سنة 2000 إلى غاية 2006 أنه من بين 15قضية تورط فيها 899 حراق يوجد من ضمنهم09 نساء "[1].

[1]بوشمة الهادي ،المرجع السابق، ص234

وحسب نفس الدراسة فقد تم إثبات أن الحرقة تشهدها فئة الشباب بدرجة أكبر حيث قدرت نسبتهم بـ 79 % وهذا ما يتوافق مع ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 17: يوضح الفئات الأكثر إقبالا على الحرقة حسب السن في نظر المجتمع

الأكثر إقبالا على الحرقة	التكرار	النسبة
الشباب	170	%85
الكهول	30	%15
المجموع	200	%100

بنسبة 85%من المبحوثين يرون أن الحرقة تشهدها فئة الشباب أكثر ويرجع ذلك كون هذه الفئة تسعى إلى تحقيق طموحات متعددة وعيش شبابها ولا تقبل بالأوضاع المزرية، وقبل أن نتعمق أكثر في التفسير نتطرق إلى مفهوم معنى الشباب:

-**التحديد العلمي لمفهوم الشباب** :اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الشباب فمنهم من يحدده انطلاقا من الزاوية الزمنية أو من الزاوية البيولوجية ومنهم من يعتمد على الزاوية النفسية تبعا للحماس والحيوية.

فمفهوم الشباب لا يدل على مراحل عمرية محددة ومنفصلة بقدر ما يشير إلى خصائص جسدية ،نفسية ووجدانية ،ولذلك ظهر أكثر من اتجاه فيما يتعلق بتعريف مفهوم الشباب :

-**الاتجاه العمري** :يحدد فترة الشباب انطلاقا من سن 16الى غاية سن 30 سنة ،هذه المرحلة التي يكتمل فيها النمو العقلي والجسمي (حسب معجم العلوم الاجتماعية) .

-**الاتجاه البيولوجي**:تحدد فيه مرحلة الشباب اعتبارا من اكتمال البناء العضوي والوظيفي للمكونات الأساسية لجسم للإنسان .

-**الاتجاه النفسي** :فالشاب هنا يعتبر شابا بمقدار ما يشعر به من حيوية وحماس ،حركة طموح وحتى الأمل في الحياة وأن تكون له القدرة في أن يولد في الآخرين الرغبة في الحياة.

-**الاتجاه السوسيولوجي:**ينظر للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليست ظاهرة بيولوجية فقط،بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توفرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شبابا وأن هذه المرحلة تبدأ حينما يحاول الفرد بناء المجتمع.

وعلاوة على الاتجاهات المذكورة يرى "بريك (Brake) أن مرحلة الشباب تميل إلى تطوير نسق ثقافي خاص بها يعبر عنها بمفهوم ثقافة الشباب، تلك الثقافة التي تعبر عن تحد صريح لقيم المجتمع وثقافته العامة بل وللنظم والأنساق الاجتماعية السائدة فيه، أي أن الثقافة الفرعية للشباب تنطوي على شكل من أشكال الانحراف عن الثقافة العامة للمجتمع"[1] ،لكن هذا لا يعني أن الحرقة لا تمس الفئات الأخرى أيضا فعلى صعيد آخر أصبح الكهول هم أيضا يقبلون على الحرقة بغية تحقيق أهدافهم.

كما أثبتت الدراسة أن أكثر ولايات المنطقة الغربية التي تشهد ارتفاع نسبة الحرقة بها هي وهران بنسبة 20% ، الشلف بنسبة 40% ، مستغانم بنسبة 30% ، تلمسان بنسبة 10% إضافة إلى عين تموشنت ، تيارت وغليزان .

أما حسب السوابق العدلية ف 65% من الحراقة مسبوقين قضائيا في قضايا السرقة.

12% مبحوث عنهم من طرف العدالة أو أمر بالقبض أو مستخرجات أحكام.

2% مبحوث عنهم في فائدة العائلات.

1% مبحوث عنهم من قبل مصالح مديرية الخدمة الوطنية.

30%من مجمل الأشخاص سبق لهم أن خاضوا ثاني تجربة، وهذا السؤال قد طرح أيضا من خلال الاستمارة والجدول الآتي يبين مايلي:

الجدول رقم 18:يوضح سبب تكرار الحرقة رغم الفشل

سبب تكرار الحرقة	التكرار	النسبة
الأمل في النجاح ثانية	77	%38.5
في نظرهم الحل الوحيد للعيش	65	%32.5

[1] ماجد الزيود ، المرجع السابق، ص 39.

اليأس أكثر	58	%29
المجموع	200	%100

بنسبة 38.5%من العينة المبحوثة يرون أن بعض الأشخاص يسعون لتكرار تجربة الحرقة عدة مرات بعد فشلهم راجع إلى كون أن هؤلاء الحراقة مازال لديهم الأمل في تحقيق هذا الحلم وعدم تقبل الهزيمة و السعي إلى الوصول إلى الضفة الأخرى مهما كلف هذا الأمر من مشقة ، أما بنسبة 32.5 % يكررون الحرقة لعدة مرات بعد فشلهم لأنهم يعتقدون في نظرهم أنه لا يوجد حل بديل لتحسين وضعهم المادي والتخلص من مشاكلهم غير الحرقة التي تبقى الأمل بالنسبة للكثير، في حين بنسبة 29% يرون أن اليأس أكثر نتيجة الأوضاع المزرية التي يعيشها البعض مع استحالة التحصل على منصب عمل إضافة إلى انسداد الأفق يولد الهجرة غير الشرعية التي تعد إفراز لواقع اجتماعي ينطوي على العديد من المشكلات وكاستجابة لهذا الواقع المفروض يسعى العديد من الأفراد إلى بناء مستقبلهم وإيجاد حلول عن طريق الحرقة .

أما عن الطريقة التي يحقق بها الحراق مشروعه فهي متعددة وحسب نفس الدراسة فقد أثبتت أنه :

- بنسبة 65% تكون عن طريق التنظيم الجماعي .
- شبكات متخصصة بنسبة 15% .
- تنظيم فردي من قبل بحارة بنسبة 5% .
- تواطأ الموظفين العموميين أو أصحاب القوارب بنسبة1%.

وعن الأسباب التي تدفع بالحرقة فهي متعددة ومختلفة من شخص إلى آخر.

5- أسباب الهجرة غير الشرعية (الحرقة):

5-1) نتائج اتفاقية شنغن :

اتخذت العديد من الدول الغربية سياسات ضد المهاجرين للتخفيف منهم وذلك بتشديد الرقابة على دخولهم وفرض إجراءات أمنية صارمة ما دفع بالبعض إلى التفكير في الرحيل عن طريق الحرقة ، حيث تم إحصاء الملفات المرفوضة سنويا والتي قدرت سنة 1998 وحدها بحوالي 760836 من طلبات التأشيرة المغاربية ووصل العدد سنة 2002 حوالي 1.007.722 وفي سنة 2005 بلغ العدد 307.575 .

وفي نفس السياق يذكر البعض من الأشخاص من خلال المقابلات أنهم فكروا في الحرقة بعد أن قدموا طلبات للحصول على التأشيرة لعدة مرات لكن دون أن تقبل طلباتهم، وكرد فعل اتجاه الرفض جاء حل الحرقة لأنهم لم يجدوا بديلا آخر.

فكما يذكر أحد الحراقة وهو طالب جامعي متحصل على شهادة ليسانس ، بطال ،أراد الهجرة إلى فرنسا لأن له أهل يعشون هناك ، حفزوه على الالتحاق بهم فتم تقديم طلبات من أجل الحصول على تأشيرة السفر (الفيزا) حوالي 3 مرات لكن دون أن يلقى أي قبول أو رد على ذلك وبعد ما سئم من الانتظار فكر في الحرقة وحسب ما قاله "***كرهنا من المقارعة في كل حاجة ، صبرنا بزاف خاصة مع هذي القوانين الصارمة impossible باه يعطوني الفيزا ، الحل الوحيد لراني نشوفه قدامي هو الحرقة وزيد بزيادة الحرقة بالنسبة ليا هي اختصار الوقت وفي يوم نوصل خير من نبقى نقارع بلا فايدة ، ومكنتش غادي نفكر في الحرقة لوكان عطاوني الفيزا***" .

أي أنه يؤكد أن صعوبة واستحالة حصوله على التأشيرة هي التي دفعت به إلى الحرقة .

ويذكر آخر وهو عامل يومي ،مستواه الدراسي متوسط ، لا تختلف حالته عن الحالة الأخرى حيث يقول " ***مصدقتليش الفيزا ، لوكان صدقت مكنتش غادي نفكر في الحرقة بصح الله غالب معنديش حل آخر غير الحرقة باه نعيش ونجرب حظي كيما لخرين بلاك نوصل وننجح*** " .

من خلال المعطيات المذكورة سابقا يتضح أن لهذا العامل دورا أساسيا في دفع العديد من الأفراد إلى الحرقة إضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية عن هذا ، فالإجراءات التي اتخذتها

بعض الدول لوقف الهجرة لم تحقق بها نتائج مضمنة بصفة مطلقة لأنها بالمقابل خلقت ظاهرة أو مشكلة الحرقة ، فرغم معرفة وإطلاع العديد من أفراد المجتمع على هذه القوانين إلا أنها لم تشكل حاجزا للبعض بل تجاوزوها وهذا ما سيتضح من خلال المعطيات التالية .

الجدول رقم 19: يبين الاطلاع على قوانين وقف الهجرة :

الاطلاع على القوانين	التكرار	النسبة
نعم	106	%53
لا	94	%47
المجمـوع	200	%100

بنسبة 53% من العينة المبحوثة هم على علم بالقوانين التي شرعتها العديد من الدول الغربية ضد المهاجرين حيث بلغت حدة القلق في هذه الدول درجة متقدمة نتيجة تزايد المهاجرين بصفة عامة والحراقة بصفة خاصة وهذا ما تناقلته مختلف وسائل الإعلام عن الحملة التي تشنها ضد الهاجرين والتهم التي تنسبها إليهم خاصة من ذوى الأصول العربية الإسلامية ، لكن بالرغم من هذا يتحدى الكثير من الأشخاص هذه القوانين ويصرون على الهجرة بأي ثمن.

الجدول رقم 20: يبين إن كانت قوانين الوقف تمثل عائقا أم لا؟

هل تمثل القوانين عائق ؟	التكرار	النسبـة
نعم	118	%59
لا	72	%36
دون إجابة	10	%05
المجموع	200	%100

بنسبة 36%من المبحوثين يرون أن هذه القوانين التي تمنع المهاجرين من حرية الانتقال ليس لها أية فعالية ويمكن تخطي هذه التدابير الصارمة من خلال طرق تحايلية من بينها الحرقة أو عن طريق وسائل متعددة،وهذا ما سيتضح أكثر فيما يلي:

الجدول رقم 21 : يبين أهم الطرق المستعملة لتجاوز القوانين (72عينة)

الحل	التكرار	النسبة
الحرقة	43	%59.7
استعمال الوساطة	29	%40.3
المجموع	72	%100

يلجأ العديد من الأشخاص إلى ابتكار عدة طرق تمكنهم من الهجرة متجاوزين القوانين والقيود المعرقلة وذلك دون الحاجة إلى تأشيرة سفر أي عن طريق الحرقة،كما صرح بهذا59.7 %من العينة المبحوثة، أما البعض الآخر فقد يلجأ إلى استعمال الوساطة أو كما يعرف باللهجة المحلية (العرف) لقضاء مصالحه والحصول على الفيزا لتحقيق الهجرة.

-من جهة أخرى صعوبة الحصول على الفيزا وتجريب الطلبات لعدة مرات دون جدوى يدفع بالفرد إلى التفكير في الحرقة .

الجدول رقم 22: يبين عدم الحصول على الفيزا إلى ماذا يدفع ؟

عدم الحصول على الفيزا	التكرار	النسبة
تجريب طلب ثاني	121	%60.5
إلغاء فكرة الهجرة	36	%18
التفكير في الحرقة	43	%21.5
المجموع	200	%100

بنسبة 60.5 %من المبحوثين صرحوا أنه في حال عدم الحصول على الفيزا فإن ما سيفعله هؤلاء هو إعادة تجريب الطلب للمرة الثانية أو أكثر حتى يتحقق الهدف، أما البعض الآخر فيسعى إلى تغيير الطريقة تماما ويستغني عن هذه الوثيقة التي تسهل تنقله وهذا من خلال الحرقة التي لا يحتاج فيها هؤلاء غير المغامرة وتحمل المخاطر للوصول إلى الضفة الأخرى .

علاوة على هذا السبب الرئيسي الذي يدفع بالبعض إلى الحرقة توجد أسباب أخرى مهمة أيضا:

5-2) السبب الاقتصادي:

ينقسم العالم اليوم اقتصاديا إلى دول غنية يميزها ارتفاع دخل الفرد فيها، وفرة في الإنتاج مثل دول غربي أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية إذ يتراوح معدل دخل الفرد أكثر من 600 دولار أمريكي وتتميز هذه الدول المتقدمة باستخدام الأساليب التقنية الحديثة والتكنولوجية المتطورة في الإنتاج وقد نجم هذا التقدم عن بحوث علمية ودراسات فكرية واكتشافات جغرافية بخطوات سريعة عبر التاريخ ، في حين دول نامية أو كما تعرف بالمتخلفة يميزها غياب التوازن الاقتصادي وهشاشته ، توزيع غير عادل للثروات وتنامي عدد الفقراء بها مع ضعف الدخل الفردي ، كل هذا يوسع الهوة بين هذه الدول المتخلفة والمتقدمة وتصبح هذه الأخيرة أقطابا هامة على كافة الأصعدة وهذا ما تفسره مقولة العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد سوفي حيث يقول – إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات – وهذا ما يشرح ويلخص في آن واحد عوامل وأهداف الهجرة ،وفي نفس السياق ترى النظرية الاقتصادية الجديدة أن السبب الرئيسي للهجرة هو جهود ومساعي الأفراد لتوسيع نطاق دخلهم وذلك بالانتقال من الاقتصاديات ذات الدخل

المنخفض إلى اقتصاديات الدخول المرتفعة وسعيا من الناس للوصول إلى هذا كله قد يلجؤون إلى الهجرة حتى وإن تم هذا بطريقة غير شرعية ، وطبقا للاتجاه الماركسي أو الصراعي أيضا فإن " الهجرة السرية تحدث نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع والصراع الدائم بين من يملكون هذه الثروة والذين لا يملكونها ويشهد العصر الحالي نظاما عالميا يقود إلى الثراء الفاحش ويلاحظ أن الديمقراطية أفرغت من مضمونها بحكم الأثرياء الجدد فاختلت توازنات التنمية وارتفعت البطالة في الدول كلها الغنية والفقيرة على حد السواء وظهر الفقر واشتدت حدة المعاناة وأصبح الوضع لا يطاق فبدأ الصراع واضحا ،مما دفع بالبعض للبحث عن منافذ الهجرة السرية"[1].

فكل الباحثين والأخصائيين يجمعون ويؤكدون أنه من أشد الأسباب دفعا للهجرة هو العامل الاقتصادي وفي هذه الحالة تكون الهجرة كإستراتيجية للبقاء وتلبية متطلبات الفرد ورغباته الأساسية والتي تعتبر من الأولويات وحتى الثانوية أحيانا وهروبا من مجتمع مزري لا يجد فيه ما يبحث عنه ، خاصة وأن المال في هذا الزمن أصبح الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأحلام والقضاء على المشاكل ، وباعتبار الجزائر دولة نامية مصنفة في المرتبة 103 من مجموع 173 دولة فقيرة في العالم ، ما جعلها تعاني من عدة مشاكل اقتصادية وعرف معها الناس أوضاعا اجتماعية متردية خاصة مع نهاية سنة 1985 أين عرفت أسعار البترول انهيارا في الأسواق الدولية حيث وصل إلى " 6 دولارات للبرميل الواحد ما أدى إلى انخفاض في مدا خيل الجزائر للعملة الصعبة وأنتج هذا عجزا في ميزانية الدولة وفروقات كبيرة بين الصادرات والواردات مما أدى إلى ارتفاع المديونية ووصلت إلى 33 مليار دولار سنة 1994"[2]، كل هذا جعل الجزائر تعاني من أوضاع اقتصادية متدهورة لعدم استطاعتها تسديد فوائد الديون وطلبت المساعدة من صندوق النقد الدولي الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي الموجه إلى النظام الرأسمالي فغلقت المؤسسات الاقتصادية المفلسة وسرح العديد من العمال، كما رفعت

[1] محمد رمضان ،المرجع السابق ، ص200

[2] بحث خاص بمديرية الشرطة لولاية وهران سنة 2007 .

الدولة الدعم عن المنتوجات والسلع الواسعة الاستهلاك وتدهورت العملة الوطنية وانخفضت قيمة الدينار " سنة 1990 كان 1 دولار = 35 دج ، سنة 2000 ، 1دولار= 82 دج"[1]،إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وعدم حماية المنتوج الوطني والانتشار الواسع للرشوة الذي أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية ، كل هذا أنتج أوضاعا اقتصادية واجتماعية متدهورة ونجم عن ذلك أزمات ومشاكل متتالية حتمت على الفرد الهجرة للبحث على مستقبل آمن،

كما شهدت الجزائر مؤشرات أخرى دالة على ضغوط الحياة وجعلت الفرد يعاني أكثر نذكر مثلا:

* أزمة السكن مع رغبة الشباب في التوجه إلى الاستقلال بوحدات سكنية منفصلة عن الأسرة الممتدة،دفع هذا بالشباب إلى العزوف عن الزواج وعدم الارتباط لتكوين أسرة ما أدى إلى شيوع الانحراف ، وفي هذا السياق تطرق الطالب بن خاطر كريم في رسالة الماجستير إلى موضوع بعنوان " التحضر وتغير البنيات الأسرية في المجتمع الجزائري"[2]، حيث أكد من خلاله إلى أن الأسرة الحديثة أصبحت اليوم ميالة إلى الانفراد في المسكن الخاص، وهذا راجع إلى الاكتظاظ الذي تعرفه العائلات الكبيرة وضيق المسكن العائلي ،ما تسبب في الأخير بظهور الصراعات والمشاكل بين الأفراد.

* ارتفاع الأسعار مع ثبوت الدخل ، فالدخول في المجتمعات المأزومة تحافظ على ثباتها رغم تصاعد الأسعار وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة نسبة الفقراء نتيجة تصاعد نسبة التضخم وتخلي الحكومات عن دعم بعض المواد الأساسية وقد أثر ذلك في بعض الفئات الاجتماعية لاسيما فئات الدخل المحدود نتيجة عدم مواكبة دخلهم للزيادات الحاصلة في

[1] نفس المرجع.

[2] للمزيد من المعلومات انظر إلى بن خاطر كريم ،التحضر وتغير البنيات الاجتماعية في المجتمع الجزائري،دراسة ميدانية في حي بني سمير بمدينة عين الترك،إشراف مدني محمد،رسالة ماجستير ،سنة 2011-2012.

الأسعار حيث كشف تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004 " عن وجود 12.2 مليون جزائري تحت حدة الفقر 29.8و% من السكان القادرين على العمل في حالة بطالة"[1].

* غياب العدالة على مستوى الأفراد ومناطق المجتمع عموما يدفع بالإفراد إلى إحساس بالظلم والحرمان والغبن ويؤدي إلى تراكم الإحباط ، تفشي البطالة و انسداد الأفق.

* التباين في الأجور بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة أو حتى داخل الدولة المتخلفة نفسها ويكون هذا بمقارنة الأجور بين العمال المحليين والعمال الأجانب وكثيرا ما يكون هذا الدافع الأقوى للهجرة أيضا ومحفزا لها إذ يؤكد كل من مارابونيفيتش وأندرمورسيون " أن فجوة الدخول بين الدول الفقيرة والدول الغنية قد اتسعت بصورة اشد مما كانت عليه في يوم من الأيام خلال العقدين الماضيين فالسنوات العشرين المنصرمة شهدت تباينا حادا في التفاوت بين الدخول في كل دولة كذلك"[2].

* قلة فرص العمل للجامعيين والمتخرجين من المعاهد وعدم استيعاب سوق العمل للكم الهائل من الطلبة ،ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة التي تؤدي بهم إلى الإحباط والشعور بالهامشية خاصة وأن حلم الشباب قد توسع وصاروا يحلمون بالحصول على سيارة فاخرة ارتداء ألبسة آخر صيحات الموضة ،الحصول على سكن والزواج ....الخ ، إضافة إلى البطالة نجد أزمة البيروقراطية ،كل هذه الأسباب تدفع بالبعض إلى البحث عن حلول وتصبح الحرقة مقصدا للكثيرين ممن يريدون بناء مستقبلهم وهذا ما صرح به أحد المبحوثين وهو جامعي في قوله "***باغي نحرق باه ندير L'avenir و مارا ناش عايشين، الميزيرية وقلة الخدمة هي ألي خلتنا نحرق***".

عوامل الطرد التي تواجه الطالب الجامعي تقابلها عوامل جذب أحيانا في الدول الغربية حيث تسعى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى الاستفادة من كل من يملك قدرا معرفيا وعلميا وتسهل هجرتهم ، كما أن أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج هو البحث عن نموذج

[1] جريدة الخبر – الثلاثاء 7 جوان 2005 .

[2] إسماعيل قيرة وآخرون –عولمة الفقر ،المجتمع الأخر ،مجتمع الفقراء والمحرومين ، الجزائر ص 32.

اجتماعي أي البحث عن دولة تؤمن بالحد الأدنى تأمينا صحيا ومعاش تقاعد عند الشيخوخة .

فبعض المثقفين أصبحوا يرون اليوم في الدول الغربية دولا تقدرهم وتحترمهم و سوف تمكنهم من تحقيق مكانة اجتماعية تليق بمستواهم هناك ، كما أصبح الفرد الغربي مغريا من حيث نمط حياته وكيفية تعامله مع الآخر ، كل هذه المحفزات جعلت الشباب يصرون ولو عن طريق الهجرة غير الشرعية لبلوغ هدفهم و تحقيق طموحاتهم هروبا من واقع مزري في بلد يزخر بكل الخيرات والثروات لكن هذه " البيئة الاجتماعية خصبة لنمو الانحراف والتهميش ليساهم هذا الأخير في اختلال صورة الذات عند الشباب العاطل عن العمل ما يولد لديه آثار سلبية تقوده في الكثير من الأحيان إلى الانعزال وعدم الاندماج في الوسط الذي يعيش فيه إلى جانب إحساسه بالنقص وصعوبة إقامة العلاقات مع الآخرين لأنه يعتقد أن وجوده في أدنى الهرم الاجتماعي ما يجعله يشعر بالمعاناة وتدفعه للهروب من الآخرين"[1].

وكخلاصة لهذا كله يمكن تقسيم الأشخاص الذين يلجؤون إلى الحرقة إلى ثلاث فئات:

أ- **فئة الطلبة** : يلجأ البعض من الطلبة إلى الحرقة بسبب التسليم بفكرة أن العمل غير متوفر في الجزائر وأن الطالب ورغم امتلاكه للشهادة العلمية التي تعد المفتاح للدخول إلى سوق العمل إلا أن هذا قد يعتبر مستحيلا بالنسبة للبعض أو قد تطول المدة لاستلام منصب شغل والذي قد لا يتناسب مع مجال تخصصه أو حتى أن الأجر لا يكفيه،ويتعلق هذا الأمر بالنسبة للطلبة الذين تخرجوا أو حتى الذين لم يتخرجوا بعد لكنهم يفضلون الحرقة بدل أن يحصل لهم مثلما حصل مع غيرهم ممن سبقوهم ، فلا يرضون بالبطالة أو الانتظار وتتكون لديهم اتجاهات سلبية نحو المجتمع الذي أعدهم كل ذلك الإعداد الطويل ليلقي به في الشارع .

[1]- ڤيرة إسماعيل، إبراهيم توهامي، مجتمع التهميش وآليات الاستغلال، ص21-24، 2009

ب- الفئة العاملة:هي الفئة التي تعمل لكنها تراه غير كافي وقد تلجأ إلى الحرقة تحت تحفيز عوامل متعددة منها :

*رؤيتهم لأشخاص بطالين هاجروا ونجحوا في الوصول وتكوين ثروة ،أو أنهم يهاجرون بغية البحث عن أمور تتعلق بالجانب النفسي وليس المادي .

فالهجرة غير الشرعية لم تعد تقتصر على البطالين فقط كما كان معروفا وإنما مست كل الشرائح الأخرى كما بينا هذا (الطلبة مثلا وحتى العمال).

الجدول رقم 23: يبين عدد الأفراد الذين لديهم عمل .

لديك عمل	التكرار	النسبة
نعم	107	%53.5
لا	93	%46.5
المجموع	200	%100

بنسبة 53.5%من العمال يعيشون أوضاع معيشية صعبة نتيجة أن الدخل غير كاف لتلبية الاحتياجات الأساسية، كما سيوضحه الجدول رقم 24.

الجدول رقم 24: يوضح إن كان هذا العمل كاف من ناحية المدخول (العينة تشمل 107فرد أي فقط بالنسبة لمن لهم عمل)

الدخل كاف	التكرار	النسبة
نعم	32	%29.9
لا	75	%70.1
المجموع	107	%100

بنسبة 70.1%من المبحوثين العاملين يؤكدون أنه لا يوجد توازن بين الأجرة والقدرة الشرائية ما دفع بالبعض إلى التفكير في حلول أخرى تخفف عنهم مشاكلهم ، من بينها ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم 25: يبين الحل البديل لتحسين الوضع المادي للعاملين (75 فرد)

الحل البديـل	التكـرار	النسبـة
تغيير العمل	24	%32
إضافة عمل آخر	24	%32
السماح للزوجة بالعمل	2	%2.7
الهجرة	25	%33.3
المجموع	75	%100

33%من العينة المبحوثة يؤكدون بأن الهجرة إلى بلد أوروبي هي العامل الوحيد الذي يمكنهم من تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية .

ج- فئة البطالين : باتت الحرقة المخرج الوحيد بالنسبة للذين لا يعملون رسميا ،بحيث يرونها بأنها واقع مفروض ولا يوجد بديل أو خيار آخر ،وأحيانا تنشط هذه الفئة في أعمال حرة ومؤقتة بهدف جمع المال الذي يمكنهم من تسديد تكاليف الحرقة.

وعن بعض المؤشرات الإحصائية للوضع الاجتماعي بالجزائر كما أوردته وزارة العمل والحماية الاجتماعية أنه " 3.7 مليون بطال يضاف إليهم سنويا 250 ألف ممن يلتحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبهم من المعاهد والجامعات"[1].

من خلال هذا كله لم تبق الحرقة حكرا على كل بطال فقير بل تم تسجيل حالات عديدة لحراقة ميسوري الحال من موظفين وحاملي الشهادات ، هذا ما يدل على أزمة حقيقية وحسب جريدة الأمة العربية–العدد531– فإنه ثمة وجود لحالات نادرة ومتميزة إذ تم القبض "على حراقة تراوحت أعمارهم من 26–36 سنة من بينهم 6 أفراد من شريحة الصم والبكم

[1] جريدة اليوم ، العدد 531 – 29 / 2000/10 .

وواحد معاق حركيا بنسبة 100% تم إنقاذهم في 14 أكتوبر 2006 ،وتم القبض أيضا على نساء حوامل ،كهول وحتى قصر"[1].

الجدول رقم 26: يبين التفكير في الحرقة حسب السن (43عينة)

		السن		المجموع
		18- 30 سنة	30- 40 سنة	
التفكير في الحرقة	التكرار	37	6	43
	النسبة	%86.1	%13.9	%100

إن النسبة العالية التي تفكر في مشروع الحرقة هي فئة الشباب ،بحيث تؤكد نسبة 86.1%من العينة المبحوثة على هذا ويرجع ذلك كون عالم الشباب يجمع بين الحلم والواقعية ، المغامرة المشحونة بالاندفاع والتطلع ونجدهم محملين بالكثير من الأحلام التي ينوون تحقيقها والوصول إلى مكانة معينة ، كما أن طموح هذه الشريحة كثيرا ما يصطدم بتعقيدات الحياة اليومية والمشاكل الاجتماعية التي يتخبطون فيها وهو ما يحدث اضطرابات في حياة الشباب فتؤدي بهم إلى الانحراف والقيام بالحرقة نتيجة غياب الشروط الضرورية للعيش.

الجدول رقم27: يبين التفكير في الحرقة حسب المستوى الدراسي

		المستوى الدراسي					المجموع
		أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
التفكير في الحرقة	التكرار	0	6	21	8	8	43
	النسبة	0	%13.9	%48.9	%18.6	%18.6	%100

[1]جريدة الأمة العربية، العدد 524، 2010/08/10.

إن الفئة ذات المستوى المتوسط هي التي تفكر في القيام بظاهرة الحرقة أكثر من الفئات الأخرى بحيث قدرت نسبتهم بـ 48.9 % وقد يرجع هذا كون أن هؤلاء ليس لديهم أمل في الحصول على فرص عمل في ظل غياب الشهادة العلمية التي تفتح الآفاق ، بينما تعادلت النسبة عند الثانويين والجامعيين الذين صرحوا أيضا بأنهم يفكرون في الحرقة رغم المستوى العلمي الذي يملكونه ورغم علمهم بما تحدثه هذه الظاهرة من مآسي ، وحتى من ناحية الدين والتي تعتبر بمثابة انتحار وحرام شرعا إلا أنهم يقبلون عليها و تعتبر دوافع الحرقة عندهم دوافع إستراتيجية ناتجة عن قناعة بأن ضمان المستقبل في البلد الأصلي لم يعد مجديا ،ما يستدعي البحث عن وسط يوفر لهم ظروف ملائمة بعد أن استحال توفرها في الجزائر.

الجدول رقم 28: يبين التفكير في الحرقة حسب الحالة المدنية .

		الحالـة المدنيـة				المجموع
		أعزب	متزوج	أرمل	مطلق	
التفكير في الحرقة	التكرار	39	3	1	0	43
	النسبة	%90.7	%6.9	%2.4	0	%100

90.7%من العينة المبحوثة تصرح بأن الأعزب هو الذي يفكر أكثر في ظاهرة الحرقة كون هذه الفئة متحررة من كل قيود وحواجز تمنعها من هذا وفي مقدمتها الأسرة والأولاد أما المتزوج فإنه قبل أن يقدم على أي خطوة للحرقة فإنه يضع عدة حسابات من بينها أن الحرقة قد تكون ناجحة كما أنها قد تفشل وتعرضه للموت أو السجن ما يؤدي إلى إفراز مشاكل متعددة تنعكس سلبا على أسرته وتصبح مهددة بالانهيار نتيجة ما آل إليه كما أن الأولاد قد يعانون من هذا .

الجدول رقم29: يبين المشاكل التي يعاني منها الحراق :

	نـوع المشاكــل	المجموع

		بطالة	اجتماعية	عائلية	عاطفية	مخدرات	43
التفكير في الحرقة	التكرار	21	14	01	03	04	
	النسبة	%48.9	%32.6	%2.3	%6.9	%9.3	%100

أكدت دراسات متعددة حول ظاهرة الحرقة وأوضحت بأن البحث على تحسين الوضع المادي هو العامل الرئيسي الذي يدفع بالشباب إلى القيام بها، من جهتنا 48.9%من الشباب المبحوث يدلون بأنه يوجد دوافع متعددة يمكن أن تجبر الفرد على الحرقة منها الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية...الخ.

5-3) الأسباب الاجتماعية:

إن ما يشهده المجتمع الجزائري اليوم من تناقضات على المستوى الاجتماعي يرجعه البعض إلى الاستعمار الفرنسي هذا الأخير الذي خلف تغيرات متعددة نتيجة إتباعه سياسة الاقتلاع الجدري،فعمل على تدمير الأطر الاجتماعية وغير نوع الروابط بين الأفراد ودفع بالمواطن الجزائري إلى الهجرة والغربة .

كما عمل على القضاء على البعض من المعايير والقيم السائدة ،وبرزت عدة تغيرات إثر ذلك ،أما على مستوى الأسرة فقدت استبدلت أيضا العلاقات التي كانت تربط الفرد بالآخر وانتقلت من حالة التماسك إلى حالة يميزها الضعف والفتور ،وهذا ما ساهم أكثر في اندثار بعض التقاليد ،وتواصلت هذه التغيرات بوثيرة متواصلة بحثا عن التحرر أكثر كما بين الباحث الجزائري مصطفى بوتفنوشت في كتابه "العائلة الجزائرية" الذي تكلم فيه عن أبرز التغيرات التي مست العائلة الجزائرية وواجهها المجتمع حيث قال " أن الطموح إلى العصرنة

وإلى الحضرية جعل من البنية التقليدية وكأنها في طريق إلى الزوال"[1]، والذي نفسره بأن الشباب سعى إلى مواكبة الغرب والتأثر بهم ،وأحدثت عدة تغييرات أهمها :

*العمل على تصفية بعض المبادئ التي عملت عائلاتهم على نقلها إليهم وتنشئتهم عليها واستبدالها.

*تعقد عملية التنشئة والاعتماد على مؤثرات غربية بدلا من المؤسسات المحددة الوظائف والأدوار وهذا نتيجة " تعاظم دور القوى غير المقننة مثل الإعلام الفضائي وانفجار كثافة العلاقات الاجتماعية على اختلافها وقواعد المعلومات وانتشارها المتسارع"[2]،كل هذا لم يتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري الذي تحكمه ضوابط ومعايير مغايرة تماما للمجتمعات الغربية بحكم انتماءه العربي الإسلامي، هذا ما أحدث تغييرا في البنية العائلية وأصبحت:

-أقل تضامنا من السابق وأكثر أنانية .

-انتشار الحريات الفردية خاصة عند المراهقين.

- ضعف عملية التواصل وعدم إحساس الفرد بالآخر .

- تراجع سلطة الوالدين وضعف سيطرتهم بسبب التفككات الحاصلة .

كل هذا تولد عنه عدة مشاكل اجتماعية خطيرة كتعاطي المخدرات، الإجرام، الحرقة والانتحار الذي أرجعه دوركايم في كتابه Le suicide أن له علاقة بالرابط الاجتماعي ونفس الحال بالنسبة للحرقة في بعض الحالات وبالموازاة مع هذا يصنف "الباحث الجزائري محمد رمضان الهجرة السرية وفقا لنظرية دوركايم في الانتحار إلى ثلاثة أنواع"[3] وهي:

- الهجرة السرية وكونها انتحار أناني ،الهجرة السرية وكونها انتحار إيثاري ، الهجرة السرية وكونها انتحار أنومي .

أ- **النوع الأول:**يحدث بسبب النزعة المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها ويكون هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع ،

[1]Mostefa Boutefnouchet , La famille algérienne ,Evolution et caractéristiques récentes,2eme Ed , SNED, Alger 1982.

[2]ماجد الزيود – المرجع السابق- ص 51.

[3]محمد رمضان، المرجع السابق- ص204

حيث لا يجد الحراق من يسانده عندما تحل به أية مشكلة وتصبح الحرقة من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه ، فكلما كان هناك تفكك أسري ،عدم الاندماج في البناء الاجتماعي وازدياد القيم الانعزالية والنزعات الفردية ترتفع نسبة الحرقة فحسب بعض المبحوثين في هذه الحالة من السهل عليهم العيش بعيدا عن العائلة والتخلص من هذه المشاكل ويجدون الحرقة الوسيلة الفعالة ويعتبرونها كحل نهائي هروبا من المعاناة .

ب- النوع الثاني(الحرقة وكونها انتحار إيثاري):يحدث هذا النوع عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص مشبعين بفكرة الحرقة (جماعة الرفاق) خاصة مع تفضيل أغلبية الشباب لقضاء أكثر أوقات فراغهم خارج المنزل ،ما دفع بعلماء الاجتماع المهتمين بقضايا الشباب إلى صياغة مفهوم ثقافة الشباب التي "تعبر عن مجموعة من القيم والمستويات السلوكية التي يكونها الشباب وتمثل ثقافة فرعية متميزة داخل الثقافة الأكبر"[1].

وحسب المبحوث الآتي يؤكد أنه حتما لجماعة الرفاق تأثيرا بالغا في دفع الفرد للحرقة حيث يقول " ***أنا نعيش في حي أغلب الذين يسكنونه تجد موضوعهم الرئيسي هو الحديث عن الحرقة والتكلم عن أشخاص لهم يعيشون في الخارج وعن ما حققوه من كسب للمال والأوضاع الجيدة التي يعيشونها وحتى زواجهم بأجنبيات، كل هذا يدفع بالبعض إلى الغيرة وحب التقليد وأنا من ضمنهم*** ".

- وضمن النوع الثاني تتدرج حالة أخرى لأشخاص تربطهم علاقة قوية بعائلاتهم ويفكرون في الحرقة ويعتبرونها كحل لتخليص الأهل من ما يعيشونه من مشاكل مادية ويريدون من خلال القيام بهذا الفعل تقديم المساعدة لهم ، حيث يقول المستجوب التالي" **أنا راني باغي نحرق باه نعيش ونعيش والديا ونخرجهم من الميزيرية لراهم فيها** "، هذا ما يعني أنه يريد الهجرة لتحسين أوضاعه وأوضاع عائلته المزرية .

[1] ماجد الزيود ، المرجع السابق – ص 62 .

ج- النوع الثالث الحرقة وكونها انتحار أنومي:يحدث هذا النوع عندما تنحل النظم الاجتماعية، الثقافية والأخلاقية في المجتمع وتضطرب الحياة الاقتصادية والسياسية فتحدث هوة ثقافية تفصل بين الأهداف والوسائل ، بين الطموح الشخصي وبينما هو متوفر فعلا .

وعليه يرى العديد من المختصين أن الحرقة اليوم مشكلة تحتاج إلى معالجة اجتماعية قبل أن تكون المعالجة أمنية أي تدخل الأسرة والمجتمع المدني بكل مؤسساته للمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك من أجل تعزيز الروابط الاجتماعية وتقويتها عن طريق الحوار وتقديم النصائح للشباب بخطورة هذه الظاهرة وما تخلفه من مآسي خاصة أن

هؤلاء الشباب أصبحوا يسعون إلى التحرر أكثر وأصبحوا يتصورون أن "الحرية هي التصرف وفقا للأهواء والنزوات حتى ولو كان ضد الدين أو الأعراف والتقاليد الاجتماعية وانحسرت قيمة حب الوطن من قلب ووجدان الشباب وأصبح الوطن بالنسبة لهم أي مكان يحقق لهم الرفاهية والثروة "[1].

من جهة أخرى نلاحظ أن الأسرة الجزائرية تعاني من اهتزازات واضطرابات متعددة وهذا بسبب " فقدانها للكثير من الوظائف التقليدية كالوظيفة الاقتصادية، الترفيهية والدينية واحتفظت بوظيفة الإنجاب والتنشئة فقط"[2]،فهذه التغيرات الأسرية في الاتجاه السلبي تحتاج إلى حلول ناجعة على المستويين المادي إضافة إلى الدعم المعنوي.

الجدول رقم 30: يوضح على ماذا يقتصر دور العائلة حسب رأي المبحوثين ؟

دور العائلة	التكرار	النسبة
الكل معا	114	%57
التربوي	38	%19
المادي	17	%8.5
العاطفي	17	%8.5
التعليم	14	%7

[1] ماجد الزيود،المرجع السابق- ص94.

[2]إدريس عزام ، موسى بوحوسة وآخرون ، المجتمع الريفي والحضري والبدوي ، مصر 2010 ، ص 249 .

المجموع	200	%100

بنسبة 57%من المبحوثين يؤكدون أن دور الأسرة يكمن في توفير الجانب المادي،التربوي، العاطفي والتعليم للأبناء فكل هذه الأمور تعتبر جوهرية وضرورية في عملية التكوين والتنشئة حتى لا يكون هناك انحراف أو سلوكات غير سوية، حيث يبقى التغير الاجتماعي الذي يحدث في ظروف تتسم بعدم الاستقرار والاضطراب باعثا على زيادة القلق من المستقبل وهذا ما يدفعه إلى رفض هذه الأوضاع المزرية باتخاذ مواقف عدائية كالسرقة، تعاطي المخدرات أو حتى الهروب منها عن طريق الحرقة التي أصبحت تعبرعن يأس الشباب وهذا ما تؤيده تلك القضية التي اشتهر بها إميل دوركايم والقائلة – أن بناء المجتمع الحديث هو مهدد دائما بانهيار داخلي في قواعد التنظيم– .

هذا ما يعني أن الاستقرار ضروري في عملية بناء الأسرة و استمرارها حيث كثيرا ما تعمل المشاكل الاجتماعية على زعزعة هذا الاستقرار وترك الأبناء يعانون، ومن ضمن هذه المشاكل التي يشهدها المجتمع الجزائري هي الطلاق التي ارتفعت نسبته أيضا وانعكست آثاره السلبية على سلوكات الأبناء .

الجدول رقم 31 : مساهمة التفكك الأسري في رفع نسبة الحرقة حسب رأي المبحوثين

مساهمة التفكك الأسري في الحرقة	التكرار	النسبة
نعم	164	%82
لا	36	%18
المجموع	200	%100

يتضح من خلال هذه المعطيات أن82%من مجموع المجيبين يرون أن التفكك الأسري سواء عن طريق الطلاق، موت أحد الوالدين أو تخليه عنهم يؤدي إلى إيجاد مشاكل مختلفة داخل الأسرة والتأثير على أفرادها سلبا فكثيرا ما يلجأ البعض إلى الحرقة نتيجة المشاكل التي

تعيشها أسرهم، وإن كان التفكك الأسري له علاقة في رفع نسبة الحرقة هذا لا يعني أنه الكثير من الأفراد تربطهم روابط قوية بعائلاتهم لكنهم قادرين على العيش بعيدا عن العائلة لأن الظروف حتمت عليهم هذا .

الجدول رقم 32 : يبين درجة الارتباط بالعائلة:

درجة الارتباط بالعائلة	التكرار	النسبة
متينة	88	%44
متوسطة	45	%22.5
عادية	53	%26.5
ضعيفة	14	%7
المجموع	200	%100

بنسبة44%من الأشخاص المبحوثين تربطهم علاقة متينة بعائلاتهم ومازالت العائلة في نظرهم أهم مؤسسة اجتماعية ضرورية في حياة الفرد رغم كل شيء، في حين نسبة قليلة تمثل 7% لأفراد علاقاتهم بعائلاتهم ضعيفة ويعشون مشاكل ويعانون من سوء التواصل، وبين هذا وذاك إلا أن الكثير منهم قادر على ترك العائلة والقدرة على العيش بعيدا عنها وبمفرده وهذا ما سيتضح أكثر فيما يلي:

الجدول رقم 33: يمثل القدرة على العيش بعيدا عن العائلة:

القدرة على العيش بعيدا عن العائلة	التكرار	النسبة
نعم	112	%56

لا	88	%44
المجموع	200	%100

بنسبة 56%من المبحوثين أكدوا بأنهم قادرين على العيش بعيدا عن العائلة أو ما يعرف بالاستقلالية الذاتية ، فالكثير من الشباب يهاجرون إلى عدة دول أجنبية للعمل أو حتى لإتمام دراستهم وقد يشمل هذا الذكور والإناث اللواتي أصبحن يهاجرن بمفردهن.

5-5) الموقع الجغرافي:

انتشرت ظاهرة الحرقة في السنوات الأخيرة في المنطقة المغاربية واعتبرت من أكبر المناطق التي تشهد هذه الظاهرة وذلك بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي المتميز سواء بحدودها البرية ومواقع شواطئها المهمة التي تعتبر صلة وصل بين إفريقيا وأوروبا فعامل قرب المسافة اعتبر عاملا مهما وحاسما في تحديد وجهة الحراق ، حيث لا تبعد أوروبا عن الشاطئ المغربي إلا بـ 14كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته من الشاطئ المغربي وقرب تونس أيضا من جزيرة لامبدوزة الإيطالية .

فالجغرافيون يرون أن عدد المهاجرين إلى بلد ما يرتبط ارتباطا عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والموطن الأصلي الذي خرجت منه الهجرة بينما يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة ،وهذا ما أهل الجزائر إلى أن تتحول إلى نقطة عبور بالنسبة للعديد من الأفارقة نحو الدول الغربية، كما أكد على هذا الأمين العام لمندوبية حكومة الباليار الإسبانية قائلا " لا يمكن تجاهل العامل الطبيعي في ملف الهجرة السرية فالجزائر أقرب دول الشمال إلى جزر الباليار سيما مايوركا لذلك فإن لم تكن إسبانيا هي هدف المهاجرين الأساسي فهي في أعينهم نقطة عبور، وأن هناك حالات مثلا لمهاجرين سريين تم القبض

عليهم على الأراضي الإسبانية وجهتهم الرئيسية فرنسا ويؤكد أن الأمر بات مقلقا "[1]، كما رفضت فرنسا على حد تعبير وزير داخليتها أن تتحول أوروبا إلى معبر وهو ما يتطلب تدعيم حراس الحدود من أجل ضمان رقابة أحسن للحدود مع الخارج فضلا على مواصلة الحوار مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من ضمنها دول المغرب العربي التي يربطها بأوروبا ما لا يقل عن 15 اتفاقية تتعلق بهذا السياق، وأوضح المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية برنار فاليرو" أن المشكل يتطلب استجابة جماعية وتعاون مع البلدان الأصلية وبلدان العبور"[2].

وعن الموقع الجغرافي لمدينة وهران الواقعة عند مدخل البحر المتوسط والقريبة من السواحل الاسبانية فقد ساعدها هذا في أن تكون قبلة لحراقة جزائريين من مناطق مجاورة لها مثل معسكر،غليزان ،تيارت وغيرها للعبور إلى دول أوروبية وتحقيق هدفهم حيث يقول أحد الحراقة " ***الجزايري إذا عول على حاجة ودارها في راسه حتى واحد ما يحكمه، نحرق بالبحر ولا بالبر وتجيب ولا تخيب*** ".

ما يعني أن الحراق يتحدى كل الصعوبات للوصول إلى غايته.

5-6) الأسباب الأمنية والسياسية:

كثيرا ما ظلت التحركات السكانية مرتبطة بالأزمات السياسية التي عاشها العالم العربي وكل هذا ساهم في تغيير الخريطة السكانية، فانتشار الحروب، النزاعات السياسية ، العرقية والاضطهاد بين الشعوب ينشر فكرة الخوف من المصير الذي يؤثر تأثيرا قويا على اتجاهات الهجرة الدولية وأنماطها ،ففي أوقات الأزمات والانتكاسات يتحتم على بعض الأشخاص اختيار المناطق الأكثر أمانا طلبا للجوء السياسي والحماية مثل ما حدث في الجزائر خلال فترة التسعينيات اثر وجود الإرهاب أو ما عرف بالعشرية السوداء.

5-7) تأثير وسائل الإعلام:

[1] جريدة الخبر – 24 أفريل 2008 .

[2] جريدة الخبر – 18 فيفري 2011 .

منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين توسع الغرب في العالم الثالث عن طريق الحماية والاستعمار مستغلا خيراته وعمل على نشر البعض من قيمه، أفكاره ولغته وساهم في تغيير البنية الأساسية لهذه المجتمعات، وبالرغم من التحرر التاريخي لهذه الشعوب إلا أنها مازالت تعاني التبعية لها بشكل أو بآخر وهذا من خلال فرض حضارتها،وما ساعد في هذا وسائل الإعلام بمختلف أشكالها السمعية، البصرية وحتى المقروءة وإن كانت البصرية الأكثر تأثيرا كالتلفاز والانترنت خاصة مع توفر الهوائيات بشكل كبير، هذا ماساهم في انفتاح المجتمعات على بعضها البعض وشكلت دافعا كبيرا في تزايد وتيرة الهجرة من خلال ما تبثه من برامج وأفلام وغيرها التي تبين الظروف الجيدة التي يعيش فيها الفرد الغربي هناك وكانت الحافز الأقوى لدفع الشباب الجزائري إلى الرحيل والتطلع إلى عالم أكثر تطورا وإغراء ورسمت توجهاته وجعلته يطمح للعيش مثلهم (حسب المبحوثين).

فلوسائل الإعلام تأثير بالغ الأهمية في حياة الفرد حيث مكنه من الاطلاع على التباين والفرق الموجود بين دول الشمال والجنوب على مختلف المستويات الاجتماعي، العلمي، الاقتصادي والثقافي ....إلخ وهنا يؤكده أحد المبحوثين قائلا " ***حنا وين رانا وهوما وين راهم، مراناش عايشين لهنا، هوما فور علينا بزاف ، حنا مازالنا في الثمانينات*** "

ما يعنى أننا ما زلنا نعيش بعض مظاهر التخلف ولن نلتحق بعد بالركب الحضري وإلى ما وصلت إليه غيرنا من الدول المتطورة.

فالكثير من الباحثين يرون أن الشعوب العربية تعيش اليوم استعمارا أو ثورة لكن بشكل جديد وهي ثورة الاتصالات والمعلومات التي "أحدثت نقلة مجتمعية قوية بسبب الانفتاح على الروافد العلمية والتكنولوجية وأنظمة الاتصالات"[1]، كما لعبت هذه الوسائل أيضا دورا هاما وجوهريا في إخراج بعض الأفراد من بيئتهم الثقافية المحافظة التي تسيطر عليها الأعراف، التقاليد،المعتقدات والأخلاق إلى بيئة مغايرة متناقضة تعيش صراعات، فصار الفرد الجزائري

[1] غريب عبدالكريم، وآخرون، التواصل و التثاقف –الدار البيضاء 2009، ص156.

يميل إلى التقليد الأعمى، التقمص، الأخذ من الثقافات العالمية والحلم إلى الهجرة سرا إلى هذه الدول التي يراها بالنسبة له مثالية،هذا بالنسبة للإعلام الخارجي.

وعن وسائل الإعلام المحلية فهي أيضا تساهم من جهتها في هذا الدفع حيث أنها لا تعمل على تقديم برامج توعية للشباب الجزائري حول مخاطر الحرقة بالإضافة إلى نقص الحصص التي تطرح مشاكلهم وتهتم بهم وتعبر عن انشغالاتهم وهذا ما يزيد بشعورهم بالتهميش والرغبة إلى الهجرة.

إضافة إلى التلفاز فالانترنت هو الآخر أصبح أقصر طريق للهجرة ووسيلة ناجحة من خلال الحصول على استمارات ومعلومات تخص التأشيرة فلم يعد الشباب الجزائري يحتاج إلى محامي أو مكتب أو وسيط يساعده للحصول على هذه التأشيرة وهنا " نذكر كندا مثلا التي تفتح أمام الشباب باب الهجرة وتخصص وزارة بأكملها لدراسة الملفات ولديها برنامج سنوي يضبط أعداد المهاجرين ونوعيتهم وينتظر أن تشهد السنوات القليلة القادمة موجات هجرة متزايدة بالنظر إلى ميزة الانترنت باختصار بعد الشرق عن الغرب وقطع المحيطات في لحظات"[1].

كل هذا دفع بالمختصين إلى التحذير" من عولمة القيم الاجتماعية من خلال انتشار وسائل الإعلام ووصولها إلى كل منزل في أقصى بقاع الأرض بواسطة نشر المعلومات خصوصا في غياب أي وعي لخطورة مثل هذا الانتشار وغياب مشروع لمواجهة هذه العولمة وعموما فإن الإعلام أصبح من أهم وسيلة لفرض الهيمنة الثقافية الغربية وأكثرها خطورة وأبعدها أثرا"[2].

خاصة وأن نسبة كبيرة من الأفراد الجزائريين حسب البحث صرحوا بأنهم يقضون أكثر أوقات فراغهم أمام التلفاز.

الجدل رقم 34: يبين أين يتم قضاء وقت الفراغ حسب أفراد العينة:

[1] جريدة الخبر الأسبوعي – العدد 261، 28 / 02 إلى 5 / 03 / 2004، ص 10.

[2] ماجد الزيود – المرجع السابق، ص 76.

وقت الفراغ	التكرار	النسـبة
التلفزيون	105	%52.5
الانترنت	44	%22
المكتبة	27	%13.5
الرياضة	16	%8
المسجد	08	%4
المجموع	200	%100

بنسبة52.5%من المبحوثين يقضون وقت فراغهم أمام التلفاز وهذا ما يهدد الثقافات الوطنية ويجعلها تفقد هويتها وأصبح هذا الاختراق الثقافي " كآلية متطورة تسعى إلى تكريس منظومة معينة من القيم الوافدة التي تتفاعل داخل المجتمع وتسري ببطء مخترقة منظومة القيم الثقافية الوطنية فتعمل على تفتيتها وتمزيقها من الداخل"[1].

من جهتها الكلمة المطبوعة من كتب، جرائد وصحف وسائل لا يستهان بها إذ تعمل هي الأخرى أيضا على نقل الأفكار إلى الملايين من القراء حول العالم الآخر و ساهمت إلى حد كبير في تأجيج مشاعر الفرد ودفعه إلى الهجرة وتحفيزه بصورة كبيرة جدا ، كما ألغت هذه التكنولوجيا الحدود الجغرافية وساهمت في تقريب المسافات بين الشمال والجنوب وتخطيها، ما سهل من إمكانية الحصول على المعلومات من أي مكان وتجميعها وبثها بشكل فوري متخطية قيود الوقت ، وهذا ما جعل هنتغتن في كتابه صراع الحضارات يعتقد" أن الصراعات المقبلة في العالم الجديد لن تقوم على أسس إيديولوجية أو اقتصادية بل إن مصادر الصراع ستكون بالأساس ثقافية"[2]."

الجدول رقم 35: يبين إن كان لوسائل الإعلام دور في دفع الأفراد للهجرة

تأثير وسائل الإعـلام	التكـرار	النسـبة

[1] حسن عماد مكاوي ، عادل عبد الغفار – الإعلام والمجتمع في عالم متغير ،لبنان 2008 ، ص25 .

[2] غريب عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص 14 .

نعم	136	%68
لا	58	%29
بدون إجابـة	06	%3
المجموع	200	%100

بنسبة 68% من المبحوثين يرون أنه إضافة إلى العوامل المذكورة سابقا والتي تساهم في دفع الفرد إلى الهجرة فإن وسائل الإعلام هي جزء من هذه العوامل الدافعة أيضا والتي ساهمت إلى حد كبير في تأجيج أفكاره وإغرائه ، وجعله يطلع على عالم تتوفر فيه كل الشروط الضرورية والحقوق الأساسية للمواطن وهذا ما لا يجده في مجتمعه أو بدرجة أقل، ما يشكل له رغبة في الخلاص من أوضاعه المزرية واللحاق بالعالم الآخر سعيا منه لتحقيق ما يبحث عنه و تكون الهجرة هي المخرج الوحيد لكل هذا، أما 29% من الأفراد يرون عكس ذلك بل يعتبرون أن الدوافع الأخرى هي التي تأتي في المقدمة .

أما عن طرق التأثير فقد اختلفت وتعددت.

الجدول رقم 36: يوضح الطرق التي تؤثر بها وسائل الإعلام (136 فرد)

طرق التأثير	التكـرار	النسـبة
الإغراء	95	%69.8
تقديم التسهيلات	26	%19.2
نقص الحوار	15	%11
المجموع	136	%100

بنسبة أعلى تمثل 69.8%يرون أن الكيفية التي تؤثر بها وسائل الإعلام وبدرجة كبيرة هي الإغراء الذي يمارس على الشباب العربي والجزائري خاصة وهذا من خلال ما تقدمه بعض المحتويات والبرامج الغربية حول طبيعة وأوضاع حياة الأفراد في هذه الدول وعن توفير كل الحقوق لهم من خلال الخطابات التي تروج عن الديمقراطية والحرية الشخصية

وغيرها،وبنسبة 19.2 % يرون أن ما تقدمه هذه الوسائل المكتوبة كالجرائد أو المسموعة المرئية من تسهيلات وتحفيزات خاصة بالنسبة للأفراد ذوي المستوى التعليمي العالي والمواهب وذلك للاستفادة منهم ، مثل ما نجده في الجرائد حول تخصيص تصفيات إلى أمريكا وعدة دول أخرى وتتم من خلالها تحديد نسبة معينة من الأشخاص لتسهل لهم طرق هجرتهم ، في حين 11%منهم يبينون أن نقص الحوار مع الشباب وعدم تخصيص مساحات واسعة تبين قدراتهم وإبداعاتهم أو حتى لطرح انشغالاتهم وغلق قنوات التحاور والتوعية على مستوى القنوات الوطنية يدل على عدم الاهتمام بهذه الفئة المهمة من المجتمع وبالتالي الشعور بالإقصاء والتهميش وكنتيجة لكل هذا يكون الاختيار للحرقة بسبب عدم الرضا .

الجدول رقم 37: يبين الوسائل الأكثر تأثيرا في دفع الفرد للهجرة (136فرد)

الوسائل الأكثر تأثير	التكرار	النسبة
التلفاز والانترنت معا	64	%47
التلفاز	34	%25
الانترنت	25	%18.4
الجرائد	13	%9.6
المجموع	136	%100

47% من المستجوبين يرون أن من بين الوسائل الأكثر تأثيرا في دفع الفرد إلى الهجرة هو التلفاز والانترنت بدرجة أكبر وذلك لعدة اعتبارات أن هتين الوسيلتين أصبحتا واسعة الانتشار بعد أن كانت حكرا على فئات محدودة ولأنهما مرئيتان أيضا وهذا ما يزيد من شدة التأثير ، فرغم الوجه الإيجابي للإعلام إلا أنه أصبح من أكثر الوسائل التي تفرض هيمنتها الثقافية الغربية من خلال ما تنشره من معلومات ومواد مثيرة للشاب الجزائري كما أصبحت تشكل تهديدا يستهدف الروح والفكر وليس المادة وهنا تكمن الخطورة ، فتدفق المعلومات

عبر وسائل نشر العولمة الثقافية من أجل بث مفاهيم تتوغل في منظومة القيم والمبادئ وتزعزعها وتروج لأفكار تحمل خلفيات سلبية والأمر لا يختلف بالنسبة

لباقي الوسائل المقروءة كالجرائد فبنسبة تقدر بـ 9.6%يرون أنها هي أيضا تساهم في دفع الفرد للهجرة وذلك من خلال محتوياتها ومضامينها التي تبث أحيانا بعض المسابقات وتقدم تسهيلات ومساعدات.

فما يمكن التأكيد عليه أن وسائل الإعلام باعتبارها مؤسسة ذات أبعاد مختلفة فكونها اجتماعية تطرح قضايا المجتمع من واجبها أن تعمل على نقل مشاكل ومعاناة الشباب هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تؤثر أيضا على عقولهم ونفسيتهم وأن توجه سلوكاتهم لأغراض وأهداف مدروسة ومصالح معينة وأن تقوم بدورها الفعال .

وبين هذا وذاك يبقى السبب الاقتصادي دائما في مقدمة الأسباب الدافعة للحرقة .

الجدول رقم 38: يبين أكثر الأسباب دفعا للهجرة في نظر المبحوثين:

سبب الهجرة	التكرار	النسبة
الاقتصادي	65	%32.5
الاجتماعي	62	%31
الاقتصادي والاجتماعي معا	58	%29
السياحي	09	%4.5
الأمني	04	%2
السياسي	02	%1
المجموع	200	%100

32.5% من المجيبين يرون أن السبب الاقتصادي يأتي في مقدمة الأسباب دفعا للهجرة فالدول المتطورة والتي تتوفر على فرص الشغل هي المناطق الأولى التي تتجه إليها تيارات الهجرة فالفقر والبطالة يعتبران داعيان قويان للهجرة ، فالكل يتفق أن الأسباب الرئيسية

لظاهرة الحرقة تتمثل في البطالة ، التهميش ، التوزيع غير العادل للثروات ، الرشوة في التوظيف، حيث يقول مايكل هدسون " أن أكبر عقبة في طريق الشرعية هو عدم توفر المساواة بدرجة كافية والمساواة ليست كما تفسرها النظم السياسية والاقتصادية المختلفة فالناس في العصر الحديث ترى في الإحساس بالمساواة شرطا أساسيا لتقبلها الاختياري لوضع ما وتعني العدالة أيضا القوانين المنسجمة مع المنطق والمعقولية في السلوكات وعدم التحيز لمذهب أو عقيدة أو فئة " ، كما صرح البعض أن الأوضاع الاجتماعية المتدهورة التي أصبح يعيشها الفرد الجزائري تجعله يفكر في الحرقة حيث تشهد بعض الأسر اليوم ضعف سيطرة الأب على الأفراد وتراجع مكانته المعهودة في الثقافة التقليدية إضافة إلى ارتفاع حالات الطلاق وضيق السكن.

ومع زيادة هذه الأعباء والصعوبات التي تواجه الفرد الجزائري في الحياة جعلته ينظر إلى المستقبل نظرة غموض وخوف وأحيانا متفائلا بالتغير الجذري للمجتمع.

الجدول رقم 39: يبين نظرة المبحوثين إلى المستقبل.

النظـر إلـى المستقبل	التكرار	النسبة
تفـاؤل	86	%43
غمـوض وتشـاؤم	83	%41
واضـح	32	%16
المجموع	200	%100

بنسبة 43% من الأفراد ينظرون إلى المستقبل نظرة تفاؤلية ويأملون في توفير كل ما يحتاجه هؤلاء عن طريق انتهاج سياسات جديدة للحد من ظاهرة الحرقة وذلك بإعادة هيكلة اقتصاد الدولة عن طريق ترشيد الثروات بشكل متوازن بالإضافة إلى توفير الشغل و القضاء على الفقر ،محاربة الفساد والقضاء على الرشوة ،أما 41% من الأفراد ينظرون إلى المستقبل نظرة غموض وتشاؤم وهذا من منطلق الأوضاع المتأزمة وفي ظل عدم وجود حلول فعلية .

خاتمة الفصل:

لم تعد ظاهرة الحرقة اليوم مقتصرة على عوامل مادية اقتصادية بل أصبحت تدفعها مجموعة من العوامل الأخرى الاجتماعية، النفسية، السياسية بالإضافة إلى ما خلفته نتائج اتفاقية شنجن والدور الذي لعبته وسائل الإعلام في تأجيج مشاعر بعض الأفراد وإغرائهم سواء بالنسبة للبطالين أو حتى العاملين وفي هذا الصدد ذكر الباحث في علم الاجتماع عبد القادر لقجع من خلال دراسة تناول فيها مواضيع متعددة لها علاقة بالشباب منها الحرقة وخلصت النتائج التي توصل إليها "إلى أنه عكس التمثلات والتصورات المسيطرة أن الحراقة ليسوا دائما بطالين وأن الحرقة اليوم أصبحت كمشروع ينجز ويخطط له مثل أي مشروع آخر"[1]،يسعون من خلاله لتجاوز المشاكل والمعاناة التي يعيشونها .

فعوامل الحرقة كما ذكرنا عديدة منها ما يدخل في نطاق جانب التمثلات والتصورات التي يحملها بعض الشباب عن العالم الغربي الذي يعد في نظرهم عالما مثاليا يحقق لهم كل ما يريدونه متجاهلين أهم الصعوبات التي يمكن أن تلحق بهم.

[1]Abdelkader Lakjaa : La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires –in Cellier Henri et Rouage Abla- Algérie France.jeunesse, Ville et marginalité- L'harmattan 2008, P51.

الفصل الثالث:

الإجراءات الفاعلة في مكافحة الحرقة

مقدمة الفصل

للحد من ظاهرة الحرقة واستئصالها لا بد من تعاون وتكاثف أطراف مختلفة منها الإجراءات الأمنية ،الأسرة التي تعد أهم مؤسسة اجتماعية يمكنها أن تساهم بدرجة كبيرة في إعداد أبنائها بالإضافة ، إلى الدور الفعال الذي يجب أن يقدمه كل من علماء الاجتماع،الدين، النفس والإعلاميين في هذا الجانب ،والأهم من هذا كيف يجب أن نحارب الحرقة من خلال تقديم حلول ميدانية ناجعة وملموسة والتي تتمثل في الجانب الاقتصادي وتوفير مناصب شغل للقضاء على ظاهرة البطالة ،هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن يقتنع بعض الشباب بأن الدول الغربية اليوم تعيش أوضاعا متدهورة ولم تعد ترضى باستقبال كل الشرائح بل جعلت من الهجرة الانتقائية أهم قاعدة ترتكز عليها .

ففي هذا الفصل سنتطرق إلى مختلف الأطراف القادرة على محاربة الحرقة وعن المعاناة التي يتلقاها بعض الشباب انطلاقا من الرحلة إلى غاية الوصول.

من أجل التخفيف من حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي خلفت سلبيات عديدة سواء بالنسبة للجزائر أو حتى الدول المستقبلة وبغرض حفظ أمن هذه الدول كثفت الجزائر جهودها للتصدي للمخاطر التي قد تنجم عنها فشكلت عدة مصالح مختصة تقوم بمجهودات معتبرة مهمتها الحفاظ على أمن وسلامة الوطن وشعبه.

1-" دور المصالح المختصة"[1] :

أ- قيادة الدرك الوطني الجزائري : قامت بتشديد الإجراءات لمكافحة الظاهرة وذلك بتأمين وحراسة الشواطئ التي تشكل نقاط إبحار الحراقة ،كما كثفت الدوريات خلال مواقيت الإبحار وفعلت سرايا أمن الطرقات بغرض إحباط أي محاولة للهجرة غير الشرعية .

ب- مجموعة حراسة الحدود (GGF): تعمل هذه المجموعة تحت قيادة الدرك الوطني حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفين بالتصدي لجميع أشكال التهريب بما في ذلك الهجرة السرية .

ج- حراس السواحل : هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني وتنحصر مهمتها في حراسة الشواطئ الجزائرية، كما لها لوازم ووسائل حديثة وبحارة أكفاء يشاركون بطريقة فعالة ومحكمة لضبط الأشخاص المتورطين في الهجرة السرية ،وتجوب في البحر كي تقوم بالتدخلات لإيقاف كل المركبات والقوارب التي يمكن أن تساهم في تهريب الأشخاص وإحباط كل المحاولات لذلك ،كما أنها تقوم بحراسة البواخر الأجنبية .

د- مصالح الشرطة : تقوم مصالح شرطة الحدود بالمراكز الحدودية البرية والمطارات بحماية وحراسة المؤسسات والممتلكات الوطنية المتواجدة داخلها، وتوازيا مع ذلك تلعب دورا هاما في قمع المهاجرين غير الشرعيين كما تمنع الأشخاص الذين ضبطوا متورطين في هذه الجنحة أو محاولي الشروع في الهجرة السرية وتقوم بتقديمهم إلى العدالة.

[1] بحث خاص بمديرية الشرطة لولاية وهران 2007.

ودعم هذا بتنشيط العديد من الملتقيات الخاصة بتهريب المهاجرين وقدمت توصيات والتي من شأنها أن تضع حدا لهذه المشكلة وكذا مساعدة العاملين بالأدوات القانونية اللازمة وكذا المعدات المادية التي ترمي لمكافحة هذه الظاهرة حيث نظمت المديرية العامة للأمن الوطني ملتقى حول التقنيات الخاصة بالتحري وتهريب المهاجرين الذي احتضنه المعهد الوطني للشرطة الجنائية بالجزائر في منتصف شهر ماي 2010 وتوصل إلى ما يلي :

أ- "إدراج فقرة المادة 303 – 30 وتتعلق بشبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين باتجاه التراب الوطني.

ب- تدعيم الفرق الجهوية للبحث والتحري حول الهجرة غير الشرعية بالوسائل البشرية ، المادية والتقنية حسب جدول العدد والعدة .

ج- تعميق التحريات والتحقيقات بهدف تفكيك الشبكات المختصة بقضية التمييز بين الهجرة السرية وتهريب المهاجرين الذي يعد جريمة عابرة للأوطان .

د- وضع إطار تنظيمي لتقرير التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح الأمنية المكلفة بمكافحة تهريب المهاجرين "[1].

2- المقاربة الأمنية في مكافحة الحرقة :

2-1) القانون الجزائري:

لعبت الجزائر دورا فعالا وشرعت بذلك العديد من القوانين المتصدية لهذه الظاهرة والمحاربة لها من أجل حفظ المصلحة العامة أولا وقبل كل شيء ، حيث صادقت "في سنة 2003 على بروتوكول منع قمع الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال وكذلك بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر ، البر والجو المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن ووضعت أحكاما تجرم بموجبها الاتجار بالأشخاص

[1] مجلة الشرطة ، 24 جويلية 2010 .

وتهريب المهاجرين طبقا لمجموعة من القوانين أهمها "المادة 543،544،545،546،547،549،875،859"[1]وغيرها.(انظر الملحق)

ورغم هذه القوانين التي شرعت في حق مرتكبي الهجرة غير الشرعية (الحراقة) إلا أنها تبقى منتشرة رغم علم هؤلاء الأشخاص بهذا .

الجدول رقم 40: يبين معرفة الأفراد بقوانين معاقبة الحراق:

معرفة قوانين معاقبة الحراق	التكـرار	النسـبة
نعم	161	%80.5
لا	39	%19.5
المجمـوع	200	%100

80.5 % من المبحوثين صرحوا بعلمهم للقوانين المجرمة لظاهرة الهجرة السرية مثل دفع الغرامة المالية أو الحبس ، حيث تصنف حسب طبيعتها القانونية بأنها جريمة يعاقب عليها القانون ، فبعد أن يتم القبض على الحراق من قبل حراس السواحل الجزائرية يتم اقتياده (الحراق) إلى فصيلة الشرطة القضائية وتشخص هويته، وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية وتتعرف على طرقه المستعملة للهجرة غير الشرعية ويحرر ضده إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري رقم 05 / 97 ومن تم يقدم إلى العدالة أما الذين يكونون محل بحث فيحولون إلى مصالح أمن الولاية أو أمن الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المعنية .

فالتشريعات الحديثة تشدد على توقيع معاقبة الحراقة خاصة مع ارتباط هذه الظاهرة بشبكات تهريب البشر والاتجار بهم ، ونفس الشيء بالنسبة للدول التي تستقبل الحراق فهي أيضا تتبع إجراءات أمنية أخرى محاولة للتخفيف من نسبة المهاجرين غير الشرعيين حيث يؤكد "

[1] المواد المذكورة أعلاه مستقاة من بحث خاص بمديرية الشرطة لولاية وهران .

رامون أغيري الأمين العام لمندوبية جزر الباليار أن القانون يعاقبهم من ثلاث إلى تسعة سنوات إن وجهت لهم تهمة الاتجار بالبشر وحين ينهون عقوباتهم يرحلون مباشرة "[1].

ورغم صدور هذه القوانين في حق الحراق إلا أنها لم تردع بعض الأشخاص بالشكل الكافي ولم تستطع استئصال هذه الظاهرة من جذورها وهذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم 41 : يبين فعالية هذه القوانين وإمكانيتها في وقف الحرقة :

فعالية القوانين لوقف الحرقة	التكرار	النسبة
نعم	110	%55
لا	90	%45
المجموع	200	%100

55%من المبحوثين يرون أنه بإمكان هذه القوانين أن تكون فاعلة وناجعة في تحديد مسار الهجرة غير الشرعية والتخفيف من نسبتها في حين بنسبة 45% منهم يرون أن هذه القوانين غير كافية لوحدها في محاربة الحرقة وإنما لا بد من تدخل أطراف أخرى.

2-2) على المستوى الدولي :

رأينا أهم القوانين الجزائرية الصادرة لمحاربة هذه الظاهرة ولم يتوقف الأمر عند هذا فقط بل كيف أن موضوع الهجرة غير الشرعية قد حظي أيضا بأهمية كبرى ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية ،كل هذا نتيجة التطورات الحاصلة والتدفق المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين من دول الجنوب إلى الشمال والأخطار التي أصبحت تفرزها هذه الظاهرة خاصة في ما يتعلق بارتباطها بشبكات تهريب البشر والاتجار بهم من جهة ،وأحيانا تكون هذه الملتقيات بدافع حفظ كرامة الإنسان وسعيا من خلالها إلى إيجاد سبل فعالة وناجعة "لضمان الحقوق الطبيعية التي نصت عليها القوانين ومن أهمها نجد "[2]:

[1] جريدة الخبر – الخميس 24 أفريل2008 .

[2] القوانين مستقاة من المصلحة الولائية للشرطة القضائية –بحث خاص بأمن ولاية وهران .

– بروتوكول اتفاق ضد الهجرة غير الشرعية عبر البحر، البر والجو المضاف إلى اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة لعام 2000 م، الذي جاء في ديباجاته أنه على دول العالم الموقعة على الاتفاق أن تعمل بالتعاون على تبادل المعلومات في مجال هذه الظاهرة على اعتبار أن الهجرة غير الشرعية ترتبط بشكل أو بآخر بالجريمة الوطنية المنظمة وما لها من علاقة بالإرهاب، تبيض الأموال، المخدرات والدعارة وغيرها.

– التأكد على معاملة المهاجرين غير الشرعيين بطريقة إنسانية مع المحافظة على كامل حقوقهم وهذا حسب نصوص مواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

– المادة السادسة من البروتوكول:الاتفاق مع كل دولة طرف أن تتبنى تشريع قضائي وإجراءات أخرى ضرورية للتصدي للظاهرة مع مراعاة حقوق الأفراد .

– المادة السابعة من البروتوكول: تنص على التصدي للهجرة عن طريق البحر دون المساس بحرية الملاحة البحرية والمنظمة العالمية البحرية.

– المادة العاشرة من البروتوكول: اتفاق يحث الدول الخاصة التي تربطها حدود مشتركة على تبادل المعلومات تبعا للتنظيم القضائي والإداري خاصة في ما يتعلق بنقاط الانطلاق والوصول، وكذلك المسالك المتبعة ووسائل النقل أو طريقة مشكوك باستعمالها.

– هوية وطرق تنظيم المجموعات الإجرامية المنظمة.

– صحة وشرعية وخصائص وثائق السفر الصادرة من طرف كل دولة وكذلك وثائق الهوية الفارغة والمسروقة.

– تبادل الخبرات بالمجال التشريعي والعلمي .

– التعاون في المسائل التقنية والعلمية لرفع المستوى الموجهة.

– المادة الحادية عشر: تحث كل دولة طرف أن تتدخل دون المساس بحرية تنقل الأشخاص والمعترف بها دوليا.

"وفي برلين الألمانية عقدت المفوضية الدولية لشؤون الهجرة واللجوء مؤتمرا لها وكان ذلك يوم 31 / 05/ 2008 ومن أهم الأهداف التي كان يرمي إلى تحقيقها مناقشة التحديات

المرتبطة بظاهرة الهجرة العالمية في القرن الـ 21 وكذلك البحث في الفرص الرامية نحو التوصل إلى سياسة عالمية للهجرة مع مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان من الدرجة الأولى ، وسعى أيضا للبحث عن طرق أنجع لتفعيل عملية التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين إضافة إلى التطرق للآثار المترتبة على موجات الهجرة إلى الدول الصناعية المستقبلة للمهاجرين "[1].

وباعتبار أن ضعف الاقتصاد والسياسات المنتهجة في الدول المتخلفة وراء هجرة أفرادها بطرق غير شرعية فقد احتل موضوع التنمية السياسية والاقتصادية ومكافحة الفقر في الدول المصدرة للمهاجرين محور التقرير الدولي ، كما تم التركيز على مناقشة التحديات والمشكلات الناجمة عن الهجرة الدولية في كل من الدول المصدرة والمستقبلة على حد السواء، " إضافة إلى مجموعة من القرارات والإجراءات الدولية الصادرة من عدة دول مستها هذه الظاهرة بشكل أو بآخر ومن ضمنها "[2].

– قرار الأمم المتحدة (48 / 102) في شأن تهريب المهاجرين والمطالبة بضرورة تعاون الدول .

– اجتماع قادة الإتحاد لمدينة إشبيلية بإسبانيا لصياغة سياسة مشتركة لمكافحة مثل هذه الهجرة واتبعت عدة إجراءات منها :

أ– مساعدة الدول الفقيرة للتقليل من الأسباب الكامنة وراء تدفق المهاجرين.

ب– فرض عقوبات على الدول التي لا تساعد في مكافحة الهجرة غير الشرعية .

ج– فرض عقوبات قاسية على مهربي المهاجرين غير الشرعيين .

د– تعزيز التعاون بين قوات حرس الحدود ومسؤولي الهجرة .

فما هو ملاحظ أن علاج مشكلة الهجرة غير الشرعية تتم حاليا بمقاربة أمنية بحتة للخفض من عدد المهاجرين غير الشرعيين سواء الأفارقة أو مواطني المغرب العربي، ولكن هذا لن

[1] قوعيش جمال الدين – مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ–العدد رقم04 ديسمبر 2009–منشورات جامعة معسكر، ص 283

[2] طارق عبد الحميد الشهاوي – الهجرة غير الشرعية ، رؤيا مستقبلية – دار الفكر الجامعي ،مصر 2009 ، ص 61 – 62 .

يستأصل المشكلة من جذورها لذلك لابد من دعم هذا الحل الأمني بالمعالجة الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل كل طرف له علاقة بهذه الظاهرة محاولة منه للقضاء على الحرقة .

3- المعالجة الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الحرقة :

علاوة على الإجراءات القانونية المذكورة سابقا لمكافحة الهجرة غير الشرعية والقوانين المكرسة في هذا المجال للتقليل من حدة المهاجرين بهذه الطرق، إلا أن الواقع يثبت أن هذه الظاهرة مازالت تعرف انتشارا وهذا من خلال ما تبينه الإحصائيات الصادرة في الجرائد والتي تتناولها مختلف وسائل الإعلام ، هذا ما يستدعي تدخل المجتمع المدني بكل مؤسساته من ضمنها العائلة وتفعيل دورها في توعية أبنائها ،والعلماء المختصين من رجال الدين لتبيين أن هذه الظاهرة تعتبر حرام شرعا ، تدخل علماء الاجتماع ، النفس ، القانون وغيرهم ممن يمكنوا أن يشكلوا دورا فعالا في المساهمة في هذا الميدان وتجسيد الحلول على الواقع والتعجيل بها .

وتبلورت قناعة مشتركة مضمونها أن محاربة الهجرة السرية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر، ارتفاع نسبة البطالة وانسداد الأفق أمام الشباب في ظل هذا الواقع المزري الذي يعيشه ،وهذا ما يقود إلى خلق سياسة تنموية والتي تتمثل في توفير مناصب شغل دائمة وبأجور مرتفعة تحقق متطلبات الإنسان خاصة الأساسية منها كالحق بالمسكن، الأكل، العمل والتعليم والقيام بإصلاحات قائمة على بناء مشاريع للشباب خاصة باعتبارها الفئة الأعلى نسبة والمتضررة أكثر لضمان مستقبلهم .

فالمقاربة الأمنية لوحدها وما تطبقه من قوانين لمعاقبة الحراق كالحبس أو دفع غرامة مالية ليست كفيلة لوحدها لوقف الحرقة واستئصال هذه الظاهرة من جذورها والتي أصبحت مشكلة تستنزف أهم رأس مال ألا وهو الرأس المال البشري، هذا ما يتطلب تدخل المعالجة الاجتماعية، الاقتصادية وحتى الثقافية ويكون هذا عن طريق ما يلي:

- تواصل الأطراف على المستويين الداخلي والخارجي بغرض منع الآلاف من المهاجرين من الانتقال بطريقة غير شرعية إلى بلدان بحاجة إلى تحقيق أمنها الداخلي واستقرارها الدائم

أولا وأخيرا خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها العديد من الدول الأوروبية والأمريكية وفي ظل ما تصدره من قوانين تحارب بها الهجرة غير الشرعية أحيانا ،ما يدفع بالمهاجر إلى أن يعيش أيضا أوضاعا صعبة ولن يجد بسهولة منصب شغل لأن هذه الدول (الغربية) أصبح يعاني مواطنوها البطالة وتتبع سياسات التقشف وحتى أنها أصبحت تدفع بأبنائها إلى الهجرة إلى البلدان العربية النفطية ،مثل ما نجد في الجزائر ،لذا وجب على الجهات المعنية والمسؤولة خاصة القيام بعدة أدوار تدعيما لهذه القوانين الصادرة لمحاربة الهجرة غير الشرعية .

– تحسيس المعنيون بخطورة الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة ،وللقيام بهذا الدور يشترط أن تتدخل عدة أطراف وفي مقدمتها :

– الأسرة: تعتبر الخلية الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية لذا يجب عليها أن تضمن التواصل والحوار مع أبنائها والاهتمام بهم والتدخل في أوقات الأزمات والمشاكل لتقديم المساعدات المعنوية دون الضغط عليهم،فوجود فراغ في الأسرة في بعض الأوقات يتسبب في خلق مشاكل من بينها تعاطي المخدرات ،السرقة وحتى الحرقة.

– تأسيس جمعيات مختصة برعاية الشباب الذين يعانون من المشاكل وتوعيتهم مثل ما يحدث في الدول المتطورة حيث نجد جمعيات لمكافحة المخدرات، الطلاق، العنف ضد المرأة وغيرها فهذا سوف يساهم إلى حد ما في التخفيف من بعض الآفات الاجتماعية.

– إقامة ملتقيات توعوية وبحضور الأطراف المعنية بهذه الظاهرة، سواء علماء الاجتماع، النفس، القانون والأمن واستحضار الحراقة لرصد المسيرة والمعاناة ولتقديم النصائح وتبيين ما تخلفه هذه الظاهرة من مآسي .

– فتح قنوات الحوار الإعلامية بمختلف أشكالها المرئية والمسموعة لطرح المشاكل المتعلقة بالشباب وتقديم حلول لها والتي يجب أن تجسد في أرض الواقع من أجل استعادة الثقة،فبإمكان الإعلام أن يقدم دورا فعالا وإيجابيا في تغيير سلوكات المجتمع وذلك بوضع برامج وخطط منظمة ومدروسة لتعزيز روح الانتماء خاصة في أوساط الشباب باعتبارها الفئة

الأكثر تأثيرا وباعتبارها أيضا عنصرا وعاملا مهما في التنمية والتقدم بالنسبة للبلدان، إذ تولي الدول المتطورة اهتماما كبيرا بهذه الفئة وتدمجها في مختلف المشاريع التنموية للمساهمة بأفكارها والتخطيط، فهم يمثلون جزءا فعالا وبدرجة تفوق بكثير الرأس المال المادي، والدعامة الأساسية للنهوض بالمجتمعات .

– تدخل رجال الدين، الاجتماع، والنفس من خلال تقديم إرشادات أو خطب تشرح فيها خطورة هذه الظاهرة والعواقب الوخيمة التي تنجم عنها.

– كما أن الأسلوب الحقيقي للقضاء على هذه المشكلة (الحرقة) التي ازدادت وثيرتها وأصبحت واسعة الانتشار يتجلى في الربط بين الهجرة والتنمية العالمية عموما والمحلية خصوصا والتأمل في مختلف البدائل للتصدي لها،ويتم هذا وفق إستراتيجية متكاملة تشرك كل الأطراف الفاعلة وتراعي مصالحهم وفقا لرؤيا شمولية تمس الجوانب المختلفة المؤدية لهذه الظاهرة وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي، ما يحتم بضرورة قيام الحكومة بخلق مناصب شغل مستدامة وبأجور تتوافق والقدرة الشرائية وتلبية لهم كافة الحقوق والمواثيق الإنسانية ،لأن منع الهجرة غير الشرعية دون تفعيل برنامج التنمية المستدامة ودون العمل على تطوير البلدان سوف يزيد من معدل ارتكاب العنف والسرقة وغيرها.

–محاربة آفة الرشوة والبيروقراطية التي يعتبرها الشباب من أهم المشاكل التي تواجههم وحاجز أمام إيجاد منصب شغل حسب الاختصاص والإمكانيات العلمية المتوفرة.

فالمطلوب إذن هو " إستراتجية شاملة للتغيير الحضري ، التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي في ظل حركة تنوير بهدف تصحيح العلاقات الاجتماعية وتحقيق الاتزان في حياة للإنسان ، هذه المهمة القادرة على تحقيق شيء"[1] .

والتغيير يجب أن يمس الإنسان ككل من حيث القيم، أساليب تفكيره بصورة خاصة وأن ننطلق من تعديل واقعه المادي والاجتماعي حتى نتمكن من تحقيق نتائج قادرة على التخفيف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

[1] خالد الزواوي – الشباب والفراغ ومستقبل البحث العملي – مصر 2007، ص 127.

الجدول رقم 42: يبين السياسة المثالية لوقف الحرقة حسب آراء أفراد العينة:

السياسة المثالية لوقف الحرقة	التكرار	النسبة
عمل دائم مع أجر مرتفع	122	%61
القضاء على الرشوة والبيروقراطية	36	%18
توعية الشباب	30	%15
تسهيل الحصول على الفيزا	12	%6
المجموع	200	%100

61% من المبحوثين يرون أنه إذا وفرت الجزائر مناصب شغل مستقرة ودائمة مع أجر يتماشى والقدرة الشرائية للفرد ، وتبنت قواعد الحكم الراشد الذي يحقق تنمية بشرية تمكن المواطن الجزائري من تحقيق طموحاته وتطوير إبداعاته ،وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين سوف يؤدي إلى امتصاص نسبة البطالة التي تعد الدافع الأكبر للحرقة إلى جانب هذا 18% منهم يرون أن القضاء على الرشوة والبيروقراطية ومحاربة ميكانيزمات إنتاج العنف والمتمثلة في استغلال النفوذ يمكن إلى حد ما من وقف الحرقة ،

أما 15% من الأفراد يرون أن إشراك المجتمع المدني في المعالجة ضرورة حتمية حيث أن غياب العناصر الفاعلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في المدرسة ، العلماء بمختلف اختصاصاتهم، عدم تفعيل دور الأسرة (غياب السلطة الأسرية، انعدام المراقبة، اللامبالاة بالأبناء، عدم توفير الجو النفسي المريح نتيجة المشاكل كالطلاق والمشاجرة أو حتى عدم توفير الخدمات الضرورية كالتعليم والمال كلها أمور تضغط على الفرد وتشعره بعدم أهميته فيسعى بذلك إلى العزلة والهجرة من الوسط المتأزم الذي يعيش به ،في حين 6% من الأفراد يؤكدون أن الإجراءات المتبعة في الحصول على الفيزا والتي تعتبر تعجيزية تدفع بالفرد

للحرقة حيث يرون أن الحل هو اتخاذ إجراءات تسهل للفرد الحصول عليها حتى يهاجرون بطرق شرعية .

في النهاية يبقى الحل الجوهري لقضية المهاجرين هو الحد من الهجرة بتشجيع النمو الاقتصادي في بلدان العالم الثالث و"العدول عن الإحتمائية الاقتصادية التي أدت إلى تهميش الجنوب وإلى حين يتحقق ذلك ستبقى قضية الهجرة مهمشة إذا ما استمرت حالة التبعية الغربية للغرب المصنع"[1] .

الجدول رقم 43: يبين إن كانت الحرقة سوف تتوقف مع تحسن الوضع المادي في الجزائر:

تحسن الوضع المادي يوقف الحرقة	التكـرار	النسبة
نعم	151	%75.5
لا	49	%24.5
المجموع	200	%100

75.5%من مجموع المبحوثين صرحوا بأن تحسن الأوضاع المادية في الجزائر وتوفير كل الحقوق الأساسية للمواطنين بما فيها توفير مناصب الشغل في الدرجة الأولى سيعمل على تخفيف نسبة الحرقة ، هذا لأن تأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر مرتبط باستفحال ظاهرة الحرقة فكلما تأزمت الأوضاع المذكورة كلما كثرت وارتفعت نسبة المقبلين على ظاهرة الحرقة،و 24.5% منهم يرون أنه حتى ولو تحسن الوضع المادي في الجزائر إلا أن الحرقة كظاهرة تبقى قائمة في مجتمعنا ويعود ذلك من منطلق عدة اعتبارات أهمها:

-أن الظاهرة مست شرائح مختلفة من بطالين، عاملين وطلبة ما يعني أنه يصعب علينا القضاء عليها بنسبة مطلقة وإنما تكون النتيجة نسبية.

- أنها مرتبطة بأسباب ثقافية، اجتماعية وغيرها.

4- دور علماء الدين:

[1] هند هاني ، الحماية الدولية للمهاجرين العرب ، حالة المهاجرين المغاربة – دورية المستقبل العربي ، العدد 272 ، – 2001 ص 130.

بعد أن تضاربت الآراء بين معارض ومؤيد قرر علماء الدين النظر في القضية عن كثب والاستفتاء في موضوع الحرقة ،هذه الظاهرة التي ذهب ضحيتها عدد كبير من الشباب وخلصوا بأن الظاهرة حرمت دينيا مستدلين في هذا الشأن بالآيات القرآنية التي تثبت هذا كما أرجعوا إقبال شبابنا على الحرقة إلى عدة تفسيرات أهمها ولعهم ومعاناتهم من الفراغ الروحي إضافة إلى غلبة المادة في تمثلاتهم وضعف الوازع الديني.

وفي هذا الصدد لم "يستبعد الشيخ أبو عبد السلام المستشار بوزارة الشؤون الدينية وعضو اللجنة التنفيذية الوطنية للفتوى بخصوص موقف الشريعة الإسلامية من الأفعال التي يلجأ إليها الشباب للوصول إلى بعض الدول بتقديم فتوى صريحة تحرم مثل هذا الأسلوب في السفر"[1] والغرض من هذا المساهمة في الحد من هذه الظاهرة التي خلفت العديد من الضحايا ولقطع الطريق أمام الشبكات التي تجتهد في التغرير بهؤلاء الشباب.

كما فصل الشيخ في موقف الشرع من هذه الظاهرة وقال بأنه لا يمكننا أن ننعت الأشخاص الذين فارقوا الحياة خلال الحرقة بالقتلة لكن في المقابل هم آثمين، مضيفا بأن كل من ينساق وراء شبكات التهجير عن طريق الزوارق فقد حكم على نفسه بالدخول في دائرة الحرام، باعتبار هؤلاء الحراقة خالفوا الطرق المشروعة للسفر وأنهم عرضوا أنفسهم للخطر واستدل الشيخ أبو عبد السلام على حرمة هذه الظاهرة بما جاء من النواهي في الكثير من مواضيع القرآن الكريم مثل قوله تعالى "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" وقوله أيضا" ولا تقتلوا أنفسكم "باعتبار أن ركوب البحر بهذه الطريقة هي نمط من أنماط قتل النفس المحرم مضيفا بأن تعريض النفس للخطر هو أصل الحرمة من منطلق أن ذلك هو اعتداء على حق النفس ومن ثمة اعتداء على القانون والمجتمع .

"و أكد فضيلة الشيخ آدم أبو هشام النظرة الشرعية لهذه الظاهرة التي يعتبرها دخيلة على المجتمع الجزائري ومخالفة للدين الإسلامي ويعتبرها حرام شرعا "[2]:

[1] رخيس حضرة– موقف الطلبة الجامعيين من الهجرة غير الشرعية (مذكرة ليسانس)، إشراف الأستاذ ميموني مصطفى،جامعة مستغانم – 2006،2007 .

[2] جريدة الأمة العربية – 15 أوت 2006

"كما دعا مدير الشؤون الدينية والأوقاف بولاية وهران الشيخ بلقوت حسين جميع الأطراف المعنية إلى التقرب من هذه الشريحة التي يرى أنها تفتقد إلى أساليب الحوار والعطف وتعاني من نقص الحنان وأن الإنسان أصبح يفر من الحرية إلى العبودية وتساءل"[1]:

– إن لم يكن الشخص في موطنه حرا فأين يسعى للحرية ؟

– وإن لم يكن بين أهله وأبويه وإخوته معززا مكرما فأين ينشد الكرامة ؟

وما يجب أن يعرفه الشباب اليوم أن كرامتهم وعزتهم في موطنهم قبل كل شيء، وإذا أضحى المرء يقلع جذوره ويعزل نفسه من أصوله وعن موطنه الأصلي ويلجأ إلى غرس جذور في واقع لا يربطه به لا جانب ديني، ولا ثقافي ولا حتى أخلاقي موضحا أن مغادرة أبناء الجزائر وطنهم تاركينه يتخبط في مشاكل فهم مسؤولون إزاء تلك الحالة ويجب أن يعلم أنه من يتكفل بالجانب المادي هو الله مستدلا بما جاء في كتاب الله عز جل

في قوله " وما من دابة فوق الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها".

مؤكدا كذلك أنه يجب علينا نحن كأسرة وكمجتمع أن نتكفل بالجانب الأكثر أهمية من هذا والذي يشمل جانب المحبة والحنان اللذان يجب أن نملأ به الأبناء لأن هذا سيجعلهم يجدون صعوبات في مغادرة الوطن واستحالة الفراق عنهم، وكل هذا سيوصلنا إلى أن نؤثر بعض الشيء فيهم ، كما سيوصلنا أيضا إلى حل ردعي، فهو يعتبر أننا المسؤولون على رعاية الأبناء شرعا حسب ما جاء على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم " كفى من المرء إثما أن يضيع من بعيد"، فيجب تقديم المعالجة لهم وأن نسدهم إلى الطريق المستقيم والقيام بالمسؤولية على أكمل وجه .

"من جهتها دعمت وزارة الشؤون الدينية فكرة إصدار فتوى صريحة لوضع حد لهذه الظاهرة المتفاقمة من باب النهي عن المنكر حيث أفاد السيد طمين عبد الله بأنه ما دامت هذه الأفعال مخالفة للشرع فيجب أن نتصدى لها بكل الأشكال"[2]، في إطار تحصين شباب هم

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق .

في غالب الأحيان ضحايا طيش، جهل أو تغرير وفي سياق الإجراءات الرامية للتصدي للحرقة أوضح بأن الوزارة ستعطي تعليمات لكل أئمة المساجد عبر الوطن من أجل الانطلاق في حملة تحسيسية لتوعية الشباب وتحذيرهم من المخاطرة بأنفسهم وموقف الدين من هذه الرحلات التي غالبا ما تكون نهايتها فاشلة وتؤدي بالكثير للموت .

كما أكد قائلا بأنه لا يوجد أي مبرر يشفع لهؤلاء المهاجرين السريين ويبرر الأفعال التي أقدموا عليها في حالة نجاح الرحلة لأنه في حقيقة الأمر فكرة مغلوطة وبداية لرحلة متاعب أخرى.

وعن بعض علماء العالم الإسلامي يرى "الدكتور محمد أبو ليلة وهو أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر أن مثل هذه الهجرة ليست شرعية أمر بها الإسلام وإنما هي شبيهة بالاحتيال وانتهاك للقوانين"[1] وذلك نتيجة تدخل السماسرة والمحتالين الذين كثيرا ما يغوون الشباب الباحث عن فرص العمل، وأن نجاح الرحلة هذه غير المشروعة وانتقال الشباب إلى بلد أوروبي حتما سيعرضه للإهانة والمخاطر علاوة على أنه سيرضى القيام

بأعمال لا يقبل أن يقوم بها في موطنه منها ما تعرضه للفتن من قبل النساء وللعمالة لحساب جهات خارجية ،مؤكدا أن أوروبا اليوم تعاني المشاكل والأزمات والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة وما يجب أن يفعله الشباب هو أن يكونوا واقعيين، مشيرا إلى أن الهجرة بطرق غير مشروعة وتعريض حياة هؤلاء للموت والغرق فإن هؤلاء ليسوا شهداء في هذه الحالة وشأنهم شأن من يمت وهو يحاول قتل نفسه أو كمن يسرق.

" الدكتور يسري عبد المحسن أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر هو أيضا يرى أن ما يجب عمله هو أن نزرع قيم الخير والتبرع لدى الجميع وتعويذهم على أن العائد كما يكون في الدنيا فإن له جزاء في الآخرة "[2]، وأن تتضافر الجهود ويتعاظم دور رجال الدين الذي يبين أن الهجرة غير الشرعية ليست من الإسلام، فكل ما يفعله الشباب اليوم عند القيام بالحرقة

[1] طارق عبد الحميد الشهاوي – المرجع السابق، ص 58 ، 59 .

[2] نفس المرجع، ص 59.

يبين من جهة أخرى اضطراب المعتقدات الدينية وتراجع الوازع الديني" وأصبح الدين لديهم مجرد مجموعة من الطقوس والعبادات لا علاقة لها بالسلوك اليومي"[1]، حيث يعتبر العديد من المبحوثين أن الحرقة هي بمثابة انتحار وأن مصير الحراقة غالبا ما يكون غامضا وغير آمن لكن رغم مأساوية هذه الظاهرة إلا أن الإصرار عليها من طرف الشباب يبقى قائما .

الجدول رقم 44: يبين إن كان الإقبال على الحرقة نتيجة ضعف الوازع الديني في نظر المبحوثين :

علاقة الحرقة بضعف الوازع الديني	التكرار	النسبة
نعم	135	%67.5
لا	65	%32.5
المجموع	200	%100

من خلال الجدول رقم 39 نرى أنه لا تختلف نظرة باقي أفراد المجتمع عن ما أقره علماء الدين فبنسبة تقدر بـ67.5% منهم يؤكدون أن الحرقة هي نتيجة منطقية لضعف الوازع الديني وعدم الإيمان بما كتب الله على عباده، حيث يسعى الكثير من الأشخاص إلى تحسين الوضع المادي لكن بطرق غير شرعية والتي تتمثل في هذا السلوك معرضين أنفسهم إلى أخطار الموت والغرق وهذا ما صنفه علماء الدين بقتل النفس أو الانتحار وهو ما يعد حرام شرعا، ويعود هذا إلى جهل البعض بمخاطر هذه الظاهرة، في حين 32.5%من المبحوثين يرون أن الحرقة هي ليست بالضرورة نتيجة ضعف الوازع الديني فالكثير منهم يدرك أنها تمثل الموت والانتحار إلا أن قسوة الحياة ومشاكل العيش تشكل دافعا قويا للهجرة بهذه الطريقة.

[1] ماجد الزيود – الشباب والقيم في عالم متغير ، الأردن 2006 ، ص 86 .

ورغم أن الحراق يعي أنه حين ينتقل إلى هذه الدول الغربية سوف لن تهيأ له كل الظروف المواتية وأنه لن يعيش حياة مستقرة، بل سيتعرض للمعاناة أيضا وستتخذ ضده مواقف سلبية من الأطراف الغربية ،كما يتعرض للمشاكل انطلاقا من رحلته إلى وصوله وحتى خلال تسويته للأوضاع ما يجعله يعيش أزمات أخرى متتالية.

5- المهاجر والأزمة:

5-1)موقف الغرب من الهجرة :

اعتبرت الهجرة الدولية حق قانوني نصت عليه كل المواثيق الدولية والمحلية وتبنته العديد من التشريعات وكرست بذلك مبدأ حرية انتقال الإنسان من مكان إلى آخر دون أن يكون هناك أي مشكل أو ضغط وصار هذا من الحقوق الأساسية لكل فرد في العالم .

فساهمت بذلك الهجرة في تعمير الأرض من خلال انتشار الشعوب في مختلف الأماكن التي توجد فيها فرص للعمل ويميزها الأمن والاستقرار ، حيث نجد أن أفراد المجتمع الجزائري انتقلوا إلى عدة أماكن من العالم وهذا ما كشفه التقرير الصادر سنة 2010 حول المهاجرين في العالم " أن الجزائر تأتي بعد المكسيك وأفغانستان والمغرب وبريطانيا من حيث قائمة الدول المصدرة للمهاجرين باتجاه مختلف دول العالم وحوالي 6.7 من العدد الإجمالي لسكان الجزائر هم مهاجرون ويقيمون في الخارج وهي نسبة تجعلها تحتل المرتبة الرابعة على رأس الدول التي لديها أكبر عدد من أفراد الجالية بالخارج"[1].

فلا أحد ينكر أن للهجرة عدة إيجابيات حيث عملت على نماء الدول المستقبلة والمصدرة على حد السواء وساهمت كذلك في نشر وتزاوج الثقافات بين كل الجنسيات والجهات وعملت على تكوين الفرد علميا ومعرفيا في اختصاصات متعددة وفرض بذلك مكانة اقتصادية واجتماعية له إذ نجد الكثير من الجزائريين قد تكونوا في جامعات أجنبية وفي ميادين متعددة كالطب، العلوم، اللغات وغيرها.

لكن السؤال الذي يطرح هل كل المهاجرين يعيشون أوضاعا جيدة؟

[1] جريدة الخبر العدد 6186- الخميس 25 / 11/ 2010.

فبعد ما ساهم هؤلاء المهاجرين في بناء وتشييد الدول الغربية وجدوا أنفسهم في بعض الأوقات ضحايا ظواهر العنصرية والتهميش الإداري والاجتماعي خاصة بعد أن تعرضت هذه المجتمعات لأزمات اقتصادية وأمنية وارتفعت فيها نسبة البطالة لدى المواطنين الأصليين ما جعلها تخترق القوانين التي تنادي بحرية المهاجر وتجاوزتها وهذا ما يتنافى مع معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان " إذ أصبح الإقرار بالمبادئ الإنسانية وقيم التحديث لتحديد العلاقة مع الآخر الأجنبي يصطدم في وعي دول الاستقبال بمفارقة الواقع حيث ترفض مشاركة المهاجر في مجالات الحياة اليومية والموارد المعيشية وقد اعتبرت الثقافة الإعلامية والمجتمعية السائدة في أوروبا العرب معضلة نهاية القرن تقاومها بالتشريعات وقواعد الطرد"[1].

-كما كان للهجرة آثار سلبية عديدة منها ما يمس:

– أسرة المهاجر في موطنه الأصلي حيث يحرم أفرادها من رعايته.

–ومنها ما يمس المهاجر نفسه في أرض الغربة لاختلاف العادات والتقاليد والقيم عن بعضها البعض واختلاف الدين واللغة، إضافة إلى تمييزه على أساسه العرقي وصعوبة تكيفه مع طبيعة الحياة الاجتماعية في البلاد المستقبلة في ظل الاختلافات المتباينة بين الوسطين الأصلي والجديد،وما يزيد من خطورة الظاهرة هي انقطاع المهاجرون عن وطنهم الأصلي ليجدوا أنفسهم غرباء عن الوطن أسلوبا واتجاها، وكثيرا ما يضطر الفرد المهاجر إما :

* للتشبث بهويته ويتحمل ويصبر ويكافح.

* أو أن يستأصل هويته ويستبدل عاداته وتقاليده حسب المجتمع الذي يعيش فيه لكي يرضى به الآخر ويكون هذا تحت وقع ضغوطات .

وإذا كان الفرد الجزائري لا يقبل بالعمل في مجتمعه في أعمال رديئة كالتنظيف أو أعمال القطاف فإنه سيجبر على ممارستها في المجتمع الغربي الذي يخصص مثل هذه الأعمال للعرب باعتبارهم يمثلون يدا عاملة رخيصة في سوق العمل ، فقد "جاءت تحريات الرأي

[1] هند هاني –المرجع السابق،ص 116.

العام لتؤكد أن موقف فرنسا من العمال العرب يأتي في آخر درجة بعد السود الأفارقة وبعد البرتغاليين ،الأسبان والايطاليين ولكن الأمور لا تقف عند جو التعصب المناهض الذي يدفع بالجالية العربية الإسلامية إلى الانعزال والشعور بقسوة المحيط"[1].

فالغرض من هذه المعاملات السيئة التي يتلقاها الفرد هي الحد من الهجرة وهذا ما تؤكده القوانين الصادرة مثل قانون باسكو الذي صدر في فرنسا سنة 1993 الرافع لشعار الهجرة بدرجة الصفر، قانون دوبريه لسنة 1969 الذي أثار استنكار المنظمات الإنسانية إذ وضعت فرنسا على رأس قائمة الدول الأوروبية الخارقة لحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، ومازال التعامل مع الهجرة كمشكلة دخول وإقامة يد عاملة حسب المد والجزر في سوق العمل ،ما جعل المهاجرون يتعرضون لضغوطات حادة على المستويين الإعلامي والحكومي خاصة بعدما تعرضت عدة دول غربية إلى تفجيرات وأزمات اقتصادية وأمنية خلفت البطالة وجعلت من المهاجرين سبب كل ما يحصل خاصة ذوي الأصول العربية والإسلامية.

أ)-على المستوى الإعلامي الإيديولوجي:

بعد الأزمة النفطية التي تعرضت لها عدة دول غربية عام 1973استغلت العديد من هذه الدول هذا المشكل وأعلنت إحصائيات حول حجم ومعدلات البطالة متهمة عدة دول عربية بأنها السبب في ذلك وهي في نظرها المسؤولة عن ارتفاع الأسعار ما جعلها تصدر عدة قوانين وتتبع سياسات تعسفية ضد المهاجرين العرب وقدمت تفسيرات أنه برحيل هؤلاء المهاجرين سوف يتوفر العمل لكل المواطنين الأصليين وتزول هذه المشاكل .

ب)- على المستوى الحكومي :

قدمت عدة تصريحات وإدعاءات ضد المهاجرين من رؤساء ووزراء كلها سياسات تحاول التخلص منهم وإعادة ترحيلهم ،ومن بينها من يدعي أن سياسة العودة هي سياسة حرة بمعنى أنها اختيارية بالنسبة للمهاجر وابتدعت بعض الحكومات تقديم بعض المزايا لمن يعلن منهم الرغبة في العودة النهائية لموطنه الأصلي كتقديم منحة، ومع كل ما يعلن من هذه

[1] عبد الكريم غريب – مجلة الأصالة، العدد 64 ، ديسمبر 1978 ، ص 159.

التصريحات حول العودة الاختيارية فإن المهاجر يجد نفسه مضطرا ومدفوعا للعودة حيث يقابل بصعوبات مختلفة تجعل استمرار إقامته شبه مستحيلة.

بالإضافة إلى هذا اعتبر المهاجر سبب الأزمة الأمنية و أصبح بعد التفجيرات التي تعرضت لها أميركا في 11 سبتمبر 2001 وتفجيرات مارس 2004 ويوليو 2005 ينظر إلى أن المهاجر العربي الإسلامي خاصة وراء كل ما يحصل وأنه هو الذي يتسبب في زعزعة أمن واستقرار هذه البلدان ، وهذا ما كان له تداعيات سلبية على الأوضاع المعيشية اليومية للمهاجر وكيفية التعامل معه ، واتبعت ضده سياسات مضمونها التضييق ومنع تحركات الوافدين إليها من تلك المنطقة متحججة في ذلك بذريعة الوقاية من الإرهاب، ما ترك المهاجرين المقيمين في الدول الغربية يعانون من سوء الأوضاع ويتعرضون لملاحقات وسياسات تعسفية .

حيث تصدر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وسائل الإعلام المتعددة الأجنبية والغربية من خلال إجراءات الضبط والردع الموجهة ضد المهاجرين والفرنسيين من أصول أجنبية " وأقر جملة من القوانين التي تخص المهاجر أهمها :"[1]

-الهجرة المفروضة والمنتقاة على أساس قاعدة جلب الكوادر والمواهب .

-الحد من مطالب اللجوء السياسي والعائلي .

-تحوير جملة من الفصول القانونية منها الفصول رقم 07/ 38 /40 /75 في سياق إحكام تنظيم الهجرة وتأمين تحقيق الاندماج.

-إسقاط الجنسية عن الفرنسيين المنحدرين من أصول أجنبية ممن يتطاولون على أعوان الدولة، وقد وجد في نشوب الأزمة الاقتصادية وما لها من تأثيرات سلبية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفرنسيين فرصة للتصعيد ضد المهاجرين واعتبارهم سببا للمشاكل التي تعاني منها فأطلق مشاريع صدمت الرأي العام محليا ودوليا بتطرفها.

[1] جريدة الخبر، العدد 6129 ، 27 / 09 / 2010

إضافة إلى فرنسا دول أخرى اتبعت سياسة التمييز العنصري ضد المهاجرين والأقليات بحيث أخذ التمييز العنصري طابعا بنيويا ، ويرجع البعض أن هذه التعاملات المتبعة ضدهم ترجع أساسا إلى وجود حكومات من الوسط واليمين ومن الليبراليين الجدد بحيث تشكلت لحمة بين التمييز العنصري المؤسساتي أو الدولة وبين أشكال التمييز العرقي أو التمييز العنصري القومي ،"وهذا ما حدث في إيطاليا فالدعاية المغرضة وكذا السياسات والنظم الأمنية كلها تم وضعها من قبل حكومة وسط – يسار والوصول بها إلى أقصى النتائج من قبل حكومة اليمين الحالية"[1]، كل هذه السياسات والإجراءات ساهمت بدرجة كبيرة في تحقيق هذه اللحمة، وما أجج من الحدة هي المساندة التي لاقتها من قبل وسائل الإعلام التي شنت هي الأخرى حربا على المهاجرين وغذت الصراع القائم، ما جعل الخطاب السياسي يصل إلى تحقيق أهدافه وغاياته المنشودة وجعلت الرأي العام يقتنع بأن تدهور الأوضاع وحالات المدن وانعدام الأمن وانتشار الفوضى هي من مسؤولية المهاجرين ذوي الأصول الأجنبية وكل من يصنف في خانة الأقلية.

وضمن كل هذا " قدمت مقترحات أوروبية غير واضحة المعالم ترتكز أساسا"[2]على:

–القبول الانتقائي والمؤقت والتحكم في فئات أو شرائح معينة من العمالة الأجنبية مع عدم التوضيح لطبيعة الحقوق وفرص الاندماج التي يمكن أن يتمتع بها المهاجرين الجدد المؤقتين في المجتمعات الأوروبية.

– مدى التزام الأطراف المستقبلة لهم بما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بشأن حماية حقوق العمالة المهاجرة وعائلاتهم.

–الاهتمام بمسألة إعادة التوطين والترحيل للعناصر الأجنبية المقيمة في أوروبا بصفة غير قانونية ومكافحة تيارات الهجرة النظامية .

[1] أنا ماريا ريفيرا – الطابع الوحدوي للعنصرية في مواجهة الهجرات الحديثة – مجلة نقد ، العدد 26 / 27 ص 57 .

[2] طارق عبد الحميد الشهاوي –المرجع السابق–ص85،86

والأخطر من هذا نجد دول أخرى كايطاليا ،اسبانيا وفرنسا تتخلى في الكثير من المرات عن الجانب الإنساني في كيفية التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين وتتبنى الجانب القمعي والاستغلال الجسدي في كيفية التعامل معهم بالطريقة السيئة التي يتلقونها على أيدي الشرطة الأوروبية ،وأمام هذا كله أصدرت منظمة العفو الدولية آخر تقرير لها بشأن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في حوض المتوسط "التقرير وجه انتقادات شديدة اللهجة إلى الحكومة الايطالية بخصوص الأوضاع والظروف المأساوية التي يتواجد عليها الحراق بمراكز الحجز في الجنوب الإيطالي والظروف اللاانسانية المهيمنة التي يتعرض لها"[1] .

إضافة إلى هذا ارتفاع حالات الغرق والموتى المتتالية والمعاملة السيئة والمهينة في التعامل معهم باعتبارهم أحيانا مجرمين بدل أن يكونوا ضحايا وفي هذا الصدد يذكر " نور الدين بلمداح رئيس الفدرالية الأوروبية لجمعيات الجزائريين الواقع المأساوي الذي يعيشه الحراقة الجزائريين الذين يصلون إلى جنوب اسبانيا "[2]، ويذكر أن المئات من جثتهم تحفظ لمدة عام في الثلاجات وأغلبهم يدفنون دون معرفة ذويهم لمصيرهم، ويرى أن المأساة الحقيقية تبدأ في حالة وفاتهم لأنه في حالة التمكن من معرفة هوية الميت يمكن الاتصال بعائلته ويتم جمع المال المقدر بـ 5000 أوروه لترحيله أما في حالة عدم التعرف عليه عبر ADN التي تعتبر الوسيلة الوحيدة لمعرفة هويته يبقى مدة سنة في الثلاجة تم يدفن في مقبرة مسيحية.

هذا الواقع الصعب الذي يعيشه الحراق تطرقت له حصة تلفزيونية جزائرية "يحدث عندنا" وصورت واقع الحراق كما يلي :

-المطاردة المستدامة لهم من قبل حراس السواحل وفي حالة عدم الحصول على الوثائق يكون هناك احتمالين إما الإعادة إلى الوطن ولحالات قليلة وبالنسبة لأصحاب الحظ.

-في حين تساق الأغلبية إلى السجون.

[1] جريدة الشروق ، العدد 3145 ، 16/ 12/ 2010 .

[2] جريدة الخبر، 19 /04/ 2008

-صعوبة الحصول على العمل في ظل غياب الوثائق،أو تشغيلهم بثمن بخص وفي الأعمال الشاقة.

-الاضطرار أحيانا إلى السرقة لتأمين ما يحتاج إليه الحراق.

-اعتماد الشباب على المعونات المقدمة من قبل الكنائس والجمعيات الإنسانية كالإغاثة الشعبية والكاثوليكية .

كل هذه الأوضاع المتأزمة التي يعيشها الحراق دفعت بالكثير منهم إلى المتاجرة بالمخدرات، وعلاوة على هذا تمتد المعاناة حتى بعد الموت إذ ترخص القوانين الاسبانية للسلطات المحلية الحق في حرق جثامين المهاجرين الغرقى مجهولي الهوية بعد مرور 40 يوم من انتشالها ويشير السيد " مقدم بن أحمد الناشط بجمعية جاريث الحقوقية في مدينة فالنسيا جنوب اسبانيا إلى أن عملية حرق الجثث معتم عليها إعلاميا من قبل مختلف وسائل الإعلام الاسبانية ونفس الأمر ينطبق على المسيرات المناهضة لهذه الممارسات، كما أن تكاليف نقل جثة واحدة من اسبانيا إلى الجزائر تقدر بـ 3000 أوروه أو أكثر"[1]

وأمام هذه الأوضاع المتردية التي يعيشها المهاجر ظهرت منظمات حقوقية للدفاع عنهم بحيث قام مهاجرون من مختلف الجنسيات وشكلت الجالية الجزائرية في فرنسا في يوم احتجاجي بأربعة ملايين مهاجر وهم يمثلون من 40إلى 45 % من المهاجرين الأجانب في فرنسا البالغ عددهم نحو10 ملايين شخص في يوم 1 مارس 2010 تحت شعار -لا عمل – لا استهلاك – غياب كلي -لإثبات وجودها، وتزامن هذا الموعد مع ذكرى دخول الأجانب حيز التنفيذ منذ 1 مارس 2005 الذي كرس النظرة الانتقائية للمهاجرين واحتجاجا على ازدرائهم خاصة بعدما لمح وزير فرنسا إلى أن المهاجرين يتسببون في إثارة المشاكل حين يكون عددهم كبير، وكان وزير الداخلية الفرنسي بريس هورتفو قد صرح في سبتمبر 2009 قائلا " حين يكون هناك مهاجر واحد لابأس ،لكن حين يكون هناك الكثيرين تحدث المشاكل " (حسب جريدة الشروق، العدد 2862) .

[1] الموقع الالكتروني: www.d1g.com

الجدول رقم 45: يوضح الأوضاع التي يعيش فيها المهاجر حسب المبحوثين الذين لهم علاقة مع بأصدقاء حراقة:

الأوضاع التي يعيش فيها المهاجر	التكرار	النسبة
صعبة ثم تتحسن	44	%50
سيئة ومزرية	39	%44.3
لا يدرون	05	%5.7
المجموع	88	%100

بنسبة 50% من المبحوثين يرون أن وضعية الحراق بصفة عامة صعبة وهذا من منطلق انه لا يملك وثائق تسهل له العمل في شركات أو غيرها ،ما يحتم عليه الاشتغال عند أشخاص وفي أعمال شاقة حيث يتعرض لمساومات ويلقى معاملة في غاية الذل من قبل من يرضى بتشغيله دون أن يكون له الحق في الدفاع عن حقوقه الضائعة والمهضومة، كل هذه الأوضاع تجعله مضطرا إلى أن يصبر ويتحمل ، هكذا تكون البداية بالنسبة للحراق وقد تسوء أو تتحسن ويأتي هذا عن طريق عدة طرق ومن بينها ما سنذكره لاحقا كزواجه بالأجنبيات لتسوية وثائقه ،السرقة وحتى المتاجرة في المخدرات ،في حين 44.5%منهم يرون أن الأزمات التي تعيشها حاليا الدول الغربية وارتفاع نسبة البطالة فيها وسعيها إلى طرد حتى المهاجرين الشرعيين ستأزم وضعية الحراق، وقد لا تختلف كثيرا عما كان يعيش عليه في وطنه الجزائر ،خاصة بعد دخول القانون الأوروبي حيز التنفيذ"هذا القانون الجديد الذي يتيح للسلطات في دول الأعضاء احتجاز المهاجرين غير الشرعيين لمدة تصل إلى 18 شهر ومعاقبتهم من الدخول إلى أراضي الاتحاد لمدة 5 أعوام "[1].

[1] الموقع الإلكتروني ch. www.suissinfo

هذا بالنسبة للحراقة البطالين أما بالنسبة للعاملين فالكثير منهم قد يفقدون عملهم في الجزائر ويفشلون أيضا في الخارج وتتعقد أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية معا بالإضافة إلى كل هذه المعاناة يعيش العديد من الحراقة حالات أخرى مثل الطرد والإرجاع .

5-2) المهاجر بين الطرد والإرجاع أو تسوية الوثائق:

يوجد مهاجرون غير شرعيون يتحصلون على بطاقة الإقامة ويستفيدون من تسوية وضعياتهم عبر عدة طرق (نذكرها لاحقا) ويتاح لهم العمل في أكبر المؤسسات وآخرون تتبع ضدهم إجراءات أخرى كما صرح بهذا رامون موراي أغيري الأمين العام لمندوبية جزر الباليار الإسبانية:

- **الحالة الأولى اسمها الطرد :** تخص الحراقة الذين وصلوا الأراضي الاسبانية دون أن يكتشف أمرهم .

- **الحالة الثانية هي الإرجاع :** ويتعلق الأمر بالذين يتم القبض عليهم حين يصلون على متن الزورق ويتم التحقق من هوياتهم ونقطة انطلاقهم ثم يحولون نحو مراكز حجز مخصصة ، ويصبح الملف حينها في أيدي القضاء الذي يصدر قرارات الترحيل ويكون للحراق الحق في الطعن فيها، وعادة ما تكون مدة الحجز في تلك المراكز 40 يوم ، وهذا لمتابعة المهاجر السري قضائيا ويتم الإرجاع عادة بعد موافقة قنصل الجزائر الذي يفصل في القضية .

ومن خلال المقابلة مع أحد الحراقة المرحلين نحو الجزائر ذكر أنه بعد أن يدخل المهاجر غير الشرعي المركز يكتب ضده محضر خاص من قبل الشرطة ،ثم تلتقط لهم الصور بعد أن يتم الفحص عليهم، وتوضع كاميرات لمراقبة تصرفاتهم ،بعد ذلك يتم ترحيل بعض الأشخاص ممن لهم سوابق عدلية خوفا من أن يتسببوا في إحداث مشاكل.

أما عن الحراقة الذين تتم تسوية أوضاعهم فيكون ذلك عن طريق عدة طرق منها:

أ- **الزواج على بياض**(على الأوراق فقط) :

أي الاتفاق على الزواج أمام الجهات الرسمية مع شريكة تحمل جنسية البلد المهاجر إليه (فرنسية، اسبانية أو ألمانية على سبيل المثال) مقابل دفع مبلغ مالي لها يتفقان عليه مسبقا بغرض الحصول على بطاقة الإقامة ليتم بعدها الطلاق بالتراضي .

ب- الزواج مباشرة :

يكون هذا الزواج موثق من قبل الإدارة ويفرض على الزوجين العيش معا لمدة تفوق الخمس سنوات، وليتحصل الفرد على الوثائق تتخذ ضده عدة إجراءات كالتحريات التي يقوم بها رجال الدرك الوطني حول طبيعة الزواج.

ج- عن طريق الجمعيات :

تنطبق هذه الحالة على المهاجرين غير الشرعيين الذين عاشوا في اسبانيا لمدة تفوق ثلاث سنوات وتكون بحوزتهم أدلة تثبت هذا كشهادة طبية ،حساب بنكي أو وثيقة أخرى ،تقدم هذه الأدلة إلى الجمعية التي تجري تحريات حول وضعية المهاجر السري وسيرته ثم تفصل في الأمر.

وهذا ما أكده أحد المبحوثين من خلال المقابلة قائلا " ***هي كاين ليتزوج باه يدير كواغط وكاين قانون في اسبانيا لازم الحراق يكون عنده 3 سنين عايش في البلاد هاذي ، هذا كيفاش لازم ، كل عام يكون عنده دليل ولي يتمثل في ورقة تاع طبيب ولا تاع بونكا ولا ورقة واحد أخرى المهم باش ثبتت بلي كنت هنايا ، بهداك الدليل ندفعوهم لواحد الجمعية لتدير لونكات (تحريات) باه تعرف بلي عندك مشاكل ولا معندكش وفيها بزاف صوالح وفيها مشاكل ثاني باه تسقم الأوراق*** "

وتختلف هذه القوانين من دولة غربية إلى أخرى حسب طبيعتها فمثلا في فرنسا معروفة بصرامة قوانينها، وهناك دول أخرى تتميز بمرونة القوانين وفي بعض الإجراءات المحظورة

أمام الإدارات الرسمية كزواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة للاستفادة من بعض الامتيازات كتسوية وضعية الحراق والحصول على بطاقة الإقامة.

وبين كل هذا ينظر إلى الحراق نظرات مختلفة حسب طبيعة البلد والأوضاع .

6- الحراق بين وضعيتي النكران والتعاطف :

يصنف المهاجر السري إلى صنفين بين مهاجر الذي تدفعه ظروفه الاجتماعية والاقتصادية المزرية إلى مثل هذا النوع من الهجرة وبين مهاجر يعمل ضمن شبكات مختصة في تهريب المهاجرين وكل واحد منهم ينظر إليه نظرة مختلفة.

أ-الحالة الأولى :الحراق الذي هاجر بدافع تحسين وضعه المادي ينظر إليه كضحية ويتم التعاطف معه من قبل منظمات هدفها النهوض بحقوق الإنسان، وتشجب المعاملات العنصرية وترفض الفرضيات القائلة بأن الهجرة سبب البطالة وركود الأجور ،والغرض من هذا مساعدتهم على الاندماج، ومن بين هذه المنظمات نجد المنظمة غير الحكومية الاسبانية المناهضة للعنصرية ، الحركة المناهضة للعنصرية ومساندة الصداقة بين الشعوب "وقد تم تحركهم في اتجاهين"[1] :

1- الاتجاه القانوني:

ينظر إلى المهاجرين غير الشرعيين نظرة الضحية فهم لا يتمتعون بأي حق من الحقوق التي يتمتع بها باقي المهاجرين الشرعيين ويعتبرون خارجون عن القانون ومجردون من الحقوق الأساسية.

2- منحى التعاطف:

وهو الاتجاه الثاني الذي اعتمدت عليه المنظمات حيث تم الاتجاه نحو المشاعر الإنسانية لتحقيق نوع من الحماية والتكافل مع المهاجرين غير الشرعيين ،وفي كلتا الحالتين ينظر إلى المهاجر على أنه ضحية ومن هذا المنطلق يكون الدفاع عنه والتكفل بحقوقه المادية والمعنوية، وتؤيد هذه المنظمات أطراف أخرى إذ تؤكد أن المبررات التي يقدمها بعض

[1] Emmanuel Terray- Les migrants illégaux , Victimes et acteurs – revue Naqd n° 26/27.

المسؤولين الأوروبيين على أن المهاجرين سبب ارتفاع البطالة نظرية غير مؤسسة مشيرة إلى أن كل الدراسات ترد بالسلب على الفرضيات التي يطرحها الأوروبيون وهذا ما أوضحه إريك لوبوشي الخبير الاقتصادي الفرنسي أن الشباب الأوروبيين المتحصلين على شهادات يطمحون دائما إلى شغل مناصب رفيعة المستوى وبالتالي تبقى مناصب الشغل في مجالات الخدمات والبناء على سبيل المثال شاغرة .

خاتمة الفصل:

إن محاولة التصدي لظاهرة الهجرة غبر الشرعية لا بد أن تستند إلى تحليل شمولي تراعى فيه كل الظروف الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية للجزائر ودعم كل هذا بالمقاربة الأمنية وذلك من أجل تحقيق حلول ميدانية ناجعة وملموسة،ومن أجل مساعدة الشباب وكل أفراد المجتمع الجزائري على استعادة الثقة في بلدهم بدلا من الهجرة غير الشرعية إلى دول تتبع سياسات تعسفية ومعاملات لا إنسانية في بعض الأحيان .

الخاتمـــــــــــة

العـــامـــة

الخاتـــمة:

تناولت الدراسة إحدى أهم الظواهر التي باتت تطبع المجتمع الجزائري وهي الهجرة غير الشرعية (الحرقة) بحيث أصبحت من بين أبرز القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية في الوقت الراهن كونها تضرب بجذورها بعيدا في أعماق المجتمع ،النظام الاقتصادي ،نسق القيم ،العلاقات الاجتماعية ،نظم الأسرة ،التعليم والسياسة وغيرها ومن تم فإن احتوائها يتطلب التعامل مع هذه الأنظمة والمجالات، وبداية بالنظر إلى الواقع المادي الاقتصادي، فحسب أنصار التفسير الاقتصادي ومن وجهة نظر الكلاسيكية الأصل في الهجرة هو البحث في معدلات الأجور بين الدول الذي يعكس بدوره التفاوت في الدخل ودرجة الرخاء وأن السبب الاقتصادي عاملا أساسيا مفسرا لهذه الظاهرة ويمثل جزءا محوريا مهما وهذا ما توافق مع نتائج البحث ،لكن لا يمكن أن نتطرق لهذا السبب بمعزل عن الأسباب الأخرى فالواقع الاجتماعي من جهة أخرى يمثل دافعا جوهريا للحرقة وهنا لخص الباحث الجزائري محمد رمضان الأسباب الاجتماعية لها في قوله" إنه لمن المؤسف بأن نقول بأن الهوية المعاصرة في مجمل العلاقات الاجتماعية أصبحت تتلخص في الصيغة التالية المنصب،المال والمصلحة "[1] فالإنسان وقع في قبضة المادة وأصبح يعيش حالة –تشيؤ–فاستؤصلت منه شخصيته وأضحت مجمل علاقاته لا تخرج عن إطار ثلاثية المال والمنصب والمصلحة مع شعور الفرد بأن المادة هي الغاية ولم تعد الوسيلة وأن الإنسان الذي يملك الثروة هو صاحب الشأن في هذا العصر مما ينعكس ذلك بالشعور بالضيق والقلق والخوف من المستقبل وهذا ما شكل أزمة حقيقية يصعب معالجتها ،كل هذا حدث بفعل تأثير العولمة وانعكاساتها السلبية حيث يرى بعض العلماء أن أنواع الاتصالات والتطور أصبح يشكل في وقتنا الراهن تهديدا للثقافات الوطنية التي تتعرض لهيمنة الثقافات الوافدة عبر وسائل الاتصال الدولية ، ورغم

[1] محمد رمضان –المرجع السابق –ص 193

أنه من المتفق عليه أن الثقافات الوطنية تنمو وتزدهر من خلال احتكاكها بالثقافات الأخرى إلا أنه يسود التخوف من تعرض بعض الثقافات لفقدان هويتها نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة بالطريقة الغير صحيحة ومن جهة أخرى نتيجة اللاوعي الذي يسود البعض من الشباب المشبع بفكرة أن أوروبا البلد الحلم ونتيجة الخطابات المروجة أنها بلد الديمقراطية ،الحرة ،المتقدمة والمؤمنة بالحوار والاختلاف واحترام حقوق الإنسان .

فكل ما توصلنا إليه من خلال هذا أن أسباب ظاهرة الحرقة أصبحت تتفرع إلى مادية ملموسة وأخرى غير ملموسة ولمعالجتها ينبغي أن نقترب من الشباب لا دراسة واقعهم واحتياجاتهم فحسب وإنما لفهم أفكارهم ومعرفة قيمهم وثقافاتهم ولا يكون هذا بمعزل عن الإطار الاجتماعي والاقتصادي .

ومن هذا المنطلق تبقى التساؤلات مطروحة حول ظاهرة الحرقة ، وهنا نتساءل كما تساءل الدكتور خالد الزواوي – من أين نبدأ ؟

"–هل نبدأ بتغيير الإنسان وقيمه وأساليب تفكيره بصورة خاصة ؟

–أم ننطلق من تعديل واقعه المادي والاجتماعي ؟[2]

وهل يمكن التحدث عن محاربة الحرقة دون أن تكون هناك معالجة ميدانية ملموسة وحلولا ناجعة ؟

[2] خالد الزواوي-المرجع السابق – ص85

المراجع والمصادر

قائمة المراجع :

1-الكتب بالعربية:

1.بوحوش عمار–العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1974

2.بومخلوف محمد –اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر دون سنة.

3.حسن علي محمد مصطفى –سياسات و تجارب إعادة انخراط دول المغرب العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987

4.الزواوي خالد –الشباب و الفراغ و مستقبل البحث العلمي ،مصر 2007

5.زوزو عبد الحميد–دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1914 – 1939)،الجزائر 1974.

6.الزيود ماجد –الشباب و القيم في عالم متغير ،الأردن 2006

7.الشهاوي طارق عبد الحميد–الهجرة غير الشرعية ،رؤيا مستقبلية،دار الفكر الجامعي ،مصر 2009

8.عزام ادريس ، موسى بوحوسة و آخرون–المجتمع الريفي والحضري والبدوي ، مصر 2010

9.عطوف محمود ياسين–نزيف الأدمغة، هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، دار الأندلس –لبنان1984.

10. غدنز أنتوني –علم الاجتماع ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،الطبعة الرابعة ،السنة2005 .

11. غريب عبد الكريم،عمراني عبد المجيد،فرحاني العربي،بن العزمية علال وآخرون –التواصل والتثاقف –الدار البيضاء2009 .

12. القصير عبد القادر –الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية،بيروت 1992
13. مار ستون بتسن–الانفجار السكاني ،دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها– بيروت1966.
14. مكاوي حسن عماد عبد الغفار عادل–الإعلام و المجتمع في عالم متغير، لبنان2008 .
15. ڤيرة إسماعيل و آخرون –عولمة الفقر ،المجتمع الآخر ،مجتمع الفقراء والمحرومين – دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة
16. ڤيرة إسماعيل، إبراهيم توهامي، مجتمع التهميش وآليات الاستغلال، 2009.

2 –المجلات بالعربية :

1. اديبوجو اديرانتي،قضايا الهجرة الدولية واتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،العدد 165،مركز مطبوعات اليونسكو،القاهرة 2000.
2. ارانجو جواكين،تفسير الهجرة :المداخل المفاهيمية والنظرية،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،العدد 165،مطبوعات مركز اليونسكو ،القاهرة 2000.
3. أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830– 1962 ،المنعقد بفندق الأوراسي يومي 30–31 أكتوبر 2006 ،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين .
4. ايتيان باليار،ما معنى الحدود؟،مجلة نقد،العدد 27/26، السنة.2009

5. بوشمة الهادي ،الهجرة غير الشرعية(الحرقة) حالة الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ،منشورات جامعة معسكر، العدد رقم 04،ديسمبر2009.
6. خروفي مصطفى،الهجرة والاغتراب في بروز حقل دراسي في المغرب العربي الأوسط،مجلة العالم العربي في البحث العلمي1974.
7. رئيس حسين،الهجرة من الغرب إلى فرنسا ماضيها وحاضرها،مجلة المستقبل العربي،العدد51،بيروت1983.
8. رمضان محمد، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ،منشورات جامعة معسكر،العدد رقم 04،2009.
9. ريفيرا أناما ريا،الطابع الوحدوي للعنصرية في مواجهة الهجرات الحديثة مجلة نقد،العدد26/27،2009.
10. سولت جون وكلارك جيمس ،الهجرة الدولية في المنطقة الواقعة تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا –الأنماط والاتجاهات السياسية،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،العدد165،مركز مطبوعات اليونسكو،القاهرة2000.
11. عبد اللاوي حسين،مساهمة الطلبة الجزائريين بالجامعة الفرنسية في الحركة الوطنية قبل1954،مجلة هجرة الجزائريين نحو أوربا،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
12. عميرة جويدة ،السياق التاريخي والديمغرافي لهجرة الجزائريين،دفاتر مخبر التغير الاجتماعي،العدد01،جامعة الجزائر2007.

13. غريب عبد الكريم، واقع الجالية العربية الإسلامية في أوربا والأخطار التي تهدد شخصيتها، مجلة الأصالة،العدد64،ديسمبر1987.
14. قوعيش جمال الدين،الهجرة والاندماج،أسئلة الواقع وتحديات المستقبل،مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ،منشورات جامعة معسكر،العدد رقم 04،ديسمبر2009 .
15. مجلة الدر كي –العدد 05، جوان2005 .
16. مجلة الشرطة –24جويلية2010 .
17. مهدي بن شريف، محافظ الشرطة، مكلف بمشروع الديوان المركزي لمكافحة الهجرة السرية،مجلة الشرطة،العدد89،ديسمبر2008.
18. هاني هند،الحماية الدولية للمهاجرين العرب،حالة المهاجرين المغاربة،دورية المستقبل العربي،العدد272،السنة 2001.
19. هجرة الجزائريين نحو أوروبا–منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين السنة 2007.
20. حسان العرفاوي–مجلة العالم العربي في البحث العلمي –العدد 06–1996/03.

3–الجرائد العربية:

1. جريدة الأمة العربية –العدد 524 .
2. جريدة الخبر 2005/06/07–2008/04/19 –2008/04/24 – 2011/02/18 –العدد 6187 –العدد 6129 .
3. جريدة الخبر الأسبوعي، الأعداد 261، 452 .
4. الجريدة الرسمية الجزائرية –العدد 15 ،08 مارس 2009 .

5. جريدة الشروق ،الأعداد 3147 ،3145.

6. جريدة اليوم –العدد 531 .

4–القواميس بالعربية:

1–احمد عطية الله–القاموس السياسي ،مصر 1968 .

5–الأطروحات ،المذكرات

1. بن خاطر كريم، التحضر وتغير البنيات الأسرية في المجتمع الجزائري – دراسة ميدانية في حي بني سمير بمدينة عين الترك،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع – إشراف مدني محمد – جامعة وهران – 2011–2012.
2. بن عمور ثريا وجميلة لحمر شريف – ظاهرة الإضرابات بعد أحداث أكتوبر 1988–في ولاية وهران ،مذكرة ليسانس في علم الاجتماع ،إشراف الأستاذ منصر محند أمقران،جامعة وهران 1989،1990.
3. رخيس خضرة– موقف الطلبة الجامعيين من ظاهرة الهجرة غير الشرعية،مذكرة ليسانس في الصحافة المكتوبة، إشراف الأستاذ ميموني مصطفى،جامعة مستغانم، السنة 2006–2007.

6– البحوث :

1. بحث خاص بالشرطة في2007.
2. بحث مديرية الأمن الوطني –أمن ولاية وهران –المصلحة الوطنية للشرطة القضائية –فرقة الجنح الخاصة في 2011/04/15

7–المواقع الإليكترونية العربية:

1-www.d1.com

www. Swiss info .com-2

8-الكتب بالفرنسية:

1. Augarde Jacques, La migration algérienne, homme et migration. Paris1970
2. Berque Jaques, Le Maghreb entre deux guerres, Paris, le Seuil 1962.
3. Boutefnouchet Moustafa -La famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes ,2eme Ed, SNED, Alger 1982
4. Gonnard René - Essai sur l'histoire de l'immigration, Paris 1927.
5. Lacoste Yves ,Nouschi A,Prenant A-L'Algérie passé et présente ,les cadres et les étapes de la constitution de l'Algérie actuelle ,Ed Social , Paris .
6. Lakjaa Abdelkader, La jeunesse algérienne, entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires, in Cellier H et Rouag- Djenidi A –(s/d) Algérie, France –Jeunesse, ville et marginalité –ED l'harmattan 2008.
7. Marie Thérèse Têtu, Delage, Clandestins au pays des papiers, Expérience et parcours de sans papiers algérienne, décembre, Paris 2009

8. Martial Tchenzette-Immigration clandestine africaine et droit international : Quel défis pour l'humanité ?in jean – Emmanuel pondi,(s/ d) Immigration et diaspora, Un regard africaine -Ed, Africaine d'édition.
9. Michel André, Les travailleurs algériens en France ; Paris, 1956.
10. rager Jean Jaque - Les musulmans algérien en France et dans les pays islamiques, Paris 1950.
11. sayad Abdemalek -El ghorba, les mécanisme de la production de l'émigration, actes de la recherche en Social, Paris n°2 ;1975
12. Sayad Abdemalek et Gillet A- L'immigration Algérienne en France, Paris ,Ed Entente 1984.
13. Sayad Abdemalek –La double absence, des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré, Seuil, Octobre1999.

9-Les revues :

1- Terray Emmanuel –Les migration illégaux, Victimes et acteurs- revue Naqd n°26/27.

الملاحق

الجداول التي لم يتم إدراجها.

1- الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	137	%31.5
أنثى	63	%68.5
المجموع	200	%100

2- السن:

السن	التكرار	النسبة
30-18	146	%73
45-30	54	%27
المجموع	200	%100

3- المستوى الدراسي:

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
أمي	1	%0.5
إبتدائي	18	%9
متوسط	57	%28.5
ثانوي	41	%20.5
جامعي	83	%41.5
المجموع	200	%100

4- الحالة العائلية:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
أعزب	153	%76.5
متزوج	43	%21.5
أرمل	3	%1.5
مطلق	1	%0.5
المجموع	200	%100

5- عدد الأولاد في حالة الزواج:

عدد الأولاد	التكرار	النسبة
دون أطفال	16	%37.5
من طفل إلى أربعة	27	%62.8
المجموع	43	%100

6-وضعية الوالدين بالنسبة للعزاب:

وضعية الوالدين	التكرار	النسبة
منفصلين	20	%13.1
يعيشان معا	133	%86.9
المجموع	153	%100

7-مكان الإقامة:

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
حضري	126	%63
ريفي	74	%37
المجموع	200	%100

8-ماذا تمثل الهجرة:

الهجرة تمثل	التكرار	النسبة
هروب	40	%20
تحقيق حلم	120	%60
غربة	26	%13
لا شيء	14	%7
المجموع	200	%100

9-الرضا عن الدراسة بالنسبة للمتمدرسين:

الرضا عن الدراسة	التكرار	النسبة
نعم	51	%46.4
لا	59	%53.6
المجموع	110	%100

10-حول المطالعة:

المطالعة	التكرار	النسبة
نعم	110	%55
لا	90	%45
المجموع	200	%100

11-العلاقة بأقارب أو أصدقاء جربوا الحرقة:

توجد علاقة	التكرار	النسبة
نعم	88	%44
لا	112	%56
المجموع	200	%100

12-علاقة بأخ أو أخت جربوا الحرقة:

توجد علاقة	التكرار	النسبة
نعم	19	%9.5
لا	181	%90.5
المجموع	200	%100

13-رد فعل الوالدين اتجاه الحرقة:

رد الفعل	التكرار	النسبة
القبول	5	%2.5
الرفض	119	%59.5
عدم استشارتهم	24	%12
دون إجابة	52	%26
المجموع	200	%100

14-الأكثر إقبالا على الحرقة من حيث المستوى الثقافي:

الأكثر إقبالا على الحرقة	التكرار	النسبة
المثقفين	0	%0
الغير مثقفين	66	%33
الكل معا	134	%67
المجموع	200	%100

15-هل للشباب تجربة في تناول المخدرات:

تناول المخدرات	التكرار	النسبة
نعم	50	%25
لا	150	%75
المجموع	200	%100

16- الشخص الذي تقتدي به في حياتك:

الأسباب الدافعة	التكرار	النسبة
الفراغ	13	%26
المشاكل	15	%30
الخلطة	22	%44
المجموع	50	%100

17-الاهتمام بالجرائد التي تكتب عن الحرقة:

يوجد اهتمام	التكرار	النسبة
نعم	97	%48.5
لا	103	%41.5
المجموع	200	%100

18-سبب الاهتمام:

السبب	التكرار	النسبة
كي يحرق	45	%46.4
مجرد اطلاع	52	%53.6
المجموع	97	%100

19-العلم بوجود جمعيات لمكافحة الحرقة:

العلم بوجودها	التكرار	النسبة
نعم	79	%39.5
لا	121	%60.5
المجموع	200	%100

20-هل تقوم الجمعيات بمهامها للتراجع عن الحرقة:

تقوم بالمهام	التكرار	النسبة
نعم	58	%29
لا	109	%54.5
لا يدرون	33	%16.5
المجموع	200	%100

21-الاهتمام بالسياسة:

الاهتمام بالسياسة	التكرار	النسبة
نعم	46	%23
لا	154	%77
المجموع	200	%100

22-الطموحات السياسية:

طموحات السياسية	التكرار	النسبة
نعم	28	%60.9
لا	18	%39.1
المجموع	46	%100

دلـــــيل الاستمارة

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن :

3-المستوى الدراسي:أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4-الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5-عدد الأولاد في حالة الزواج:

6-في حالة كنت أعزب هل والديك؟ منفصلين ☐ يعيشان معا ☐

7-مكان الإقامة: حضري ☐ ريفي ☐

8-هل لديك عمل: نعم ☐ لا ☐

9-هل هذا العمل كاف بالنسبة لك من ناحية المد خول؟ نعم ☐ لا ☐

10-إذا كان الجواب لا فهل تتمنى تحسين أوضاعك المادية عن طريق ؟

تغيير العمل ☐ إضافة عمل آخر ☐ السماح للزوجة بالعمل ☐ الهجرة ☐

11- شيء آخر أذكره ؟.....

12- إذا فكرت في الهجرة أي البلدان تفضل ؟ عربية ☐ أوروبية ☐

13- حدد بالضبط هذا البلد:

14- لماذا تفضيل هذا البلد ، اذكر السبب بالتحديد ؟.....

.....

15-في نظرك أي الأسباب التي تدفع أكثر للهجرة ؟

الاقتصادية ☐ الاجتماعية ☐ الأمنية ☐ السياسية ☐ السياحية ☐

16-في رأيك هل لوسائل الإعلام دور في دفع الفرد للهجرة ؟ نعم ☐ لا ☐

17-إذا كان الجواب نعم فكيف ذلك؟.....

.....

18- ما هي هذه الوسائل أذكرها؟.....

19- في نظرك هل الهجرة تمثل ؟

هروب ☐ تحقيق الحلم ☐ غربة ☐ لا شيء ☐

20- هل أنت راضي (ة)عن الدراسة إن كنت تدرس ؟ نعم ☐ لا ☐

21- هل تطالع ؟ نعم ☐ لا ☐

22- هل أنت على إطلاع بقوانين وقف الهجرة ؟ نعم ☐ لا ☐

23- هل من الممكن أن تعيقك هذه القوانين إن كنت تنوي الهجرة ؟ نعم ☐ لا ☐

24- إذا الجواب لا فكيف ذلك؟.....

.....

25-إذا طلبت الفيزا و لم يتم الحصول عليها هل ؟

تجرب طلب ثاني ☐ تلغي فكرة الهجرة ☐ تفكر في الحرقة ☐

26- إذا كان جوابك هو التفكير في الحرقة فما هو تعريفك لها ؟.....

.....

27- هل لك تصورات و أفكار عن الظاهرة (الحرقة)؟.....

.....

28-هل لك علاقة بأقارب أو أصدقاء جربوا الحرقة من قبل ؟ نعم ☐ لا ☐

29-هل لك أخ أو أخت جربوا الحرقة من قبل ؟ نعم ☐ لا ☐

30-إذا كان قد نجحوا في ذلك فكيف هي الأوضاع التي يعيشون فيها ؟.....

.....

31-إذا كان لديك مشروع الحرقة ما هو رد فعل والديك ؟.....

.....

32-وقت فراغك هل تقضيه في ؟

المسجد ☐ المكتبة ☐ الانترنيت ☐ الرياضة ☐ التلفزيون ☐

33-في نظرك هل ترى أن الحرقة هي الوسيلة الوحيدة لتحسين الوضع المادي ؟

نعم ☐ لا ☐

34-إذا كان الجواب لا فما هو الحل البديل في نظرك ؟.....

.....

35- أي الفئات أكثر إقبالا على الحرقة ؟ الشباب ☐ الكهول ☐

36- من حيث الجنس أيهم الأكثر إقبالا على الحرقة ؟ الذكور ☐ الإناث ☐

37- أيهم الأكثر إقبالا على الحرقة ؟ المثقفين ☐ الغير المثقفين ☐ الكل معا ☐

38-إن كنت تعرف مناسبات تكثر فيها الحرقة أذكرها ؟.....

.....

39- في رأيك هل التفكك الأسري يساهم في رفع نسبة الحرقة ؟ نعم ☐ لا ☐

40- في رأيك هل دور العائلة يقتصر على الجانب ؟

المادي ☐ التربوي ☐ العاطفي ☐ التعليم ☐

41-هل ارتباطك بالعائلة ؟ كبير ☐ متوسط ☐ عادي ☐ ضعيف ☐

42- هل أنت قادر أن تعيش بعيدا عن العائلة ؟ نعم ☐ لا ☐

43-هل تعاني من مشاكل ؟ نعم ☐ لا ☐

44-ما هي نوع المشاكل ؟

عائلية ☐ تهميش ☐ اجتماعية ☐ مخدرات ☐ بطالة ☐ عاطفية ☐

45- هل كانت لك تجربة في تناول المخدرات ؟ نعم ☐ لا ☐

46-الأسباب التي دفعتك لهذا؟ الفراغ ☐ المشاكل ☐ الخلطة ☐

47- إذا كانت الحرقة في نظر الإسلاميين حرام فهل ترى أن الإقبال عليها هو نتيجة ضعف الوازع الديني ؟ نعم ☐ لا ☐

48- هل تهتم بالجرائد التي تكتب عن الحرقة ؟ نعم ☐ لا ☐

49- إدا كان جوابك نعم ،فهل هذا من أجل ؟

التزود بالمعلومات كي تحرق ☐ مجرد إطلاع ☐

50-شيء آخر أذكر؟.....

.....

51-في رأيك لماذا مست ظاهرة الحرقة الفئة العاملة أيضا ؟ .....

.....

52-هل تعلم بوجود جمعيات لمكافحة الحرقة ؟ نعم ☐ لا ☐

53- هل تري أن هذه الجمعيات تقول بمهامها للتراجع عن الحرقة ؟ نعم ☐ لا ☐

54-هل تعلم بوجود قوانين لمعاقبة الحراق كالحبس أو دفع غرامة مالية ؟ نعم ☐ لا ☐

55-هل بإمكان هذه القوانين أن توقف الحرقة ؟ نعم ☐ لا ☐

56-في رأيك ما هي السياسة المثالية لوقف الحرقة ؟ .....

.....

57-هل ترى أن الحرقة بإمكانها أن تتوقف مع تحسن الأوضاع المادية في الجزائر؟

نعم ☐ لا ☐

58-في نظرك لماذا تكرار الحرقة رغم الفشل ؟ .....

.....

59-هل تعرف أسماء وزراء الهجرة و الاندماج لدول أوروبية أذكرها؟.....

.....

60-هل أنت مهتم بالسياسة ؟ نعم ☐ لا ☐

61- هل لك طموحات سياسية ؟ نعم ☐ لا ☐

62- كيف تنظر إلى المستقبل؟

تفاؤل ☐ تشاؤم ☐ المستقبل واضح ☐ المستقبل غامض ☐

63- أذكر بعض الشعارات التي يتداولها الشباب عن الحرقة ؟ .....

.....

.....

64- إذا كانت لديك إضافات أخرى أذكرها؟.....

.....

أهم الأحكام التي تجرم بموجبها الاتجار بالأشخاص أو تهريب المهاجرين طبقا للقوانين التالية:

- **رقم 175 مكرر 1 :** من قانون 09 / 01 المؤرخ في 25 / 02 / 2009 في القسم الثامن المخصص للجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني حيث يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 30000 إلى 60000 دج ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة سارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز

- **المادة 303 مكرر30 :** القسم الخامس مكرر 2 الخاص بتهريب المهاجرين ، حيث يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أو على أي منفعة أخرى ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمسة سنوات أو بغرامة مالية من 300000 إلى 500000 .

وتطبيقا للاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر أيضا بين المشرع الجزائري بعض المواد في القانون البحري الجزائري الذي صدر في 1989 حيث ذكر بعض مواده منها :

- **المادة 543:** يعاقب بغرامة مالية بغرامة مالية تتراوح من 50الف دج إلى 100الف دج لكل شخص تم إركابه أو إنزاله بصفة غير قانونية من طرف السلطة البحرية المختصة ،كل ربان اركب شخصا من أعضاء الطاقم أو انزاله بدون أن يذكر هذا الإركاب أو الإنزال في جدول الطاقم .

- **المادة 544** :يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 10 ألاف إلى 50 ألف دج كل شخص من غير أعوان الدولة المؤهلين يدخل إلى متن السفينة بدون تذكرة أو بدون رخصة من الربان والمجهز أو بدون أن يكون دخوله لتلبية حاجيات الخدمة، وفي حالة العودة تكون العقوبة بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة مالية من 20 ألف إلى 100 ألف دج .

- **المادة 545** : يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 10 ألاف دج إلى 50 ألف دج كل شخص يتسرب خلسة للسفينة بغية القيام برحلة ، وتطبق نفس العقوبة على أي عضو من الطاقم أو أي موظف يساعد على متن السفينة أو على اليابس على إركاب أو إنزال راكب خفي أو أخفاه أو زوده بالمئونة ، كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين نظموا بأي شكل لتسهيل الركوب الخفي .

- **المادة 546:** يعاقب كل شخص يبرم أو يحاول إبرام تعهد بحري يعمل على تقديم أوراق هوية أو وثائق مزورة طبقا لأحكام المادة 222 وما يليها من قانون العقوبات .

- **المادة 547:** يعاقب بغرامة مالية من 20 ألف إلى 100 ألف دج كل مجهز سفن يخالف أحكام القانون البحري والنصوص المعتمدة في ما يتعلق بتشغيل ربان أو ضباط أو بحارة آخرين مؤهلين بالنوعية المطلوبة وبالنسبة المقررة على متن السفينة .

- **المادة 549:** يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمسة سنوات وبغرامة مالية تتراوح من 20 ألف إلى 200 ألف كل ربان ترك على اليابسة في ميناء لا يوجد فيه تمثيل للسلطة الإدارية البحرية الجزائرية عضو من الطاقم مريض أو معطوب ولم يوفر له وسائل العلاج أو العودة إلى الوطن .

-**المادة 875:** إذ وجد على متن السفينة في الميناء أو في البحر مسافر خفية خلال الرحلة يستطيع ربان السفينة تسليم الراكب الخفي إلى السلطات المختصة في أول ميناء تتوقف فيه السفينة بعد اكتشاف الراكب الخفي ونقله إلى سفينة أخرى متجهة إلى الميناء الذي صعد منه المسافر .

– **المادة 558:** عندما يتم تسليم المسافر خفية من السلطات المختصة يجب على الربان أن يقيم لهذه السلطات تصريحا موقعا منه ويتضمن جميع المعلومات التي لديه والمتعلقة بالراكب الخفي بما في ذلك جنسيته ، ميناء ركوبه ، تاريخ وساعة العثور عليه ، موقع السفينة الجغرافية في ذلك الوقت والتاريخ وكذلك ميناء ذهاب السفينة وموانئ التوقف التالية من تواريخ الوصول والمغادرة .

– **المادة 859:** لا تعفى الإجراءات المتخذة تبعا لأحكام المادة 857 أعلاه الراكب خفية من الالتزام ، يدفع الأجرة المضاعفة للسفر عن الرحلة التي قطعها وتعويض الضرر إذا كان له محل وعلاوة على ذلك تطبق على كل راكب خفي عقوبات جزائية تحد أحكام هذا القانون .